



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حماة - كلية الاقتصاد
قسم التمويل والمصارف

أثر السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف
التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
بمقترح مقدم استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف

إعداد الطالب

محمد فادي عبد المنعم شقفة

إشراف

د. أسمهان خلف

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد

جامعة حماة

د. عثمان نقار

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد

جامعة حماة

1440 - 1441 هـ

حماة:

2019 - 2020 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ كَلِمَاتٍ
فِيهَا كَلِمَاتٌ
كَبِيرَاتٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهما نحن اليوم والحمد لله نظوي سهر الليالي
وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع .

إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى الأمامي إلى سيد الخلق

إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلفه الله بالهيبية والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

والذي رحمه الله

إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

والذي رحمها الله

إلى من جهم بجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي

إلى إخوتي

إلى من علمونا حروفاً من ذهب وكلمات من دهر

إلى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تير لنا مسيرة العلم والنجاح

إلى أساتذتنا الكرام

شكر ونقابة

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ، وأن أعمل صالحاً ترضاه، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري إلا بمشيئته جلّ جلاله.

يشرفني أن أتوجه بجزيل الشكر وفائق الاحترام والامتنان إلى أساتذتي الدكتور عثمان نقار والدكتورة أسماء ظنن لتفضّلهما بقبول الإشراف على رسالتي هذه، فكاننا خير معين وناصح لي، وعلى ما بذلاه من جهد وعناية ليصل هذا العمل إلى ما هو عليه، فلكما مني كلّ الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور مزاح مفلح على إرشاده ودعمه وتحفيزه الدائم منذ البداية، وتفضله بقبول مناقشة رسالتي، ولما قدمه من ملاحظات علمية ساهمت في إثراء هذه الرسالة، فله مني كلّ الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الدكتور يوسف الأحمد لتفضله بقبول مناقشة الرسالة وانحائها بالأفكار والملاحظات القيمة.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لكل من وقف بجانبني ومد لي يد النصح والعون، وأخص بالذكر عميدة كلية الاقتصاد الدكتورّة إيام ياسين، وكافة أعضاء الهيئة التدريسية المحترمين، وزملائي الأوفياء، ولكل من ساهم بكلمة طيبة كان لها أثر عميق في نفسي.

الباحث

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر كل من السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد تمّ قياس الأداء المالي من خلال مؤشرات الربحية مُعبّراً عنها بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الودائع (ROD)، والعائد على الموجودات (ROA)، وبواقع بيانات ربع سنوية مستخرجة من القوائم المالية للمصارف المدروسة، حيث تمّ إجراء التحليل الإحصائي لبيانات هذه المصارف وعددها (11) مصرف للسلسلة الزمنية 2011-2018 باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews10)، وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لكل مصرف على حدة ومن ثمّ للقطاع المصرفي ككل بإتباع منهجية (PANEL DATA).

وقد أظهرت الدراسة تأثر الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدروسة بالأوضاع والظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة، وأنه على المدى طويل الأجل يوجد أثر إيجابي لنسبة السيولة في الأداء المالي، وأظهرت أيضاً أنه على المدى طويل الأجل يوجد أثر سلبي لنسبة الملاءة المالية في الأداء المالي، كما أشارت قيم معاملات تصحيح الخطأ لكل من نماذج العائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع، والعائد على الاستثمار إلى فترة زمنية لا تقل عن ثلاثة أرباع للوصول إلى العلاقة طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الملاءة المالية، الأداء المالي، الربحية.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر كل من السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد تمّ قياس الأداء المالي من خلال مؤشرات الربحية مُعبّراً عنها بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الودائع (ROD)، والعائد على الموجودات (ROA)، وبواقع بيانات ربع سنوية مستخرجة من القوائم المالية للمصارف المدروسة، حيث تمّ إجراء التحليل الإحصائي لبيانات هذه المصارف وعددها (11) مصرف للسلسلة الزمنية (-2018) 2011 باستخدام البرنامج الإحصائي (EVIEWS10)، وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لكل مصرف على حدة ومن ثمّ للقطاع المصرفي ككل بإتباع منهجية (PANEL DATA).

وقد أظهرت الدراسة تأثر الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدروسة بالأوضاع والظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة، وأنه على المدى طويل الأجل يوجد أثر إيجابي لنسبة السيولة في الأداء المالي، وأظهرت أيضاً أنه على المدى طويل الأجل يوجد أثر سلبي لنسبة الملاءة المالية في الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الملاءة المالية، الأداء المالي، الربحية.

المحتويات

الصفحة	العنوان
.I	قائمة المحتويات
.II	قائمة الجداول
.III	قائمة الأشكال
.IV	قائمة الاختصارات
أ	الإطار العام للدراسة
ب	- المقدمة.
ت	- مشكلة الدراسة.
ث	- أهمية الدراسة.
ج	- أهداف الدراسة.
ج	- فرضيات الدراسة.
ح	- متغيرات الدراسة.
ذ	- منهج الدراسة.
ذ	- مجتمع الدراسة.
ذ	- حدود الدراسة.
ذ	- أدوات جمع البيانات.
ر	- الدراسات السابقة.
1	القسم النظري
2	الفصل الأول: السيولة والملاءة المالية
3	المبحث الأول: السيولة_ المفهوم والأهمية.

الصفحة	العنوان
3	المطلب الأول: السيولة
3	أولاً- مفهوم السيولة.
5	ثانياً- أهمية السيولة المصرفية.
6	المطلب الثاني: مصادر السيولة وأساليب إدارتها وطرائق تعزيزها
6	أولاً- مصادر السيولة المصرفية.
6	أ- مصادر السيولة بالاعتماد على أصول المصرف.
6	1. أصول المصرف كمصدر للسيولة.
7	2. رهن الأصول.
8	3. توريق الأصول.
9	4. تسهيل الأصول.
9	ب- مصادر السيولة بالاعتماد على التزامات المصرف.
9	1. الودائع وشهادات الإيداع القابلة للتداول.
10	2. ودائع الوسطاء.
10	3. الودائع المُتحصلة من قائمة الخدمات.
11	4. أموال الاقتراض.
11	5. التمويل من الأسواق المالية.
12	ت-مصادر السيولة بالاعتماد على العناصر خارج الميزانية.
12	1. الالتزامات التعاقدية.
12	2. المشتقات المالية.
12	ثانياً- قياس وإدارة السيولة المصرفية.
13	1. تقدير مركز السيولة.
13	2. إدارة مصادر التمويل.

الصفحة	العنوان
13	3. الاستعداد لأزمات السيولة.
14	ثالثاً- طرائق تعزيز السيولة المصرفية.
14	1. تحسين متوسط سيولة الأصول.
14	2. تقصير أمد استحقاق الأصول.
14	3. إطالة أمد استحقاق الالتزامات.
14	4. تخفيض التزامات المصرف المستقبلية.
14	5. الحصول على الحماية أو ضمان السيولة في المستقبل.
15	6. إصدار المزيد من الأسهم العادية.
15	المطلب الثالث: ضوابط السيولة.
15	أولاً- ضوابط السيولة وفق مقررات لجنة بازل III .
19	ثانياً- ضوابط السيولة في الجهاز المصرفي السوري.
21	ثامناً- العلاقة بين السيولة والربحية.
23	المبحث الثاني - الملاءة المالية (كفاية رأس المال)- المفهوم والأهمية
23	المطلب الأول: رأس المال المصرفي.
23	أولاً- مفهوم رأس المال المصرفي.
24	ثانياً- دور ووظيفة رأس المال في المصرف.
24	1. وظيفة الحماية.
24	2. وظيفة الالتزام بالتعليمات.
24	3. وظيفة تشغيلية.
25	4. وظيفة تنظيمية.
25	المطلب الثاني: الملاءة المالية (كفاية رأس المال).

الصفحة	العنوان
25	أولاً- مفهوم كفاية رأس المال.
26	ثانياً- أهمية كفاية رأس المال.
27	المطلب الثالث: ضوابط الملاءة المالية (كفاية رأس المال).
27	أولاً- ضوابط كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.
28	1. كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل I.
31	2. كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل II.
38	3. كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل III.
39	- تأثير مقررات اتفاقية بازل III في الجهاز المصرفي.
40	- التعديلات التي طرأت مقررات على اتفاقية بازل III.
42	ثانياً- ضوابط الملاءة المالية في الجهاز المصرفي السوري.
44	ثالثاً- العلاقة بين الملاءة المالية (كفاية رأس المال) والربحية.
45	- خلاصة الفصل الأول.
46	الفصل الثاني: الأداء المالي (الأساسيات ونماذج التقييم).
47	المبحث الأول: أساسيات الأداء المالي.
47	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته
47	أولاً- مفهوم الأداء المالي.
48	ثانياً- أهمية الأداء المالي للمصارف.
49	ثالثاً- العوامل المؤثرة في الأداء المالي المصرفي.
49	أ- العوامل الداخلية (المنظمية).
49	ب-العوامل الخارجية (البيئية).
50	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي المصرفي

الصفحة	العنوان
50	أولاً- تقييم الأداء المالي المصرفي.
51	ثانياً- أهداف عملية التقييم المالي في المصارف.
51	ثالثاً- نماذج تقييم الأداء المالي في المصارف
52	1- نموذج بطاقة الأداء المتوازن.
52	2- نموذج العائد على حقوق الملكية.
52	3- نموذج مؤشرات الحيلة الكلية camels.
55	المبحث الثاني: الربحية في المصارف.
55	المطلب الأول: مفهوم الربحية وأهميتها.
55	أولاً- مفهوم الربحية.
56	ثانياً- أهمية الربحية المصرفية.
57	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية وطرائق تعظيمها
57	أولاً- العوامل المؤثرة في ربحية المصارف.
57	أ- العوامل الداخلية.
59	ب- العوامل الخارجية.
60	ثانياً- طرائق تعظيم الربحية المصرفية.
61	المطلب الثالث: مصادر الربحية المصرفية.
61	أولاً- مصادر الربحية المصرفية.
63	ثانياً- إدارة الربحية في المصارف.
64	المطلب الرابع: مؤشرات ومقاييس الربحية المصرفية.
64	- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
65	- معدل العائد على الودائع (ROD).

الصفحة	العنوان
65	- معدل العائد على الموجودات (ROA).
67	- خلاصة الفصل الثاني.
68	القسم العملي للدراسة
69	الفصل الثالث: تحليل أثر السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف المدروسة.
70	المبحث الأول: الجهاز المصرفي في الجمهورية العربية السورية.
70	أولاً: لمحة عن واقع الجهاز المصرفي السوري.
71	ثانياً: مدى التزام المصارف المدروسة بالقرارات المفروضة من قبل مجلس النقد والتسليف.
71	- نسبة السيولة في المصارف التجارية الخاصة موضوع الدراسة وفق القرار رقم (588/م ن/ب 4) لعام 2009.
77	- نسبة الملاءة المالية (كفاية رأس المال) في المصارف المدروسة وفق اتفاقية بازل II.
79	ثالثاً: نسب الأداء المالي في المصارف التجارية الخاصة موضوع الدراسة.
83	- الحصة السوقية للمصارف المدروسة من إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض
84	- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).
86	- معدل العائد على الودائع (ROD).
88	- معدل العائد على الموجودات (ROA).
91	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.
92	أولاً: الدراسة الإحصائية لكل مصرف على حدة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط.

الصفحة	العنوان
99	ثانياً: الدراسة الإحصائية للقطاع المصرفي ككل بإتباع منهجية PANEL DATA.
101	- اختبارات التحديد (اختيار النموذج الملائم للدراسة).
102	- الوصف الإحصائي للبيانات.
104	- الارتباط المتعدد بين المتغيرات.
104	- اختبار استقرار السلاسل الزمنية.
109	- اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية.
113	- اختبار التكامل المشترك.
114	- نتائج نموذج PANEL ARDL.
121	- عدد فترات التباطؤ المثلى.
122	- اختبار السببية.
125	ثالثاً: ترتيب المصارف التجارية الخاصة - المدروسة - وتحديد المصرف الأفضل أداءً.
128	- ترتيب المصارف المدروسة بجمع إجمالي الدرجات لكل مصرف ولكل نسبة.
130	النتائج والتوصيات.
135	المراجع.
146	الملاحق.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
29	نظام أوزان المخاطر داخل الميزانية.	1
30	أوزان المخاطر خارج الميزانية (الالتزامات العرضية).	2
33	أساليب القياس لكل نوع من المخاطر.	3

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
54	ترتيب المصارف وفقاً لنظام CAMELS.	4
71	المصارف التجارية الخاصة مجتمع الدراسة.	5
75	تطور المدد الزمنية الممنوحة للمصارف التجارية لرفع الحد الأدنى لرأس مالها.	6
80	الأرباح الفعلية المحققة والمصاريف التشغيلية للمصارف المدروسة مجتمعة للفترة (2011_2018).	7
83	حجم الحصة السوقية من إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض للمصارف المدروسة مجتمعة للفترة (2011_2018).	8
93	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدروسة للفترة (2011-2018).	9
96	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر الملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف المدروسة للفترة (2011-2018).	10
102	نتائج اختبار مضاعف LM للمفاضلة بين كل من النموذج التجميعي وبين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.	11
102	الوصف الإحصائي للبيانات.	12
104	درجات الارتباط بين متغيرات الدراسة.	13
106	نتائج اختبار استقرار نسبة السيولة.	14
106	نتائج اختبار استقرار نسبة الملاءة المالية.	15
107	نتائج اختبار استقرار معدل العائد على حقوق الملكية.	16
107	نتائج اختبار استقرار معدل العائد على الودائع.	17
108	نتائج اختبار استقرار معدل العائد على الموجودات.	18
109	نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة السيولة.	19
110	نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة الملاءة	20

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
	المالية.	
111	نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لمعدل العائد على حقوق الملكية.	21
112	نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لمعدل العائد على الودائع.	22
112	نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لمعدل العائد على الموجودات.	23
113	نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك بين (السيولة، الملاءة المالية، العائد على حقوق الملكية).	24
114	نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك بين (السيولة، الملاءة المالية، العائد على الودائع).	25
114	نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك بين (السيولة، الملاءة المالية، العائد على الموجودات).	26
115	نتائج نموذج ARDL PANEL (السيولة، الملاءة المالية، العائد على حقوق الملكية).	27
116	نتائج اختبار WALD لنموذج (السيولة، الملاءة المالية، العائد على حقوق الملكية).	28
116	نتائج نموذج ARDL PANEL (السيولة، الملاءة المالية، العائد على الودائع).	29
117	نتائج اختبار WALD لنموذج (السيولة، الملاءة المالية، معدل العائد على الودائع).	30
118	نتائج نموذج ARDL PANEL (السيولة، الملاءة المالية، العائد على الموجودات).	31
119	نتائج اختبار WALD لنموذج (السيولة، الملاءة المالية، العائد على الموجودات).	32

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
121	عدد فترات التباطؤ لنموذج (السيولة- الملاءة المالية -العائد على حقوق الملكية).	33
121	عدد فترات التباطؤ المثلى لنموذج (السيولة- الملاءة المالية -العائد على الودائع).	34
122	عدد فترات التباطؤ المثلى لنموذج (السيولة- الملاءة المالية -العائد على الموجودات).	35
122	اختبار السببية (السيولة- الملاءة المالية- العائد على حقوق الملكية).	36
123	اختبار السببية (السيولة- الملاءة المالية- العائد على الودائع).	37
124	اختبار السببية (السيولة- الملاءة المالية- العائد على الموجودات).	38
125	ترتيب المصارف المدروسة تبعاً للمتوسطات الحسابية لـ (ROA ,ROD, ROE), بعد عزل أرباح القطع البنوي للفترة (2011-2018)	39
128	ترتيب المصارف المدروسة تبعاً لكل المتغيرات (ROA,ROD, ROE).	40

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
د	رسم توضيحي لمتغيرات الدراسة.	1
32	الدائم الثلاث لاتفاقية بازل II.	2
73	تطور نسبة السيولة للمصارف المدروسة للفترة (2011_2018).	3
76	رأس المال المدفوع للمصارف المدروسة للفترة (2011_2018).	4
77	تطور نسبة الملاءة المالية للمصارف المدروسة للفترة (2011_2018).	5
82	تطور فروقات تقييم مركز القطع البنوي للمصارف المدروسة للفترة	6

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
85	تطور معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف المدروسة للفترة (2018_2011).	7
87	تطور معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف المدروسة للفترة (2018_2011).	8
89	تطور معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف المدروسة للفترة (2018_2011).	9

قائمة الاختصارات

الاختصار باللغة الإنكليزية	المصطلح	العنوان
(LR)	Liquidity Ratio	نسبة السيولة
(CAR)	Capital Adequacy Ratio	نسبة الملاءة المالية (كفاية رأس المال)
(ROA)	Return On Assets	معدل العائد على الموجودات
(ROE)	Return On Equity	معدل العائد على حقوق الملكية
(ROD)	Return On Deposit	معدل العائد على الودائع
(OECD)	Organization for Economic Co-operation and Development	مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يُعد مفهوم الأداء المالي من المفاهيم الجوهرية في منظمات الأعمال بصورة عامة والمؤسسات المصرفية بصورة خاصة، إذ أنه يعطي صورة شاملة عن أنشطة المؤسسة وأعمالها على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية، وتأتي أهمية الأداء المالي في المؤسسات المصرفية من الدور الهام الذي تؤديه هذه الأخيرة في عملية التنمية الاقتصادية، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها مدخرات الأفراد والمؤسسات ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات، كما تزايدت أهمية الأداء المالي للمصارف في السنوات الأخيرة، وذلك لخصوصية نشاطها وضخامة حجم الأموال التي تتعامل بها، وسرعة دوران الأموال المودعة لديها.

إنَّ الحديث عن الأداء المالي للمصارف يؤدي إلى الحكم على مدى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتخفيض التكاليف من أجل تحقيق أعلى عائد ممكن، وبالتالي فإن كفاءة الأداء المالي للمصرف يُمكن التعبير عنها بمدى إمكانيته في إيجاد التوازن ما بين غايته في نمو الأرباح وتعظيمها والقيود المفروضة عليه، حيث ينبغي على إدارة المصرف أن تعمل على تحقيق التوازن بين نشاطي الادخار والاستثمار، من خلال الأهداف المتمثلة أساساً في الربحية المناسبة لحملة الأسهم، مع توخي الحذر في الاستثمار لتحقيق الأمان للمودعين دون أن تتعرض وحداته لنقص في السيولة، والتي من شأنها إضعاف قدرته على تلبية سحبيات العملاء مما يُعرض الثقة به للانهايار، وبناءً على ذلك فإنَّ الربحية والسيولة والملاءة المالية تظل الإطار الذي في ضوئه تتحدد مؤشرات أداء الجهاز المصرفي.

كما شهد القطاع المصرفي في سورية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وذلك في إطار الجهود المبذولة من قبل الجهات الرقابية والإشرافية لإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي والانفتاح على العمل المصرفي الدولي، حيثُ صدر القانون رقم 28 لعام 2001 والذي أقر بتأسيس مصارف تجارية خاصة في سورية، ومن ثم صدر القانون رقم 23 لعام 2002 الذي أوكل لمجلس النقد والتسليف مهمة تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في سورية، وهذا ما شكّل أحد التحولات الرئيسية التي أدخلت الجهاز المصرفي السوري مرحلة جديدة من التطور، كما أصدر مجلس النقد

والتسليف في سورية القرار رقم (253/ م ن/ 4ب) لعام 2007 _ بهدف الالتزام بمقررات بازل 2 للرقابة المصرفية الخاصة بالملاءة المالية _ والذي ألزم المصارف العاملة في سورية ألا تقل نسبة ملاءتها المالية في أي وقت كان عن 8%، كما أصدر القرار رقم (588/ م ن / ب 4) لعام 2009 والذي تضمن تحديد نسبة الحد الأدنى للسيولة التي يتوجب على كل مصرف أن يحتفظ بها في كل يوم 30% كحد أدنى لكافة العملات و 20% كحد أدنى لليرة السورية.

لذلك يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر كل من السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث سيتم تخصيص الفصل الأول لدراسة السيولة والملاءة المالية، وسيضمن هذا الفصل مبحثين اثنين، المبحث الأول: سيتناول السيولة من حيث مفهومها وأهميتها ومصادرها وأساليب قياسها وقواعدها في الجهاز المصرفي السوري ، والمبحث الثاني: سيتم الحديث فيه عن الملاءة المالية من حيث مفهومها وأهميتها وضوابطها وفق توصيات لجنة بازل الدولية وقواعدها في الجهاز المصرفي السوري.

أما الفصل الثاني سيتم تخصيصه للحديث عن الأداء المالي من خلال تقسيمه إلى مبحثين اثنين، المبحث الأول: سيستعرض أهم الأسس النظرية المتعلقة بالأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، والمبحث الثاني سيتناول الربحية من حيث مفهومها وأهميتها وطرائق تعظيمها ومقاييسها، وصولاً إلى الفصل الثالث والذي سيتم الحديث فيه عن الجهاز المصرفي السوري، ومدى التزام المصارف المدروسة بالقواعد والضوابط الاحترازية المفروضة من قبل مجلس النقد والتسليف في سورية، ومن ثم الانتقال للدراسة العملية والتي ستتضمن اختبار فرضيات الدراسة لكل مصرف على حدة، ومن ثم للمصارف مجتمعة ككل باتباع منهجية PANEL DATA ، وصولاً إلى النتائج والتوصيات.

❖ مشكلة الدراسة:

تُعبّر كفاءة الأداء المالي للمصرف عن مدى إمكانيته في إيجاد التوازن ما بين غايته في نمو الأرباح وتعظيمها والقيود المفروضة عليه، وبناءً على ذلك فإنه يتوجب على إدارة المصرف أن تعمل على تعظيم عوائدها وتوفير السيولة، وتحقيق الأمان المصرفي، فالمصرف يستطيع أن يحقق أقصى درجة من السيولة لو احتفظ بموارده المالية بصورة نقدية، إلا أن هذا سوف يترك أثراً

سلبياً على الربحية وبالتالي تراجع أدائه المالي، إذ لا يمكن أن يتولد عن النقدية المحتفظ بها أي عائد، مما يعني أن المصارف تواجه مشكلة الموازنة ما بين عوامل السيولة والملاءة المالية _ والتي تعد من أهم العوامل المؤثرة في الربحية _ من جهة وتعظيم عوائدها من الاستثمارات والودائع وحقوق الملكية من جهة أخرى.

ومن هنا يُمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

يتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما أثر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة ؟
- ما أثر الملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة ؟
- ما هي المصارف التجارية الخاصة الأفضل أداءً من بين المصارف المدروسة ؟

❖ **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الجانبين الآتيين:

- **الجانب العلمي :** تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من معرفة مدى فاعلية تطبيق الضوابط الاحترازية المتعلقة بالسيولة والملاءة المالية، وفقاً للنماذج المعتمدة بموجب الضوابط الرقابية والأنظمة النافذة في الجهاز المصرفي السوري، والمستندة لتوصيات لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية والمعايير الدولية ذات الصلة بالعمل المصرفي، وأثرها في الأداء المالي وذلك باستخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA .

- **الجانب العملي :** تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال دراسة وتحليل الأوضاع والبيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة المتعلقة بالسيولة والملاءة المالية، حيث أن رأس المال المصرفي يؤدي دوراً هاماً في حماية المصارف من المخاطر التي يتعرض لها، إضافةً إلى أن مشكلة السيولة تُعد من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف بصورة عامة، وهذا يُحتم عليها أن تحتفظ بسيولة كافية، لتجنب وقوعها بمخاطر العُسر المالي، والتي تحول دون تأديتها لالتزاماتها المالية والتعاقدية المترتبة عليها تجاه أصحاب حقوق الملكية والمودعين، ويتوقع أن تكون نتائج

هذه الدراسة محل اهتمام: المودعين، والمالكين، والإدارات المصرفية والجهات الرقابية على حدٍ سواء.

❖ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- الوقوف على طبيعة العلاقة بين كل من السيولة والملاءة المالية من جهة والأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة من جهة أخرى.
- 2- قياس أثر السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة.
- 3- ترتيب المصارف التجارية الخاصة - المدروسة - وتحديد المصرف الأفضل أداءً.

❖ فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدروسة.

يتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة المدروسة.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في معدل العائد على الودائع للمصارف التجارية الخاصة المدروسة.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية الخاصة المدروسة.

الفرضية الرئيسية الثانية :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة للمصارف التجارية الخاصة المدروسة.

يتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة المدروسة.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في معدل العائد على الودائع للمصارف التجارية الخاصة المدروسة.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في معدل العائد على الموجودات للمصارف التجارية الخاصة المدروسة.

❖ متغيرات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المتغيرات الآتية:

1- المتغيرات المستقلة وهي:

- نسبة السيولة (LR)¹: تمّ حساب هذه النسبة اعتماداً على القرار رقم (588/م ن /ب4) لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، والذي حدد الحد الأدنى للسيولة، التي على كل مصرف أن يحتفظ بها في كل يوم:
- 30% كحد أدنى لكافة العملات.
 - 20% كحد أدنى لليرة السورية.
- وذلك وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة (LR)} =$$

$$\frac{\text{نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي} + \text{أرصدة لدى المصارف} + \text{إيداعات لدى المصارف}}{\text{ودائع المصارف} + \text{ودائع الزبائن} + \text{اعتمادات الاستيراد} + 15\% \text{ كفالات حسن التنفيذ} + \text{كفالات الدفع} + \text{كفالات أولية} - \text{تأمينات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة}}$$

¹ - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 588/م ن /ب4 بتاريخ 2009/11/22

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

- نسبة الملاءة المالية (كفاية رأس المال) (CAR)¹: تمَّ حساب هذه النسبة اعتماداً على القرار رقم (253/م ن/ب4) لعام 2007 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، حيث يتوجب على المصارف الالتزام بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8%، حسب اتفاقية بازل II الخاصة بكفاية رأس المال، وذلك وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال (CAR)} =$$

الأموال الخاصة الصافية

الموجودات المثقلة (المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الأخرى) + حسابات خارج الميزانية المثقلة + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية

2- المتغيرات التابعة وهي:

نسب الأداء المالي: تمَّ قياسها بالاعتماد على مؤشرات الربحية، حيث تُعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف.

ويتم قياس ربحية المصرف من خلال المؤشرات أو النسب الآتية:

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال المصرف وتحقيق الأرباح.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \times 100\%$$

- معدل العائد على الودائع (ROD): يقيس مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها.

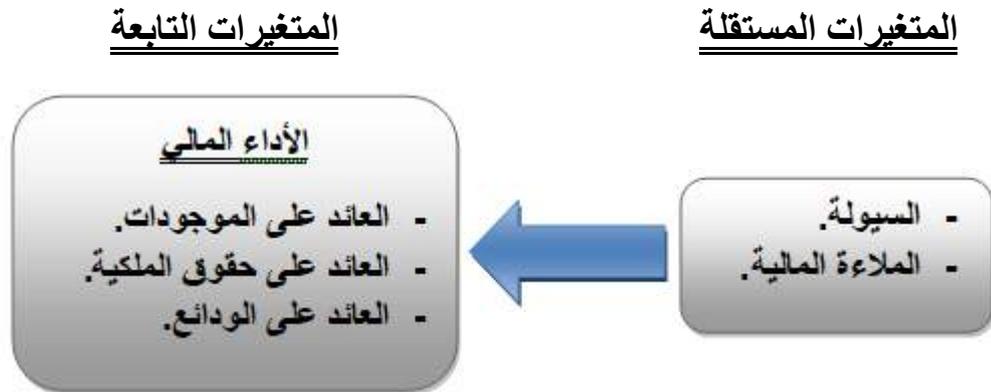
¹ - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 253/م ن/ب4 بتاريخ 2007/1/24
<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

- معدل العائد على الموجودات (ROA): يقيس مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة ، لذا يطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات.

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

الشكل رقم (1) رسم توضيحي لمتغيرات الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحث.

❖ منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة وبهدف الوصول إلى نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع تساؤلات المشكلة البحثية، اعتمد الباحث على الأسلوبين الآتيين للحصول على المعلومات:

• **الجانب النظري** : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والأبحاث، والدارسات، والمجلات العلمية، والنشرات والتقارير الدورية المنشورة، والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع الدراسة.

• **الجانب التطبيقي** : اعتمدت على الدراسة البيانات والتقارير المالية والميزانيات التي تنشرها المصارف المدروسة حيث تم استخراج متغيرات الدراسة منها، ومن ثم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصارف المدروسة باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS10 وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لكل مصرف على حدة ومن ثم للقطاع المصرفي ككل بإتباع منهجية PANEL DATA، وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها.

❖ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

❖ حدود الدراسة:

• **الحدود المكانية**: تم تطبيق هذه الدراسة على المصارف التجارية الخاصة في سورية والتي أدرجت في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2011 ، وعددها 11 مصرف.

• **الحدود الزمانية**: تتضمن الفترة الزمنية لتحليل البيانات المالية للمصارف المدروسة للفترة الزمنية الممتدة من 2011-2018، وبواقع بيانات ربع سنوية مستخرجة من القوائم المالية المنشورة في موقع سوق دمشق للأوراق المالية تغطي السلسلة الزمنية محل الدراسة.

❖ أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على القوائم المالية_الميزانيات والتقارير المالية السنوية للمصارف المدروسة_ المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

❖ الدراسات السابقة:

تُعدّ الدراسات السابقة من الوسائل المفيدة في تحديد ماهية مشكلة الدراسة الحالية التي هي بين يدي الباحث، كالإلمام بأبعاد المشكلة البحثية، وتحديد متغيراتها المستقلة والتابعة، والإطلاع على ما وصل إليه الباحثون الآخرون من نتائج في دراساتهم والتي تتقاطع في بعض جوانبها مع الدراسة الحالية، مما سيساعد الباحث في تحديد حجم العمل البحثي وتنظيم الأفكار، وتوجيه الجهود من الناحيتين العلمية والعملية، لذا سيتم عرض الدراسات السابقة (العربية والأجنبية)، ثم بيان مكانة الدراسات الحالية بين تلك الدراسات السابقة، وتحديد أوجه استفادة الباحث منها من الناحيتين العلمية والعملية.

● الدراسات العربية:

1- دراسة (داود، 2017) بعنوان: "أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية"¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر محددات كفاية رأس المال المصرفي في العائد على حقوق الملكية كمؤشر لأداء المصارف التجارية السورية، وتطوير نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك السورية، من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، معدل القوة الإيرادية وذلك لجميع المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها 11 مصرف عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام 2011 وحتى عام 2015، والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف على تطوير أدائها المصرفي، حيث تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي المعروف باسم (Panel Data)، وذلك من خلال تطبيق النموذج الآتي:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \epsilon_{it}$$

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة طردية قوية بين معدل القوة الإيرادية والعائد على حقوق الملكية

¹ - داود، محمد بدر، (2017)، "أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية"، مجلة جامعة البعث، المجلد (23)، العدد (23).

كما أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الصرف من جهة، والعائد على حقوق الملكية من جهة أخرى.

2- دراسة (نجاه، 2017) بعنوان: "تأثير الملاءة المالية على القيمة السوقية لسهم البنك -

دراسة لعينة من البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة (2005-2015)¹.

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الملاءة المالية للبنوك على قيمة أسهمها السوقية، واستخدم في هذه الدراسة تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لثلاث مؤشرات لقيمة السهم (مؤشر معدل الربحية، مؤشر مضاعف السهم، سعر السهم) باعتبارها متغيرات تابعة، وكفاية رأس المال باعتباره متغير مستقل، وعينة لخمسة بنوك مدرجة في بورصة قطر للفترة (2005 _ 2015)، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معيار كفاية رأس المال (الملاءة المالية) لم يكن له تأثير ذو دلالة إحصائية على أسعار الأسهم وعلى مؤشر مضاعف السهم وكان له أثر ايجابي ضعيف على مؤشر معدل الربحية.

3- دراسة (بوجميلة، وبولحيحة، 2016) بعنوان: "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية -

دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009 - 2013)².

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أساليب وأدوات قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية وإجراء تقييم لأداء مجموعة من المصارف الإسلامية، وذلك من خلال النسب والمؤشرات المالية وترتيب المصارف الإسلامية (عينة الدراسة) وفق النسب المالية المستخدمة، واختيار المصارف الأفضل أداءً، وكان من أبرز نتائجها أن المصارف عينة الدراسة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع خلال فترة الدراسة، وتراجع الإيرادات المتولدة عن أنشطة التمويل والاستثمار، وقد كان مصرف الراجحي صاحب الأفضل أداءً فيما يخص هذا المعدل.

¹ - نجاة، بلحسيني، (2017)، "تأثير الملاءة المالية على القيمة السوقية لسهم البنك - دراسة لعينة من البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة (2005-2015)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

² - بوجميلة، عمر. بولحيحة، الطيب، (2016)، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009 - 2013)"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد (14).

4- دراسة (بقسماوي، 2016) بعنوان: " أثر الاعتمادات المستنديّة في الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة - دراسة تطبيقية " ¹.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاعتمادات المستندية في الأداء المالي، وذلك بالتطبيق على المصارف التجارية الخاصة السورية، حيث تم اختبار أثر الاعتمادات المستندية في الربحية من خلال دراسة أثر الاعتمادات المستندية في مؤشري معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) ومعدل العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاعتمادات المستندية في الربحية لدى جميع المصارف عينة الدراسة، كما تم اختبار أثر الاعتمادات المستندية في السيولة من خلال دراسة أثر الاعتمادات المستندية في مؤشري نسبة الجاهزية النقدية ونسبة السيولة القانونية، وأظهرت النتائج أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاعتمادات المستندية في السيولة لدى بعض المصارف عينة الدراسة.

5- دراسة (باشا، 2015) بعنوان: " أثر الهيكل التمويلي في كفاءة الأداء المصرفي - دراسة تطبيقية على المصارف السورية " ².

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التغيير في الهيكل التمويلي في كفاءة أداء المصارف السورية عينة الدراسة، بدايةً من خلال دراسة كل مصرف على حدة، ثم القيام بتشكيل ميزانية موحدة لبياناتها المالية لعام 2010، وتطبيق الدراسة العملية عليها، وتشير النتائج إلى أنّ زيادة رأس المال وزيادة الدين تؤدي إلى زيادة هامش الإقراض وتخفيض معدل العائد على حقوق الملكية، لكن التكلفة المترتبة على زيادة الأموال الخارجية (الدين) أقل مقارنة بتكلفة زيادة رأس المال، إلا أنّ زيادة الأموال الخارجية تعني زيادة المخاطرة، وبالتالي ينبغي على المصارف زيادة رأس المال كونه يحقق الأمان والاستقرار والمتانة للجهاز المصرفي ككل، وتظهر الدراسة بأنّ التكلفة المرتبطة بزيادة رأس المال يمكن استردادها من خلال هامش الإقراض، وبالتالي زيادة التكلفة على المقترضين أو عن طريق تخفيض معدل العائد على حقوق الملكية أو كلاهما إذا كان

¹ - بقسماوي، مضر أحمد ماهر، (2016)، " أثر الاعتمادات المستنديّة في الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة - دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة حلب، سورية.

² - باشا، سمية حميد، (2015)، "أثر الهيكل التمويلي في كفاءة الأداء المصرفي - دراسة تطبيقية على المصارف السورية "، رسالة ماجستير، تخصص علوم مالية و مصرفية، جامعة حلب، سورية.

التأثير كبير في أحدهما في حال بقاء الآخر ثابت، ونتيجة ذلك تستطيع المصارف السورية تحديد التأثيرات المحتملة والمرتتبة عن التغيرات المختلفة في هيكلها التمويلي مسبقاً.

6- دراسة (دبيك، 2015) بعنوان: " العلاقة بين معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين"¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين تطبيق معدل كفاية رأس المال وربحية المصارف التجارية المحلية العامة في فلسطين ممثلة بـ (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأسهم) خلال الفترة (2008_2014)، وقد تم دراسة سلوك المتغيرات التابعة (الربحية) مقاسه بمعدل العائد على الموجودات (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على السهم (EPS)، وذلك من قبل المتغير المستقل ممثلاً في معدل كفاية رأس المال (CAR)، ولتحقيق ذلك تمّ بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها أن زيادة معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في تحديد كفاية رأس المال والعمل على تحقيق متطلبات التوازن مع الأهداف الأخرى للمصارف وهي تحقيق الربحية ممثلة في زيادة المعدلات المذكورة، حيث أنّ المحافظة على حالة التوازن بين متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق الربحية سوف يعطي مجالاً أوسع للبحث عن فرص استثمارية مجدية وذات مخاطر يمكن السيطرة عليها وذات عوائد مقبولة.

7- دراسة (الكروي، 2014) بعنوان: " تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد"².

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ربحية المصارف بالتطبيق على مصرفين عراقيين حكوميين هما الرافدين والرشد باستخدام مؤشرات السيولة والمتمثلة بـ(نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي

¹ - دبيك، هاني (2015)، " العلاقة بين معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و ربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين" رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

² - الكروي، سعيد، (2014)، " تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد" المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد(24) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

القانوني، ونسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف)، ومؤشرات الربحية لبيان تأثيرها بنسب السيولة والتي هي (معدل العائد على الودائع، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الموجودات) وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أنّ تأثير مؤشرات السيولة لكلا المصرفين كانت ضعيفة وغير معنوية لمؤشرات السيولة في الربحية، ماعدا مؤشر واحد وهو الاحتياطي القانوني (السيولة) لمصرف الرافدين على مؤشري العائد على الودائع والعائد على حقوق الملكية، إذ كان التأثير ايجابياً قوياً ومعنوياً.

8- دراسة (ويس، 2014) بعنوان: " أثر خطر السيولة على إدارة الربحية " ¹.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مخاطر السيولة وقياس أثرها في ربحية المصارف التجارية الخاصة السورية من خلال تقسيمها إلى ثلاث فئات (خطر سيولة الأصل، وخطر تمويل السيولة، وخطر سيولة البنود خارج الميزانية)، وتقسيم ربحية المصارف إلى فئتين (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج على المستوى التحليلي أهمها: أن المصرف العربي كان أفضل مصرف بين المصارف السورية في إدارته لفجوة السيولة وقدرته على تغطيتها، بينما كان بنك عودة أسوأها من حيث إدارة فجوة السيولة، وكان من أهم النتائج أنّ متغيرات خطر سيولة الأصل ومتغيرات خطر سيولة البنود خارج الميزانية تؤثر معنوياً في معدل العائد على الأصول، بينما كانت متغيرات خطر تمويل السيولة هي السائدة في التأثير على معدل العائد على حقوق الملكية، وبالتالي فإنّ المصارف السورية الخاصة لا تمتلك إدارة كفوءة لإدارة مصادر واستخدام أموالها، مما أدى إلى تباين في النتائج.

9- دراسة (الكور، 2013) بعنوان: " أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية " ².

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر بنود السيولة على كفاءة التكلفة، وبيان ما إذا كان لإدارة السيولة الأثر السلبي على كفاءة التكلفة، ومن ثم على أداء المصارف الإسلامية الأردنية للفترة (1993_ 2008)، وبتنفيذ الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة المتمثلة في متغير السيولة وما في

¹ - ويس، قتيبة، (2014)، "أثر خطر السيولة على إدارة الربحية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سورية.

² - الكور، عز الدين مصطفى، (2013)، " أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية "، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، الأردن.

حكمها وأثرها على متغير عدم كفاءة التكلفة المقدرة، وعلى متغير العائد على الأصول، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أنّ العلاقة بين متغير بند السيولة وما في حكمها وبين متغير عدم كفاءة التكلفة كانت موجبة وهامة إحصائياً وفي حدود 54.4%، وعند مستوى معنوية أقل من 1%، وأنّ علاقة متغير السيولة وما في حكمها مع أداء المصارف الإسلامية المتمثل في معدل العائد على الأصول جاءت ضعيفة نسبياً وغير هامة إحصائياً وفي حدود 13.8%.

10- دراسة (غلامي، 2010) بعنوان: " أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على أداء البنوك_ دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"¹.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترتين زمنيتين، الفترة الأولى (2002_2006) والتي تمثل الفترة الزمنية قبل تطبيق معيار بازل II لمتطلبات كفاية رأس المال، والفترة الثانية (2007_2009) والتي تمثل الفترة الزمنية بعد تطبيق معيار بازل II، لمعرفة فيما إذا كان التطبيق قد أثر في أداء المصارف التجارية الأردنية أم لم يؤثر، وتوصلت الدراسة إلى أن متطلبات كفاية رأس المال لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في العائد على الموجودات، وهامش صافي الفائدة بعد تطبيق معيار بازل II، كما وجدت أن هناك أثراً سالباً ذا دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق بازل II.

• الدراسات الأجنبية :

1- دراسة (Fungacova, Z. & Turk, R., et al. , 2015) بعنوان:

"High Liquidity Creation and Bank Failures"² .

"الخلق المرتفع للسيولة وفشل المصارف".

هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل جديد لفشل المصارف المرتبط بالدور الأساسي لها وهو خلق السيولة، من خلال صياغة فرضية "الخلق المرتفع للسيولة"، التي تقول: إنّ الخلق المرتفع

¹ - غلامي، محمد، (2010)، " أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على أداء البنوك_ دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن.

² - Fungacova, Z., Turk, R., et al., (2015), "High Liquidity Creation and Bank Failures", Working Paper/ 15/ 103, international Monetary Fund.

للسيولة من قبل المصارف يمكن أن يزيد من احتمال فشلها"، وقد تم اختبار هذه الفرضية على المصارف الروسية خلال الفترة (2000_2007)، وتم قياس خلق السيولة من خلال مقياس (BB measure)، المعتمد على أسلوب "Berger & Bouwman_2009" وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إنَّ زيادة خلق السيولة فوق عتبة معينة يمكن أن يعود على المصارف بنتائج سلبية، مما يؤدي إلى انهيار المصارف، وانخفاض حجم السيولة الإجمالي في الاقتصاد يوفر مقياس خلق السيولة إمكانية للتنبؤ المبكر من خلال دمجها في أنظمة الإنذار المبكر، مما يوفر للسلطات التنظيمية القدرة على التخفيف من الأزمات النظامية وتخفيض تكاليف إخفاق المصارف.

2- دراسة (Ejoh, 2014) بعنوان:

"The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria"¹.

"تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك في نيجريا".

هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير كفاية رأس المال على ربحية المصارف في نيجريا، وذلك للفترة (1981_2011)، باستخدام التقارير والبيانات السنوية للمصارف والمصرف المركزي النيجيري وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوبين يعتمد الأول على الدراسات السابقة لتغطية الجانب النظري بالإضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن المصارف النيجيرية والثاني اعتمد أسلوب التكامل المشترك للتحليل الإحصائي للبيانات المجمعة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير لتطبيق كفاية رأس المال بشكل إيجابي على زيادة ربحية المصارف، كما توصلت الدراسة إلى أن كفاية رأس المال تلعب دوراً مهماً على معدل العائد على الموجودات (ROA) الذي يقيس الربحية، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف و كفاية رأس المال.

¹ -Ejoh, Ndifon, (2014), "The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, Nigeria".

3- دراسة (Vighneswara Swamy, 2014) بعنوان:

"Modelling the Impact of New Capital Regulations on Bank Profitability"¹.

"تصميم نموذج حول تأثير متطلبات رأس المال الجديدة في ربحية المصرف".

قامت هذه الدراسة بتحليل تأثير متطلبات رأس المال وفقاً لبازل III في ربحية المصرف، حيث تعتمد هذه الدراسة على استبدال الأموال الخارجية برأس المال لتخفيض تكلفة زيادة رأس المال وكذلك فإنَّ التكلفة المرتبطة بزيادة معدل رأس المال يمكن استردادها من خلال زيادة هامش الإقراض، وتشير النتائج بأنه في حالة المصارف التجارية المحددة في الدراسة فإنَّ الزيادة بنسبة 1% في معدل رأس المال يمكن استعادتها من خلال زيادة هامش الإقراض بنسبة 0.31% وتصل إلى 1% عند زيادة معدل رأس المال بنسبة 6%، بافتراض عدم التغير في الأصول المرجحة بالخطر.

4- دراسة (Dietrich, A, Wanzenried ,G, 2011) بعنوان :

" Determinants of Bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzirland "².

"محددات ربحية المصارف قبل الأزمة وخلالها_ دلائل من سويسرا"

هدفت الدراسة إلى تحليل الربحية المصرفية قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية 2008 ، حيث قام الباحثان بتحليل بيانات 372 مصرفاً في سويسرا خلال الفترة من (1999_2009) باستخدام بيانات زمنية مقطعية (Panel Data)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنَّ المصارف التي تعتمد دخل غير الفائدة تحقق أرباحاً أعلى نتيجة التنوع في محافظها الاستثمارية، كما أظهرت الدراسة أنَّ الملاءة المالية كانت غير مرتبطه بالربحية قبل الأزمة، بينما أصبحت خلال الأزمة وبعدها مرتبطة بعلاقة عكسية مع كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات، وقد فسرت الدراسة هذه العلاقة غير المألوفة التي ظهرت في الأزمة بلجوء المودعين إلى المصارف الأكثر أماناً مع غياب فرص التوظيف المربح في هذه المصارف.

¹ -SWAMY V., 2014-" Modelling the Impact of New Capital Regulations on Bank Profitability". MPRA Paper No.58323, Munich, Germany.

² - Dietrich, A, Wanzenried ,G, 2011" Determinants of Bank profitability and during the crisis: Evidence from Switzirland", Journal OF Social Sciences, vol.2,N.1.

5- دراسة (Kumbirai & et a, 2010) بعنوان :

"A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa"¹.**"التحليل المالي لأداء البنوك التجارية في جنوب أفريقيا".**

تناولت هذه الدراسة أداء الخدمات في القطاع المصرفي التجاري في جنوب أفريقيا للفترة (-2009 2005) باستعمال التحليل المالي لقياس نسب الربحية والائتمان، وشملت الدراسة خمسة من أكبر البنوك التجارية في أفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أن أداء البنوك قد حقق زيادة كبيرة في العامين الأولين من التحليل، ووصلت عام 2007 إلى الذروة بينما انخفض مؤشر الربحية والسيولة في القطاع المصرفي في العامين (2008-2009) بسبب الأزمة المالية، إذ أشارت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية كنسب الربحية وغيرها من النسب تستعمل في تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المصارف، فضلاً عن توفير معلومات مفصلة عن الربحية والسيولة وجودة الائتمان، وتُمكن من رسم السياسات التاريخية عن عوائد المصارف والمخاطر إذ تتيح الفرصة لتقييم الأداء في الماضي، والتي تعد خطوة هامة لتخطيط الأداء المستقبلي.

6- دراسة (Ganga & Vento , 2009) بعنوان :

"Bank liquidity risk management and supervision"²**"إدارة مخاطر السيولة في البنك والإشراف عليها "**

هدفت الدراسة إلى تحليل طرق إدارة مخاطر السيولة، ودراسة إمكانية تطوير هذه الطرق على ضوء نتائج الأزمة المالية العالمية، حيث أن العديد من المصارف لا تأخذ اعتباراً للحالات الاستثنائية، وقام الباحثان بتصميم نماذج تتعلق بإدارة خطر السيولة بما يتناسب مع الحالات الاستثنائية التي قد يتعرض لها المصرف، وتوصل الباحثان للعديد من النتائج أهمها: ضرورة تفعيل أنظمة التقييم الداخلي في المصارف التجارية وخصوصاً أوقات الأزمات، إيجاد نماذج خاصة بالمصارف لإدارة السيولة، حيث يتمكن كل مصرف من وضع سياسة سيولة خاصة به تعزيز دور الإفصاح لدى المصارف والتأكيد على الالتزام بمعايير بازل 2 وبازل 3.

¹ -Kumbirai, M & Webb, R ,(2010), "A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa", Journal compilation African Centre for Economics and Finance. Published by Print Services, Rhodes University, P.O.Box 94, Grahamstown, South Africa African Review .

² -Vento, G, Ganga, P (2009) ,"Bank liquidity risk management and supervision", journal of money, investment & banking ,issue (10).

- التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يلاحظ أنها تناولت بالتحليل والمناقشة تقييم الأداء المالي للمصارف كدراسة (بوجميلة وبولحيحة، 2016)، ودراسة (Kumbirai & et a, 2010)، وذلك باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية، وتناولت بعض الدراسات الأداء المصرفي كمتغير تابع متأثراً بعدد من المتغيرات المستقلة مثل كفاية رأس المال كما في دراسة (داود، 2017) ودراسة (غلامي، 2010)، والهيكل التمويلي كما في دراسة (باشا، 2015) والسيولة كما في دراسة (الكور، 2013).

وقامت دراسات أخرى بالتركيز على أثر السيولة في كفاءة التكلفة والأداء كدراسة (الكور، 2013) كما أنّ بعضها قام بدراسة أثر الملاءة المالية _ كتغير مستقل _ بمتغيرات تابعة أخرى كالقيمة السوقية والربحية ودرجة الأمان المصرفي كدراسة (نجاه، 2017)، ودراسة (Ejoh, 2014)، ودراسة (دبيك، 2015).

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هذه الدراسة تنسجم وتتكامل مع الدراسات والأبحاث السابقة في بعض جوانبها، حيث أنها ستواصل البحث في الاتجاه ذاته، وتختلف عنها بالآتي:

- **من حيث الفترة الزمنية، وحجم العينة، ومكان التطبيق:** تباينت الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية التي أُنجِزت فيها الدراسة ومكان تطبيقها وحجم عينتها، كدراسة (نجاه، 2017، قطر)، ودراسة (بوجميلة، بولحيحة، 2016، الجزائر)، ودراسة (دبيك، فلسطين)، ودراسة (الكروي، 2014، العراق)، ودراسة (Fungacova, Z. & Turk, R., et al., 2015، روسيا) لتتناسب مع أهداف كل دراسة، وبذلك فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في المجتمع المدروس والفترة الزمنية التي ستغطيها، حيث أنه تمّ تطبيق هذه الدراسة على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي أُدرجت في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2011، بواقع بيانات ربع سنوية مستخرجة من القوائم المالية المنشورة في موقع سوق دمشق للأوراق المالية وتغطي السلسلة الزمنية محل الدراسة للفترة الممتدة من 2011-2018.
- **من حيث المتغيرات:** قامت هذه الدراسة بحساب المتغيرات اعتماداً على القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، مما يعطي موضوعية أكثر ودقة أكبر في النتائج التي سيتم التوصل إليها، وبالتالي إمكانية الاستفادة العملية من هذه النتائج.

- الأساليب التحليلية: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالأساليب التحليلية للبيانات، حيثُ شملت أكثر من أسلوب احصائي كالانحدار البسيط لبيان أثر المتغيرات المستقلة في التابعة لكل مصرف على حده وذلك للمحافظة على خصوصية كل مصرف، ومن ثم إعطاء صورة أكثر شمولاً للمصارف المدروسة مجتمعةً الدراسة الاحصائية بإتباع منهجية PANEL DATA.

القسم النظري

الفصل الأول

السيولة والملاءة المالية

تمهيد:

برز مفهوم السيولة والملاءة المالية كأحد المفاهيم الأساسية في الصناعة المصرفية الحديثة فالمصارف تحتاج للسيولة بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، ومن جانب آخر فإنّ الملاءة المالية تعبر عن قدرة وكفاءة المصرف في قياس وإدارة المخاطر التي تواجهه، وفي هذا الإطار فقد عملت السلطات الرقابية في الجمهورية العربية السورية على تقديم مقاييس مختلفة للسيولة والملاءة المالية، حيث عرّفت القواعد الاحترازية الخاصة بالمصارف تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة، إذ أنّ مواجهة مخاطر السيولة ورفع الملاءة المالية للمصارف استدعى لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى وضع معايير دولية خاصة بذلك.

وبناءً عليه تمّ تخصيص هذا الفصل للتركيز على ماهية كل من السيولة والملاءة المالية، ومدى أهميتهما، وضوابطهما وفق الاتفاقيات الدولية والعوامل المؤثرة فيهما.

وستتم معالجة هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: السيولة _ المفهوم والأهمية.
- المبحث الثاني: الملاءة المالية _ المفهوم والأهمية.

المبحث الأول

السيولة – المفهوم والأهمية

تأتي حاجة المصارف للسيولة من حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، لذلك تقوم بترتيب أعمالها بما يُمكنها من مواجهة أي نقص في تدفقاتها النقدية، وهذا ما يفسر الحرص الدائم للمصارف على إدارة محفظة متنوعة من الودائع مختلفة الأجل كما تحرص أيضاً على تركيبة مثلى لموجوداتها من النقد والقروض تحقيقاً لهدف السيولة.

وسوف يتناول هذا المبحث أهم الأسس النظرية المتعلقة بالسيولة من حيث المفهوم والأهمية ومصادرها وأساليب قياسها وإدارتها، وطرائق تعزيزها، وضوابطها وفق مقررات بازل، إضافة إلى علاقتها مع الربحية.

المطلب الأول: السيولة:

أولاً: مفهوم السيولة:

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، وفي معناها الفني تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، حيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، فالسيولة تُعد مفهوم نسبي، يُعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها¹.

وعرّفت المفوضية الأوروبية للشؤون المالية والاقتصادية (Commission Economic and Financial Affairs European) السيولة على أنها : مصطلح يستخدم في علم المال والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود، حيث أن الأفراد والشركات يمكنهم الحصول على الأموال التي يحتاجون إليها وبالأسعار التي يريدون، وذلك لأغراض الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي إلى رفع النشاط الاقتصادي².

¹ - عبد الحميد، عبد المطلب (2002)، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص:230.

² - موقع المفوضية الأوروبية http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/inflation/glossary_en.htm

وتُعرّف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على مقابلة التزاماته، وهذه المقدرة لا تتوقف على تحويل الأصول بسرعة وبدون خسارة، وإنما على قدرة المصرف على زيادة القروض الممنوحة وتُعد هذه الخاصية من السمات المميزة لإدارة الأصول والخصوم في المصرف¹.

وقد عرّف (Hempel) السيولة بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بطلبات المودعين لسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان المقدمة من المقترضين².

من وجهة نظر (Vento & Ganga) فإن السيولة هي المقدرة على تحويل الأصول إلى نقدية دون تحمل خسائر رأسمالية أو تكاليف سالبة³.

والسيولة عند (Nikolaou) هي قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها، من خلال تحقيق موقع مالي جيد يُمكنها من توفير النقد لاحتياجاتها⁴.

بناءً على ذلك يمكن النظر للسيولة من خلال مفهومين⁵:

- **المفهوم الكمي:** يُعرّف السيولة بأنها كمية الموجودات الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما.

- **مفهوم التدفق:** يُعرّف السيولة بأنها كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من المصادر الأخرى للأموال (تسديد العملاء لالتزاماتهم، ودائع، أموال مشتراة).

و للسيولة ثلاثة أبعاد تتمثل فيما يأتي⁶:

❖ **الوقت:** هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.

¹ -K.Selvavinayagm, (1995), "Financial Analysis of Banking Institutions", United Nation, FAO Investment Center, Paper Series, No:1.

² -Hample, H., (1999). "Bank Management – Text& Cases", 4 Edition, New York: John Wiley & Sons, Inc, pp:66-68.

³ -Vento, A. & Ganga, P., (2009) , Op. Cit., p: 80

⁴ -Nikolaou, K., (2009). "Liquidity (Risk) Concepts Definitions and Interactions" , European Central Bank, Working Paper Series, NO 1008 / FEBRUARY, p:13 .

⁵ - عقل، مفلح، (2002)، "وجهات نظر مصرفية – (الجزء الثاني)"، البنك العربي، عمان، الأردن، ص:158.

⁶ -Howells , Peter , Bain , Keith (2000) , " Financial Markets & Institutions " 3th ed. , prentice Hall p:8.

❖ **المخاطرة:** هي احتمالية هبوط قيمة الموجودات المراد تسيلها، أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.

❖ **التكلفة:** هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التحويل.

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن السيولة المصرفية: تُعبر عن مدى إمكانية تحويل الأصول وبسرعة إلى نقدية جاهزة دون تكبد أي خسائر ناجمة عن عملية التحويل، بما يُمكن المصرف من مقابلة التزاماته دون الحاجة لمصادر أموال متكلفة.

ثانياً: أهمية السيولة المصرفية:

يُعد توفير السيولة النقدية وشبه النقدية من الأهداف الأساسية للمؤسسات المالية وخاصةً المصارف، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها للأموال حيث يغطي العملاء احتياجاتهم من السيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصرف أو من خلال الاقتراض منه، وبما أن مثل هذه الاحتياجات للعملاء مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية¹:

- الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم في أي وقت.
- تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي.

¹ - عقل، مفلح، (2002)، مرجع سبق ذكره، ص:159.

وتُعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف، إذ لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة من المودع عندما يريد سحب ودائعه، حيث أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين العميل والمصرف إلا أن بقية المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير سلباً على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المالية¹.

ويرى الباحث أن أهمية السيولة بالنسبة للمصارف تأتي من الطبيعة الخاصة لأعمالها حيث أنها تعتمد في تعاملاتها على النقد. وبناءً على ذلك، فهي تُعد تاجراً بأموال الغير، وهذا ما يُحتم عليها توفير الأموال لمواجهة السحوبات المستمرة من الودائع لكي تتمكن من إشباع حاجات العملاء وتقديم خدمات مصرفية متميزة تستطيع من خلالها خوض غمار المنافسة في السوق المصرفية.

المطلب الثاني: مصادر السيولة وأساليب إدارتها وطرائق تعزيزها:

أولاً: مصادر السيولة المصرفية:

تُقسم مصادر السيولة المصرفية إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- مصادر السيولة بالاعتماد على أصول المصرف² :

1. أصول المصرف كمصدر للسيولة:

إنّ المدخل التقليدي لإدارة السيولة في المصارف التجارية يقوم على اعتبار أي أصل من أصول المصرف مصدراً للسيولة وذلك بتحويله إلى نقد اعتماداً على سعر بيع ذلك الأصل والفترة الزمنية اللازمة لبيعه.

وتشمل أصول المصرف التي يمكن اعتبارها مصدراً للسيولة ما يأتي:

- النقد والاحتياطات النقدية.
- أرصدة المصرف لدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى.
- محفظة القروض Loans Portfolio : تشكل محفظة القروض عامل هام في إدارة السيولة حيث تشكل دفعات القروض (أصل القرض + الفوائد) تدفقات نقدية ثابتة (إلا في حال تخلف

¹ - الحسيني، فلاح، حسن، عداي، الفضل، مؤيد (2000)م، "إدارة المصارف مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر عمان، ص ص:93-94.

² -Ferrouhi, M., Agdal, M., (2014), "Liquidity and Solvency in the International Banking Regulation", the Clute Institute International Academic Conference, Munich, Germany, pp:16-18.

العميل عن سداد بعض الدفعات)، وتجدر الإشارة إلى أن جودة محفظة القروض يُمكن أن تؤثر بشكل مباشر على السيولة.

• المحفظة الاستثمارية Investment Portfolio : تشمل المحفظة الاستثمارية للمصرف على أرصدة الأوراق المالية التي يحتفظ بها للاستثمار أو لأغراض المتاجرة، فقد يقوم المصرف بالاحتفاظ بالأوراق المالية لحين استحقاقها أو يقوم ببيعها نقداً أو بيع جزء منها مع إبرام اتفاقيات إعادة الشراء (REPOS).

حيث تُعرّف اتفاقيات إعادة الشراء (REPOS): بأنها عبارة عن عقد قصير الأجل يبيع المصرف بموجبه أوراق مالية إلى مصرف آخر، على أن يقوم المصرف البائع (المقترض) بإعادة شراء هذه الأوراق في تاريخ لاحق، بسعر يتم الاتفاق عليه مقدماً، وهي بذلك تُعد شكل من أشكال الاقتراض بضمان عيني فالمبلغ المقترض مقابل الأوراق المالية¹.

الغالبية العظمى من اتفاقيات إعادة الشراء تستحق في غضون ثلاثة أشهر أو أقل، والمعاملات ليوم واحد تعرف بـ (overnight repos) وهي الصيغة الغالبة، في حين يشار إلى المعاملات الأطول في المدة بـ (term repos)².

2. رهن الأصول:

تُعتمد معظم المؤسسات المالية إلى توفير السيولة من السوق الثانوية عن طريق رهن أنواع مختلفة من أصولها كضمان للحصول على القروض، مثل قروض الجملة Wholesale borrowings التي يقدمها مصرف الاحتياطي الفيدرالي ونافذة خصم الاحتياطي الفيدرالي.

وتُعرّف قروض الجملة (Wholesale borrowings): بأنها الأموال المقرضة بكميات كبيرة من المؤسسات المالية، حيث تُعد قروض الجملة وسيلة للحصول على رأس المال دون الحاجة إلى إصدار أسهم أو سندات، وعادةً ما تكون هذه القروض طويلة الأجل وتصدر من قبل المصارف والمؤسسات المالية الكبيرة، ويكون سعر الفائدة عليها أقل من المتوسط³.

¹ - Look at : <http://www.investopedia.com/terms/r/repurchaseagreement>.

² - المرجع السابق نفسه.

³ - Look at : <http://www.investopedia.com/terms/w/wholesale-money>

وتُعد القروض المضمونة (القروض المعززة بالضمان)، عموماً مصدراً أكثر موثوقية من المصادر الأخرى لتأمين السيولة وعادةً تكون أقل تكلفة.

وعلى الرغم من اعتبار رهن الأصول مصدراً أقل تكلفة وأكثر استقراراً من المصادر الأخرى إلا أنه يجب التأكيد على ضرورة تعامل المصارف بحذر مع حجم الأصول المرهونة وأن تُأخذ بالحسبان القيمة السوقية لتلك الأصول بما في ذلك الأصول المرهونة حالياً والأصول القابلة للرهن نسبةً إلى حجم القروض المطلوبة، وينبغي على المصرف تقدير إمكانياته على توفير ضمانات أخرى في حال تدني مستوى الضمان.

3. توريق الأصول:

تقوم بعض المؤسسات المالية باستخدام التوريق كأداة لتوفير السيولة الذي يمكن تعريفه على أنه: "تجميع للأصول المالية المولدة للتدفقات النقدية والمتجانسة في طبيعتها (كأن تكون كلها قروض عقارية) والتي تفتقر للسيولة ليتم إصدار أوراق مالية يتم تسويقها في البورصة وتكون هذه الأصول ضامنة لها"، ومن أكثر أشكال التوريق انتشاراً السندات المضمونة بالرهن العقاري Mortgage-backed Securities- MBS، والأوراق المالية المضمونة بالأصول Asset-backed Securities- ABS.

وتُعرّف الأوراق المالية المضمونة بالأصول (Asset-backed Securities- ABS)² بأنها أدوات إقراض يتم تداولها في البورصة، وتضمنها أصول لها عوائد تمتلكها الشركة المُصدرة أو تضمنها مجموعة من المستحقات التي تستحقها الشركة المُصدرة، وتكون المستحقات هي القروض نفسها، ويجب أن يتوفر في هذه الأوراق عدة شروط ليتم تداولها بشكل جيد من قبل المستثمرين:

- أن يتم تقييم هذه الأوراق من قبل شركة متخصصة، أو أن تكون مضمونة من قبل ضامن مستقل.
- أن تصدر بضمان أصول ذات طبيعة متجانسة.

¹ - حمدي، حسن، (2006)، "دليلك إلى البورصة والأسهم وأسواق المال"، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر ص:96.

² - حمدي، حسن، مرجع سبق ذكره، ص:97.

وتجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة زاد اعتماد المصارف بشكل كبير على منتجات التوريق في الحصول على التمويل، مما أدى إلى تغير طبيعة مخاطر السيولة لديها بالإضافة إلى زيادة حدة الأزمات، وكانت الأزمة المالية العالمية الأخيرة خير دليل على ذلك¹.

4. تسييل الأصول:

تدمج معظم المصارف عملية تسييل الأصول مع سياساتها الجارية لتأمين السيولة اليومية ولضمان أن تكون هذه الأصول فعالة كمصدر للسيولة يجب أن تكون غير مترابطة، وقابلة للتسويق، وأن يكون سعر الخصم منخفض ومخاطر سعر بيع هذه الأصول منخفضة أيضاً وتجدر الإشارة إلى أن بيع أصل غير سائل يتطلب عادةً من المصارف الدخول في برامج نشطة لعمليات البيع، وذلك لضمان عمليات بيع ناجحة وسعر سوق ملائم لهذه الأصول.

ب- مصادر السيولة بالاعتماد على التزامات المصرف²:

يمكن إيجاز مصادر السيولة بالاعتماد على التزامات المصرف فيما يأتي:

1. الودائع وشهادات الإيداع القابلة للتداول:

كانت الودائع تاريخياً تُعد المصدر المتعارف عليه والسائد والأقل تكلفة بين مصادر التمويل لشريحة واسعة من المصارف، ولكن المصارف _ وبكل أحجامها _ رأت أن الودائع الرئيسية الرخيصة لم تستجب للزيادة في المنافسة من قبل مقدمي الخدمات المالية (Financial Service Provider)، وهذا ما دفع المصارف اليوم للاعتماد على مصادر متكلفة وغير رئيسية عُرفت بشهادات الإيداع (Certificates of Deposits)، وهي شهادات تصدرها المصارف التجارية مقابل ودائع توضع تحت تصرفها، وبسعر فائدة محدد أو معوم و تُعد هذه الشهادات إحدى أدوات السوق النقدية، لأنها قصيرة الأجل وبعضها مؤمن عليه من قبل شركات التأمين³.

¹ -Basel Committee on Banking Supervision, (2008), " Liquidity Risk: Management and Supervisory Challenges", Bank for International Settlement, Switzerland, p:2.

² - Comptroller Handbook, (2012), "Liquidity – Safety and Soundness", Office of the comptroller of the currency, Washington, pp: 15-19.

³ - Chorafas D., (2002) ، " Liabilities, liquidity, and cash management". John Wiley & Sons.Inc., New York. p:77.

2. ودائع الوطاء :

هي الودائع التي تحصل عليها المصارف عن طريق طرف ثالث (وسيط) من خلال إبرام اتفاقيات مع شركات وساطة الأوراق المالية، أو من خلال إبرام اتفاقيات تعرف بـ (Sweep Accounts) مع الوطاء والمتعاملين التابعين لها، ويتم بواسطتها فتح حسابات (Accounts Sweep) وتمثل "الحسابات التي تقوم المصارف من خلالها بالاستثمار بالأسهم والسندات نيابة عن عملائها، حيث تمنح العملاء خيار بإيداع النقدية المستثمرة في ودائع مصرفية مما يوفر لهم عائد إضافي إلى جانب الأمان"¹.

وبذلك فإن استخدام ودائع الوطاء يوفر للمصارف وسيلة لجمع مبالغ كبيرة من الأموال بسرعة مع تحديد فترة الاستحقاق مسبقاً، إلا أنه من الصعب التحكم بدقة في حجم الأموال المتولدة من ودائع الوطاء، لأن الدافع الأساسي لإيداع هذه الأموال من قبل العملاء هو سعر الطرح (Rate Offering)، والذي يعبر عن معدل الفائدة الذي تكون المصارف على استعداد لدفعه مقابل الحصول على الأموال من الأطراف الأخرى، ومن أجل تجديد الوديعة بنجاح يكون المصرف بحاجة إلى مطابقة السعر السائد في السوق عند الاستحقاق مع سعر الطرح لتجنب مخاطر التجديد، وبذلك يكون على الإدارة تحديد مصادر تمويل بديلة بشكل واضح ومعالجة ارتفاع التكاليف المحتملة الذي يرتبط بتجديد أو استبدال الأموال عن طريق ودائع الوطاء.²

3. الودائع المتحصلة من قائمة الخدمات³:

تستخدم المصارف ما يُعرف بودائع قائمة الخدمات، وذلك من أجل زيادة نسبة ودائع التوفير وودائع السوق المالية، وعادةً تكون هذه الودائع منخفضة التكلفة وتتطوي تكاليفها على الرسوم التي تدفعها المصارف لشركة الخدمات التي تربط بينها وبين العملاء، حيث يُمكن للمصرف أن يخصص قائمة من الودائع لمقابلة احتياجات التمويل.

وعلى غرار ودائع الوطاء تميل الأموال المتولدة من هذه الودائع إلى أن تكون أكثر حساسية لسعر الطرح، كما أن الودائع التي يتم الحصول عليها من خلال استخدام قائمة الخدمات تكون متشابهة في الخصائص مع الودائع التي يتم الحصول عليها من قبل الوطاء، ولكن عموماً لا

¹ -Look at: <http://www.investopedia.com/terms/s/sweepaccount.asp>

² - Look at: http://www.investorwords.com/10449/offered_rate.html

³ - Comptroller Handbook, (2012), Op. Cit., p:17.

ينطبق على ودائع الخدمات تعريف ودائع الوسطاء، لأنَّ النوع الثاني ينطوي على قائمة للخدمات (مثل تقديم لائحة أسعار، معدلات الفائدة) بدون استخدام طرف ثالث للتواصل مع العملاء.

4. أموال الاقتراض:

يُمكن للمصارف تأمين الأموال عن طريق الاقتراض من مختلف الأطراف المقابلة، سواء كان اقتراض قصير الأجل أو اقتراض طويل الأجل، وتتضمن أموال الاقتراض على المدى القصير _على سبيل المثال_ شراء فائض الاحتياطي الفيدرالي (Purchased Federal Funds) والأوراق المالية الناشئة عن اتفاقيات إعادة الشراء (Repos)، أما على المدى الطويل تتكون من أنواع مختلفة من القروض المضمونة وإصدار السندات، وينبغي على المصارف التي تعتمد على هذه القروض أن تفهم المعايير الائتمانية للمؤسسات التي تقدم هذه الأموال، فالبعض يأخذ بالاعتبار الأصول المرهونة لضمان السداد، أي أنه يركز على جودة وسيولة الضمانات أكثر من الوضع المالي للمصرف، والبعض الآخر يطلب ضمانات إضافية في حال انخفاض قيمة الضمانات المرهونة أو يقوم بتجميد أو خفض التمويل المقدم في حال تدهور المركز المالي للمصرف، لذا ينبغي على الإدارات أن تأخذ بالاعتبار مثل هذه السياسات لتقدير قيمة المبالغ التي من الممكن اقتراضها والذي يُعد أمراً مهماً لوضع خطة تمويل الطوارئ¹.

5. التمويل من الأسواق المالية:

تلجأ بعض المصارف للحصول على التمويل عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية باستخدام مجموعة متنوعة من الوسائل إلى جانب إصدارات الأسهم والديون، حيث توفر هذه الوسائل قاعدة تمويل واسعة ومتنوعة تسمح للمصارف بتوفير السيولة بتكاليف أقل من الوسائل التقليدية كالودائع، إلا أنَّ الاعتماد على الأسواق المالية في الحصول على السيولة يزيد من مستوى مخاطر السيولة لدى المصرف، وبالتالي زيادة مستوى المخاطر النظامية بسبب العلاقات المتشابكة بين المصارف في السوق المالية².

¹ – Comptroller Handbook, (2012), Op. Cit., p:18.

²– Zahres, M., (2012), "Capital Market Bank Funding: not such a brave new world", Deutsche Bank AG, DB Research, Frankfurt, Germany, p:2.

ت- مصادر السيولة بالاعتماد على العناصر خارج الميزانية¹:

تتكون هذه المصادر من:

1. الالتزامات التعاقدية:

تُعد الالتزامات التعاقدية من العناصر خارج الميزانية الهامة، وتشمل: (الاعتمادات المستندية التزامات القروض التجارية والسكنية، وخطابات الضمان وخطوط الائتمان غير المستخدمة) والتي من الممكن أن يستثمرها المصرف لأغراض توفير السيولة، وينبغي على إدارات المصارف _ عند تقييم وضع السيولة _ أن ترصد بدقة قيمة الالتزامات غير المستخدمة والتي تتطلب التمويل خلال الفترات القادمة، والنظر في طبيعة وحجم الاستخدام المتوقع للالتزامات التعاقدية التي يقدمها المصرف لما لها من تأثير على سيولته.

2. المشتقات المالية:

يُمكن للمؤسسات المالية استخدام الأدوات المالية المشتقة (العقود المالية التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول الأساسية) للتحوط ضد المخاطر، ومع ذلك فإن هذه الأدوات المالية تتضمن مخاطر في حد ذاتها، حيث تتطلب بعض عقود المشتقات إيداع هامش أولي والذي يعكس نسبة مئوية معينة من القيمة الاسمية للعقد وهذا يؤثر بدوره على التدفقات النقدية، لذا فإنه على المصارف أن تقوم بإدارة عقود المشتقات المالية بشكل جيد وذلك لأغراض إدارة السيولة.

ويرى الباحث أن هذا التنوع في مصادر السيولة _ وحده _ لا يمكن أن يُؤمّن الوقاية للمصرف من الوقوع بأزمة سيولة، إذ ينبغي أن يترافق ذلك مع إتباع آلية مناسبة لإدارة السيولة والسيطرة عليها، تُمكن المصرف من مواجهة التزاماته المستحقة، وكذلك التزاماته المفاجئة وغير المتوقعة.

ثانياً: قياس وإدارة السيولة المصرفية:

ازدادت أهمية وجود إدارة كفوءة لمخاطر السيولة في الآونة الأخيرة، واستحوذت على اهتمام كبير في جميع أنحاء العالم، حيث أن ارتفاع التنافس بين المصارف لاستقطاب الودائع وزيادة حجم العمليات المصرفية خارج الميزانية كان لها أثراً كبيراً في هيكل مصادر التمويل والكيفية التي يدير بها المصرف مخاطر السيولة، مما أدى إلى زيادة التركيز على مخاطر السيولة وتطوير

¹ -Ferrouhi, M., Agdal, M., (2014), Op. Cit., p:22.

التوجيهات الصادرة عن الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بإدارتها وذلك بالنسبة للشروط الكمية والنوعية.

ولإتباع سياسة مناسبة لإدارة السيولة ينبغي على المصارف إيجاد آلية للقياس المستمر والسيطرة على السيولة، إضافةً إلى مراقبة مركز السيولة بالعملة المحلية أو بالعملات الرئيسية للإشارة إلى وضع السيولة الكلي، وذلك بالخطوات الآتية¹:

1. **تقدير مركز السيولة:** يتم ذلك بحساب الحد الأدنى لنسبة السيولة على أساس يومي باستخدام أدوات ومقاييس محددة مع ضرورة وجود مراقبة مستمرة لأي تركيزات في عناصر السيولة ومتابعة التغييرات الهامة التي قد تطرأ عليها، بالإضافة إلى مراجعة الافتراضات التي تمّ احتساب نسبة السيولة على أساسها، وذلك للتأكد من استمرار الظروف التي دعت إلى هذه الافتراضات.

2. **إدارة مصادر التمويل:** ينبغي على المصرف تحديد مصادر التمويل واتخاذ قرارات حول تشكيلة مصادر التمويل وخصائصها، ووضع نظام لقياس احتياجاته التمويلية الصافية، بهدف إيجاد تناسب بين مصادر تمويل المصرف والالتزامات المترتبة عليه، كما ينبغي عليه أن يأخذ بالاعتبار الصعوبات التي تواجهه في زيادة مصادر التمويل والتي تتأثر بالاتجاهات العامة في السوق، والتغيرات في معدلات تصنيف المصرف.

3. **الاستعداد لأزمات السيولة :** يجب إيجاد خطة تمويل طارئ تتضمن مجموعة مؤشرات تساعد على الكشف المبكر عن أزمات السيولة، وتحديد المراحل المختلفة لتطور هذه الأزمات والإجراءات الواجب إتباعها للتعامل معها، والمصادر اللازمة لتغطية عدم تطابق السيولة. وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ اعتماد الخطوات السابقة من قبل مجلس النقد والتسليف في تعليمات الرقابة المصرفية رقم 9 تاريخ 2004/9/19².

ويرى الباحث أنّ التزام المصرف التجاري بآلية محددة لقياس السيولة والسيطرة عليها يُمكنه من معرفة نمط السحب والإيداع، بحيث يصبح بمقدوره توقع التغيرات ونمطها إلى حدٍ كبير، ويأخذها بالحسبان لتجهيز الأموال السائلة بما يكفي لمقابلة السحوبات المتوقعة، كما يُمكنه أيضاً من

¹ - Choudhry, M., (2011), "An Introduction to Banking: Liquidity Risk and Asset-Liability Management", John Wiley & Sons. Ltd, p: 294.

² - مجلس النقد والتسليف، الجمهورية العربية السورية. معايير إدارة مخاطر السيولة، تعليمات الرقابة المصرفية السورية رقم (9)، تاريخ

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>، (2004/9/19)

الموائمة بين الاحتياجات المالية وبين التوظيف في الأصول المختلفة، وهذا قد يجنبه حالات العسر المالي.

ثالثاً: طرائق تعزيز السيولة المصرفية:

يمكن للمصارف زيادة سيولتها من خلال عدة طرائق وهي¹:

1. تحسين متوسط سيولة الأصول:

إنَّ الأوراق المالية عادةً ما تكون أكثر سيولة من القروض وغيرها من الأصول، وكذلك الأصول التي تصدرها المؤسسات الكبيرة والمعروفة تتمتع بسيولة أكبر من غيرها، وبالتالي يمكن للمصرف أن يتحكم في السيولة لديه من خلال تنويع أصوله بين الشرائح السابقة، بحيث يحتفظ بالمزيج الأمثل الذي يحقق له الأمان مع مراعاة تكلفة الاحتفاظ بتلك الأصول.

2. تقصير أمد استحقاق الأصول:

فالأصول ذات أمد الاستحقاق الأقصر عادةً ما تكون أكثر سيولة من الأصول ذات أمد الاستحقاق الطويل.

3. إطالة أمد استحقاق الالتزامات:

حيث أنه كلما طال أمد استحقاق الالتزامات قلَّ احتمال تعرض المصرف لأزمة سيولة وبالتالي على المصرف أن يسعى لإطالة أمد استحقاق التزاماته، بحيث تتزامن مع أصوله أو حتى تزيد عليها في الاستحقاق بفترة بسيطة.

4. تخفيض التزامات المصرف المستقبلية:

أي تقليص حجم خطوط الائتمان والالتزامات الأخرى التي تتضمن تعهدات بالدفع مستقبلاً وبالتالي تقليص التدفقات النقدية الخارجة، وبما لا يخالف شرط تحقيق توازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.

5. الحصول على الحماية أو ضمان السيولة في المستقبل:

حيث يقوم المصرف بالاتفاق مع مصرف آخر أو مع المصرف المركزي وذلك لضمان توفير السيولة عند الضرورة في المستقبل ضمن حدود متفق عليها مسبقاً.

¹ -Douglas J. Elliott, (2014). "Bank Liquidity Requirements: An Introduction and Overview", The Brooking Institution, Washington, pp:4-5.

6. إصدار المزيد من الأسهم العادية:

السهم العادي أداة ملكية لا يتضمن فوائد تستوجب الدفع في فترات ثابتة، وكذلك في حال تحقيق أرباح فإن توزيع الأرباح اختياري وليس إلزامي، وبالتالي يمكن للمصرف أن يحصل على قدر جيد من السيولة عند إصدار هذه الأسهم.

المطلب الثالث: ضوابط السيولة:

أولاً: ضوابط السيولة وفق مقررات لجنة بازل III :

نظراً للأهمية البالغة للسيولة المصرفية فإن الجهات الرقابية أولت موضوع السيولة الاهتمام الكبير، وخاصة بعد حدوث العديد من الأزمات المالية والتي أثرت في استقرار الجهاز المالي عامة والجهاز المصرفي خاصة.

وفقاً لـ (Cucinelli) فإن أزمة عام 2008 كانت السبب الرئيس وراء اهتمام لجنة بازل III بموضوع السيولة المصرفية واعتبارها من محددات الاستقرار في الجهاز المصرفي¹.

دائماً ما تسعى المصارف للاحتفاظ بأقل قدر ممكن من الأموال النقدية ومتطلبات رأس المال ولم تأخذ بالحسبان مشاكل السيولة التي ستعترضها، ولكن من خلال أزمة 2008 تبين أنه هناك حدود لا يمكن تجاوزها فيما يخص الأرصدة النقدية ومتطلبات كفاية رأس المال، لأن توافر هذه الحدود والنسب سيسهل من مواجهة الأزمات ويخفف من آثارها².

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن الهدف من وراء تحديد المصارف المركزية لنسبة الاحتياطي النقدي على الإيداعات، هو الحماية والتحوط من مشاكل السيولة، حيث أنه وخلال الأزمة أُجبرت بعض المصارف على مواجهة استحقاقات التزاماتها بأن قامت بتسييل أصولها ضمن ظروف غير مرغوبة من قبل المصرف، وبالتالي فإن قيمة الأصول كانت أقل من قيمتها الحقيقية، وهذا كان سبباً لتكبد المصارف خسائر كبيرة.

¹ -Cucinelli, D., (2013). " The Determinants of Bank Liquidity Risk within the Context of Euro Area " , Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol. 2, Issue. 10, pp:51- 64.

² -Bareikaite, E. & Martinkute, R., (2014). " Liquidity Risk and its Management in Lithuanian Banking System " , Vilnius Gediminas Technical University, mokslas – Lietuvos Ateitis Science – Future Of Lithuania, P:66.

وفقاً للجنة بازل III فقد تحددت نسبتان لقياس السيولة¹:

1. نسبة السيولة قصيرة الأجل (نسبة تغطية السيولة) (Liquidity Coverage Ratio):

يُطلب من المصارف الاحتفاظ بكمية من الأصول ذات الدرجة العالية من السيولة وذلك لمقابلة التدفقات النقدية ضمن مدة 30 يوم، ومن خلال هذه النسبة تحسب الأصول ذات السيولة العالية إلى صافي التدفق النقدي الخارج خلال مدة 30 يوم ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 100%.

$$100\% \leq \frac{\text{الأصول العالية السيولة}}{\text{صافي التدفق الخارج خلال مدة 30 يوم}} = \text{نسبة تغطية السيولة}$$

ويوضح (Auer and Pfoestl) عناصر نسبة تغطية السيولة كما يأتي²:

• الأصول العالية السيولة:

- النقدية والإيداعات لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى والأصول التي تكون بضمانة الحكومة، والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية والتي تتمتع بدرجة عالية جداً من السيولة ويجب أن تكون نسبتها 60% كحد أدنى من إجمالي الموجودات السائلة، وهذه الموجودات لا تنخفض قيمتها السوقية عن قيمتها الاسمية.

- الموجودات التي تكون بضمانة الحكومة والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية والتي تتمتع بسيولة عالية، ويجب أن تكون نسبتها 40% كحد أعلى من الموجودات السائلة، ويمكن أن تنخفض قيمتها السوقية بمقدار 15% عن القيمة الاسمية لها.

• صافي التدفق النقدي الخارج من السيولة خلال مدة 30 يوم:

ويُحسب بالفرق بين التدفق النقدي الخارج والتدفق النقدي الداخل خلال هذه المدة .

أ— التدفق النقدي الخارج ويشمل:

- النقدية المعدة لمواجهة السحوبات من الودائع خلال هذه الفترة.

¹ – Cucinelli, D., (2013). , Op. Cit., pp:51- 64

² – Auer, M. & Pfoestl, G., (2012). " Basel III Handbook " , Accenture, :P:38.

- النقدية المعدة لمواجهة الالتزامات التي تستحق خلال هذه الفترة.
- النقدية المعدة لمواجهة طلبات الاقتراض خلال هذه الفترة.
- مصاريف نقدية إضافية يقدرها المصرف بناءً على خبرته.

ب- التدفق النقدي الداخل ويشمل:

- الأموال الناتجة عن قيام العملاء بسداد مستحقاتهم خلال هذه الفترة.
- الأموال المحصلة من العمليات التي يقوم بها المصرف، وأموال الاقتراض.
- الأموال التي من الممكن أن تأتي نتيجة التسهيلات النقدية التي يمكن للمصرف الحصول عليها.

تُعد هذه النسبة من أهم نسب قياس السيولة ومن خلال تطبيقها يستطيع المصرف تحقيق نسبة من الأمان تجاه التزاماته ومستحقاته ضمن المدى القصير.

ويقول (Gomes and Klian) أن نسبة تغطية السيولة توفر للمصرف درجة من السيولة تجعله يتمتع بسيولة جيدة تُمكنه من مواجهة التزاماته، وتؤمن له الوقاية من الأزمات المالية المتعلقة بالسيولة، بالإضافة إلى أنها تُمكن المصرف من تسييل أصوله بالظروف المناسبة والتي لن يتحمل فيها أي خسارة¹.

2. نسبة السيولة طويلة الأجل (نسبة صافي التمويل المستقر) (Net Stable Funding Ratio):

وتهدف هذه النسبة إلى توفير مصادر تمويل مستقرة مدتها أكثر من سنة، وذلك لمساعدة المصرف في أوقات الضغوط وتراجع الربحية، وتُحسب هذه النسبة درجة السيولة لدى المصرف في المدى المتوسط والطويل، وتُقاس على أساس مصادر تمويل المصرف من حقوق ملكية والتزامات واستخدامات مصادر التمويل في الأصول، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 100%. وتُحسب من خلال المعادلة الآتية:

¹ -Gomes, T. & Khan, N., (2011). " Strengthening Bank Management of Liquidity Risk: The Basel III Liquidity Standards " , Bank of Canada , Financial System Review , P:36.

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{مصادر التمويل المستقرة}}{\text{استخدامات مصادر التمويل}} \leq 100\%$$

وحسب بازل III فإنَّ نسبة صافي التمويل المستقر تشتمل على ما يأتي¹:

أ- مصادر التمويل المستقرة:

المستوى الأول: يضم رأس المال وحقوق الملكية، والسندات والالتزامات التي تتجاوز مدتها سنة.
المستوى الثاني: يضم الودائع لأجل مدتها أكثر من عام والاقتراض من مؤسسات التمويل والتي تكون مدتها أكثر من عام.

ب- استخدامات مصادر التمويل:

المستوى الأول: النقدية.

المستوى الثاني: الأوراق المالية التي يشتريها المصرف والقروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

يقول (Bareikaite and Martinkute) أنَّ نسب السيولة السابقة تساعد في تحديد الوضع الحالي لسيولة المصرف، وفي تصنيف الموجودات على أساس درجة السيولة وتحديد أيها أكثر سيولة، وتساعد أيضاً في السيطرة على مخاطر السيولة وإدارتها بالشكل الذي يحقق المنفعة للمصرف².

ويرى الباحث أنَّ هدف مقررات بازل من وضع هاتين النسبتين هو إضافة المزيد من إجراءات الأمان والاستقرار على الجهاز المصرفي، من خلال التأكد من قدرة المصارف على جذب الودائع المستقرة وتأمين مصادر تمويل أكثر استقراراً، واستخدام نماذج رياضية عند دراسة حركة هذه الودائع من أجل تحديد المقدار المستقر منها واستثماره، ليتمكن المصرف بذلك من الموازنة بين أهداف السيولة والربحية.

¹ -Auer, M. & Pfoestl, G., (2012). , Op. Cit., P:43.

² - Bareikaite, E. & Martinkute, R., (2014)., Op. Cit., P:67.

ثانياً: ضوابط السيولة في الجهاز المصرفي السوري:

فيما يخص الجهاز المصرفي السوري فقد أولى المصرف المركزي موضوع السيولة الاهتمام البالغ حيث يتوجب على كل مصرف اتباع سياسة ملائمة لإدارة سيولته، وتحديد الأهداف الكمية والنوعية، وذلك من خلال الحفاظ على قدر معين من السيولة، تضمن للمصرف قدرة مالية جيدة تُمكنه من التعامل مع الظروف الطارئة¹.

وهذا يتطلب المراقبة المستمرة لعناصر السيولة والتعامل مع التغيرات التي تحدث، وذلك من خلال وضع نظام ضبط داخلي يعمل على التحقق من مدى كفاية سياسة السيولة المتبعة وحسن تنفيذ هذه السياسة.

وقد صنف المصرف المركزي الموجودات من حيث درجة السيولة كما يأتي:

- موجودات سريعة التجهيز كالأموال النقدية وسندات الدولة وأذونات الخزينة.
- موجودات جاهزة كالأوراق المالية المتداولة في الأسواق الناشطة والقروض للمصارف.
- موجودات أقل سيولة وتشمل محفظة القروض والتسليفات السليمة القابلة للتحويل أو التجهيز.

وقد أصدر مجلس النقد والتسليف قرار رقم 588/م ن / ب 4 لعام 2009 والذي تضمن²:

- تُعرّف السيولة بأنها مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.

تحديد نسبة الحد الأدنى للسيولة، التي على كل مصرف أن يحتفظ بها في كل يوم:

- 30% كحد أدنى لكافة العملات.
- 20% كحد أدنى لليرة السورية.
- تُحتسب نسبة السيولة بقسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية.

¹ - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 588/م ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22.

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

² - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 588/م ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22.

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

وتُعطى بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة} =$$

نقد و أرصدة لدى المصرف المركزي + أرصدة لدى المصارف + إيداعات لدى المصارف
 ودائع المصارف + ودائع الزبائن + اعتمادات الاستيراد + 15% كفالات حسن التنفيذ + كفالات
 الدفع + كفالات أولية - تأميمات نقدية مقابل تسهيلات غير مباشرة

وفيما يأتي كيفية حسابها:

عناصر البسط:

تشمل عناصر البسط صافي الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز من وضع الموجودات مُنزلاً منها العناصر المشابهة لها في وضع المطالب¹.

البسط = (الصندوق + نقد في الطريق + رصيد المصرف في مصرف سورية المركزي + غرفة
 التقاص + سندات على الدولة و أدونات خزينة + أرصدة لدى المصارف العامة التجارية +
 المصارف الخاصة التجارية + أرصدة لدى المصارف العامة المتخصصة + المصارف الخاصة
 المتخصصة + أرصدة لدى المصارف والمرسلون في الخارج) - (مصرف سورية المركزي +
 غرفة التقاص + أرصدة لدى المصارف العامة التجارية + المصارف الخاصة التجارية + أرصدة
 لدى المصارف العامة المتخصصة + المصارف الخاصة المتخصصة + أرصدة لدى المصارف
 والمرسلون في الخارج)².

¹ - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 588/م/ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22. مرجع سبق ذكره.

² - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 588/م/ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22. الفقرة (أ) من المادة (2). <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>.

عناصر المقام :

تشمل عناصر المقام الودائع والالتزامات خارج الميزانية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر¹.

المقام = الودائع والالتزامات الأخرى + (الكفالات + القبولات + الاعتمادات المستندية للاستيراد)².

وتتمثل الأصول شبه النقدية في أصول يمكن تحويلها إلى نقدية دون خسارة كما هو الحال بالنسبة لأذونات الخزينة والأوراق الحكومية المضمونة، حتى ولو كان لها تاريخ استحقاق معين فإنه يمكن للمصرف الحصول على قيمتها فوراً من المصرف المركزي.

ويكون لهذه النسبة معنى من خلال مقارنتها مع النسبة التي حددها المصرف المركزي، حيث سيكون بالإمكان معرفة هل أن المصرف يحتفظ بسيولة أكبر من المحدد قانوناً أم أقل؟³

ثالثاً: العلاقة بين السيولة والربحية:

تسعى المصارف إلى تحقيق الأرباح من خلال تقديمها للخدمات المصرفية والائتمان لعملائها، مما يدعو إلى استخدام المصرف لودائعه أفضل استخدام، بحيث تدر له أكبر قدر ممكن من الأرباح، إلا أن تحقيق الأرباح يرتبط ارتباطاً عكسياً مع عامل السيولة، فكلما زادت سيولة أصل قلَّ العائد منه، في حين أنه كلما قلَّت سيولة أصل زادت ربحيته³.

فالسيولة والربحية هدفان متلازمان ومتعارضان في الوقت نفسه، هما هدفان متلازمان لأهميتهما لوجود واستمرار أي مؤسسة، فالسيولة ضرورية لتفادي مخاطرة عدم تسديد الإلتزامات، والربحية ضرورية للتطور والاستمرار، أما كونهما هدفان متعارضان، فيعود لكون أن تحقيق المزيد من

¹ – الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 588/م/ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22. مرجع سبق ذكره.

² – الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 588/م/ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22 الفقرة (ب) من المادة (2). <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

³ – رايس، حدة، (2009)، "دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية (في ظل نظام ربوي)"، الدار الهندسية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص: 93.

أحدهما يكون على حساب الآخر، فالسيولة تتطلب الاحتفاظ بأصول نقدية وشبه نقدية، أما تحقيق الأرباح فيتطلب الابتعاد عن هذه الأصول¹.

كما أنّ تركيز المصرف على أحدهما دون الآخر سيؤثر بشكل سلبي على المصرف، فمثلاً إنَّ قيام المصرف باستثمار كامل لموارده المالية في مجالات تدر له الأرباح سيجعله غير قادر على تلبية طلبات الاقتراض وطلبات العملاء السحب من الودائع، مما سيؤثر سلباً على مركز المصرف التنافسي وبالتالي على أرباحه، كما وأنَّ عدم استثماره لموارده المالية والاحتفاظ بها بشكل سائل، سيؤثر على أرباحه نتيجة تخليه عن الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها عند استثمار هذه الأموال، مما يؤثر بدوره على نشاط المصرف².

هذا التعارض يظهر بشكل واضح بين مصالح المساهمين والمودعين في المصرف فالمساهمون يملكون المصرف ويتطلعون إلى تحقيق ربحية أعلى، لذا فإنهم مستعدون للتضحية بقليل من السيولة في سبيل تحسين الربحية، أما المودعون فودائعهم تشكل القسم الأكبر من المصادر المالية للمصرف، وهم يتطلعون إلى الأمان واسترداد أموالهم عند الحاجة، لذا فهم ميالون إلى المزيد من السيولة، مما يتطلب من المصرف التضحية ببعض الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها، إذاً على المصرف أن يسعى إلى تحقيق التوافق ما بين ثلاثة أهداف رئيسة وهي: حماية حقوق المودعين، عامل السيولة، وتحقيق الحد الأقصى من الأرباح³.

ويرى الباحث أنه ينبغي على المصرف _ لكي يتمكن من الموازنة بين السيولة والربحية _ القيام بتحديد مصادر الأموال ومصادر الطلب عليها، وكذلك تقدير التدفقات النقدية، ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة والربحية، وإعداد موازنات تقديرية للإنذار المبكر بحدوث عجز أو فائض نقدي، ومعالجة العجز المالي من مصادر التمويل المتاحة، لكي لا يؤثر في سيولة المصرف والاستفادة من الفائض النقدي بتوظيفه في فرص استثمارية بديلة لتحقيق مزيداً من الأرباح.

¹ - Erlend_Nier and others, (2005), " Liquidity Banking Regulation And The Macro economy" London School of Economics, P:5.

² - عقل، مفلح، (2002)، مرجع سبق ذكره، ص:168.

³ - المرجع السابق نفسه، ص:169.

المبحث الثاني

الملاءة المالية (كفاية رأس المال) – المفهوم والأهمية

يُعد رأس المال المصدر الرئيس لحماية الودائع، فالمصارف ذات رؤوس الأموال الكافية والكبيرة يُمكنها امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين، وتعتبر السلطات الرقابية رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساس للسلامة المصرفية، باعتباره مقياساً موضوعياً سهل التحديد وقابلاً للتطبيق على المستوى الدولي بالمقارنة مع المقاييس الأخرى¹.

وسوف يتناول هذا المبحث أهم الأسس النظرية المتعلقة برأس المال المصرفي وكفاية رأس المال من حيث المفهوم والأهمية، وضوابط كفاية رأس المال وفق مقررات بازل.

المطلب الأول: رأس المال المصرفي:

أولاً: مفهوم رأس المال المصرفي:

يسمح رأس المال بتمويل المصرف عند إنشائه وخلال مدة حياته، كما يشكل ضماناً للغير ويسمح بامتصاص الخسائر غير المتوقعة وضمن ملاءة المصرف².

ويُعرف رأس المال عند (Rose and Hudgins) بأنه مجموع الأموال التي يسهم بها أو يشترك بها مؤسسي ومالكي المنشآت وذلك للبدء بالأعمال التي أسست من أجلها المؤسسة³.

أما رأس المال وفقاً لـ (Getter) هو الفرق بين موجودات المصرف وبين الالتزامات، أي هو صافي حقوق المساهمين⁴.

ويقول (Svitek) أن رأس المال المصرفي يمثل الأموال التي ساهم بها الملاك للبدء بنشاط المصرف، والموارد المملوكة من قيمة الأسهم والاحتياطيات لغرض تمويل الموجودات حيث أن رأس مال ملاك ومساهمي المصرف يتمثل بصافي ثروة المصرف (الفرق بين الأصول والالتزامات)، أي بمقدار صافي حقوق المساهمين⁵.

¹ - مركز البحوث المالية والمصرفية (1995) - مجلة دراسات مالية ومصرفية - المجلد 3، العدد الأول، ص 12.

² - David Van Hoose. (2010), " The Industriel Organisation Of Banking", Springer. P:12.

³ - Rose, P., & Hudgins, S., (2008). " Bank Management & Financial Services " , 7th edition, McGraw Hill companies, P: 475.

⁴ - Getter, D., (2014). " U.S. Implementation of the Basel Capital Regulatory Framework " Congressional Research Service, USA, P: 2

⁵ - Svitek, M., (2001). " Functions of Bank Capital " , University of Economics, Bratislava, Biatic P: 37.

ويرى الباحث أنّ رأس المال المصرفي يمكن تعريفه على أنه القيمة الصافية للمصرف متمثلةً بحقوق المساهمين، والتي تنتج عن الفرق بين أصوله وخصومه.

ثانياً: دور ووظيفة رأس المال في المصرف:

يُعد رأس المال وسيلة لتمويل الأصول في بداية عمل المصرف، كذلك يساعد في تأمين الحماية لأموال المودعين ومنح المتعاملين مع المصرف درجة من الثقة، لذا فإنّ رأس مال المصرف يؤدي عدة وظائف يمكن ذكرها على الشكل الآتي¹:

1. وظيفة الحماية:

إنّ نسبة عالية من أصول المصرف وهي 85% ممولة عن طريق الودائع، وعليه فإنّ أهم وظيفة لرأس المال في المصرف هي حماية أموال المودعين من أي خسارة متوقعة يمكن أن يتعرض لها ولا تقتصر وظيفة رأس المال على الحماية لضمان أموال المودعين في حالة التصفية فقط، ولكنه يُمكن المصرف من الاستمرار بعمله ونشاطه والقيام بوظائفه حتى عندما تهدده الخسائر.

ويقول (Elliott) أنّ رأس المال الجيد يشكل حماية وضمان للمودعين والعملاء ولملك المصرف أنفسهم².

2. وظيفة الالتزام بالتعليمات:

وتتضمن التعليمات الحد الأدنى للمتطلبات الضرورية للتسجيل في المصرف المركزي، أو لإنشاء الفروع، وكذلك التعليمات والقرارات الصادرة من السلطة الرقابية المصرفية.

3. وظيفة تشغيلية:

وذلك بتقديم الأموال لشراء الأراضي والمباني، والآلات، والمعدات، حيث أنّ هذه البنود لا تُموّل عن طريق الودائع، ولكنها تُموّل عن طريق رأس المال المدفوع، حيث أنها تمثل أصولاً ثابتة لا تُحوّل إلى نقدية إلا عند التصفية.

¹ - سويلم، محمد، (1998)، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية" مدخل مقارن، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ص ص: 364-366.

² - Elliott, D., (2010), " A Primer on Bank Capital ", The Brookings Institution, P: 2.

4. وظيفة تنظيمية:

وذلك للاستفادة من رأس المال في بداية عمل المصرف كمصرفات التأسيس، وتعيين الموظفين، وشراء الموجودات في المرحلة الأولى من نشاط المصرف¹.

ويرى الباحث أن أهمية رأس المال تأتي من كونه أحد أهم عناصر تأسيس المصارف، حيث أنه يؤدي دوراً مهماً وأساسياً في تحقيق الأمان للمودعين، ويدعم ثقتهم بالمصرف، وبازدياد هذه الثقة تزداد إمكانية المصرف في جذب قدر أكبر من الودائع، كما أن رأس المال المتنوع في تركيبته من حيث الاحتياطات والأرباح المحتجزة والكبير بالحجم، يُمكن المصرف من الاعتماد على موارده الخاصة، وامتصاص أية خسائر غير متوقعة، ومتابعة عملياته ونشاطاته، وبناء مركز مالي قوي يمنح الثقة لجميع المتعاملين.

المطلب الثاني: الملاءة المالية (كفاية رأس المال):

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال:

تشير كفاية رأس المال إلى حاجة المصرف لمبلغ كاف كرأس مال خاص وذلك لحمايته من خطر الإعسار وبالتالي ودائع عملائه².

وتُعتبر كفاية رأس المال عن قدرة وكفاءة المصارف في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يواجهها، وذلك بهدف تحجيمها والسيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تتفق مع استراتيجيته وسياسته وتدعيم قدرته التنافسية³.

أما كفاية رأس المال عند (Getter) هي مدى متانة وقدرة رأس مال المصرف وأمواله الخاصة على امتصاص مخاطر وخسائر فشل العمليات الاستثمارية كمخاطر عدم السداد وانخفاض قيمة الاستثمارات⁴.

¹ - شاهين، علي، (2014)، "محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية الإسلامية"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص:35.

² - عبد الله، خالد أمين، (2002)، "قياس المخاطر الائتمانية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص:69.

³ - الطيب، سعود. شحاتيت، محمد، (2011)، "تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية- حالة الأردن" دراسات العلوم الإدارية، م38، العدد2، جامعة مؤتة، الأردن، ص:358.

⁴ - Getter, D., (2014) . Op. Cit., P:3..

كما يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنها احتمالية إفسار المصرف، أي أنّ انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة المصرف¹.

وتُعرّف أيضاً بأنها قدرة رأس مال المصرف على مجابهة ومواجهة سحبيات المودعين والدفعات للدائنين في حالات الإفسار والتصفية التي يتعرض لها المصرف².

ويرى الباحث بأنّ كفاية رأس المال هي مؤشر على مدى قوة المركز المالي للمصرف وقدرته على قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها من عملياته التشغيلية وضماناً للمودعين باسترجاع ودائعهم.

ثانياً: أهمية كفاية رأس المال:

تتبع أهمية كفاية رأس المال من خلال تأثيرها على المركز المالي للمصرف وعلى عمل المصرف من عدة جوانب:

حيث تُعد كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تُستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإفسار، فكلما انخفض احتمال إفسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس صحيح³.

وتأتي أهمية كفاية رأس المال عند (Morrison and White) من حيث أنّ المودعين سيكونون راضين عن المركز المالي للمصرف إذا ما كانت نسبة كفاية رأس المال عالية، لأنها ستعطيهم دليلاً على قوة رأس مال المصرف ومثانة موقفه، وبالتالي سيكون متحضرًا وقادر على التعامل مع أي أزمة تعترض عملياته، ولن يكون هناك أي تأثير لمخاطر عمليات المصرف الاستثمارية على أموال الإيداعات، أي أنّ نسبة كفاية رأس المال ستزيد من الثقة والطمأنينة لدى أصحاب الودائع وبالتالي هذا سيكون له الأثر الإيجابي على سمعة المصرف⁴.

¹ -Murinde V & Yassen H (2004), "The impact of the Basel Accord Regulations On Bank Capital and Risk Behavior - Evidence From The MENA Region" , working paper, The third international conference of center for regulation and competition issues, policies and practices, University of Manchester, , p:15.

² - Bryan J.Balin, (2007)," Basel 1, Basel 2 and emerging markets", the Johns Hopkins school of advanced international studies, , p: 20.

³ -Morris, S., & Shin, S., (2008). "Financial Regulation in a System Context", working papers in economic activity, p:3.

⁴ - Morrison, A., & White, L., (2001). " The Role of Capital Adequacy Requirements in Sound Banking Systems " , Nuffield College, Oxford, P: 4..

كما أنّ كفاية رأس المال تؤدي دوراً هاماً في المحافظة على متانة وسلامة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية، حيث أنها تمثل جدار الحماية في وجه الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وتمنع هذه الخسائر من أن تؤثر على أموال المودعين¹.

يقول (Pasiouras & et al.) أنّ كفاية رأس المال ستؤثر على كفاءة عمل المصرف من خلال تحديد نوعية الإقراض والتخلي عن القروض غير المنتجة واستبدالها بأشكال أخرى من الأصول الاستثمارية، بالإضافة إلى أنّ كفاية رأس المال ستسهم في تحديد قرار المصرف بالنسبة للمزيج التمويلي بحيث أنه سيتم الاعتماد في التمويل على الأسهم وإصدار السندات أم سيتم الاعتماد على أموال الودائع².

ويقول (Harris & et al) أنّ كفاية رأس المال ستوفر للمصرف القدرة على التعامل مع مشكلات السيولة وتزيد من قدرة المصرف على مواجهة الخسائر، وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق الرضى للأطراف المتعاملة (المودعين والملاك) وسيكون الجهاز المالي عامة والمصرفي خاصة أكثر استقراراً في حال كانت المصارف تمتلك رأس المال المتين والكافي³.

يرى الباحث بأن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كونها تشكل أحد أهم مرتكزات الاستقرار والأمان في بيئة العمل المصرفي، فهي بمثابة صمام أمان يُجَنَّب المصارف الوقوع في أزمات مالية، كما أنها تشكل مصدر ثقة للمودعين، وتساعد المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين حجم رأس ماله والمخاطر التي يتعرض لها.

المطلب الثالث: ضوابط الملاءة المالية (كفاية رأس المال):

أولاً: ضوابط كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل:

يُعد معيار كفاية رأس المال الذي وضعته لجنة بازل عام 1988 م والتعديلات التي أُدخِلت عليه في الأعوام اللاحقة من أهم العوامل التي ساعدت على تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي، كما عززت المساواة التنافسية بين المصارف العالمية، وفي هذا الإطار عدّلت لجنة بازل

¹ - عبيدات، سامر، (2012)، "محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية"، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، ص:3.

² - Pasiouras, F., & et al (2009). " The impact of banking regulations on banks' cost and profit efficiency ", International Review of Financial Analysis 18, p: 295. 168

³ -Harris, M., & et al., (2014). " Higher Capital Requirements, Safer Banks? " , University of Chicago, USA,p:3 .

معيار كفاية رأس المال حسب متطلبات كل مرحلة، وكانت أولى الاتفاقيات لجنة بازل I ثم تلتها لجنة بازل II، ومؤخراً ظهرت لجنة بازل III .

1- كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل I:

حددت لجنة بازل I نسبة كفاية رأس المال بمقدار 8% عُرفت بنسبة COOK والتي تمّ تطبيقها تدريجياً على مدار ثلاثة أعوام بدءاً من عام 1990 ولغاية 1992 تلتزم بعدها المصارف بالاحتفاظ بهذه النسبة كحد أدنى، وتُستخرج من خلال قسمة رأس المال على الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي أعطيت خمسة أوزان ترجيحية تتراوح بين (0%، 10%، 20%، 50%، 100%) وترتبط هذه الأوزان الترجيحية بالمدين من جهة، وبالأصل من جهة أخرى، وشملت هذه المخاطر الموجودات المصرفية والبنود داخل وخارج الميزانية، واقتصرت المخاطر على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق¹.

¹ - مفتاح، صالح. رجال، فاطمة، (2013/9/10) "تأثير مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي الإسلامي"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، اسطنبول.

الجدول رقم (1) نظام أوزان المخاطر داخل الميزانية

الموجودات (الأصول)	درجة المخاطرة
<ul style="list-style-type: none"> - النقدية. - المطلوبات من الحكومة والمصرف المركزي بالعملة المحلية. - المطلوبات¹ من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)² ومصارفها المركزية. - المطلوبات المعززة بضمانات نقدية من طرف المصارف المركزية وبضمانات أوراق مالية مضمونة من قبل حكومات المصارف المركزية. 	0%
<ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية. - القروض المضمونة من قبل مؤسسات القطاع الحكومي باستثناء الحكومة المركزية. 	10%
<ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من مصارف التنمية الدولية ومصارف دول منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). - النقديات الجاري تحصيلها. 	20%
<ul style="list-style-type: none"> - قروض مضمونة برهن عقاري لأغراض السكن والإيجار. 	50%
<ul style="list-style-type: none"> - جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية. - مطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج دول منظمة (OECD). 	100%

.source: BIS, the new Basel capital accord.³

¹ - المطلوبات : يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة، أو الأموال المودعة لديها، خصاونة، أحمد سليمان، (2008)، "المصارف الإسلامية مقررات بازل - تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها"، عالم الكتب، الأردن، ص: 116 .

² - مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): هي مجموعة الدول التي رأت اللجنة أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، وتضم الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، وهي: (النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمرك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، الولايات المتحدة)، بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي لها، وهذا الشرط يسمح بزيادة أو انخفاض عدد هذه الدول (www.oecd.org).

³ - BIS, the new Basel capital accord, (2001), secretarial & the Basel committee on banking supervision, january, p:3.

الجدول رقم (2) يبين نظام أوزان المخاطر خارج الميزانية (الالتزامات العرضية)

الموجودات (الأصول)	درجة المخاطرة
-التزامات مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).	20%
-الالتزامات المرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان تنفيذ عمليات مقاولات، أو توريدات).	50%
-بدائل الائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للقروض بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب، كضمان للقروض والأوراق المالية والقبولات المصرفية متضمنة التظهير مع الطابع. -اتفاقيات بيع وإعادة شراء وبيع الأصول مع حق الرجوع إلى البنك فيما يخص مخاطر الائتمان. -المشتريات المستقبلية للأصول والالتزامات عن ودائع مستقبلية والأوراق المالية والأسهم المدفوعة جزئياً والتي تمثل التزامات عند سحب معين.	100%

source: BIS, the new Basel capital accord.¹

ووفقاً لمقررات بازل I فإن رأس المال قُسم إلى شريحتين²:

- الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي: ويتكون من حقوق الملكية التي تتضمن رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.
 - الشريحة الثانية: رأس المال المكمل: ويشمل الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات الديون المتعثرة واحتياطات إعادة تقييم الأصول، والاقتراض المتوسط والطويل الأجل من المساهمين، والأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة.
- وقد اشترط ألا يزيد رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الأساسي، وأن لا تزيد قيمة سندات التمويل عن 50% من رأس المال المساند.

¹ - BIS, the new Basel capital accord, (2001), ,Op.cit, p:31

² - سلسلة إضاءات، (2013)، "بازل الأولى وبازل الثانية"، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 4، الكويت، ص:3.

وبالتالي فإنَّ معدل كفاية رأس المال يُعطى بالعلاقة الآتية:

$$8\% \leq \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{إجمالي التعهدات والالتزامات المرجحة بالمخاطر (المخاطر الائتمانية)}} = \text{كفاية رأس المال}$$

تمَّ تعديل مكونات هذه النسبة عام 1996، وذلك بإضافة شريحة ثالثة وهي شريحة القروض المساندة من غير المساهمين، والتي مدتها أكثر من 5 سنوات بالإضافة إلى أنه تمَّ إدخال مخاطر السوق في حساب النسبة لتصبح النسبة على الشكل الآتي¹:

$$8\% \leq \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق}} = \text{كفاية رأس المال}$$

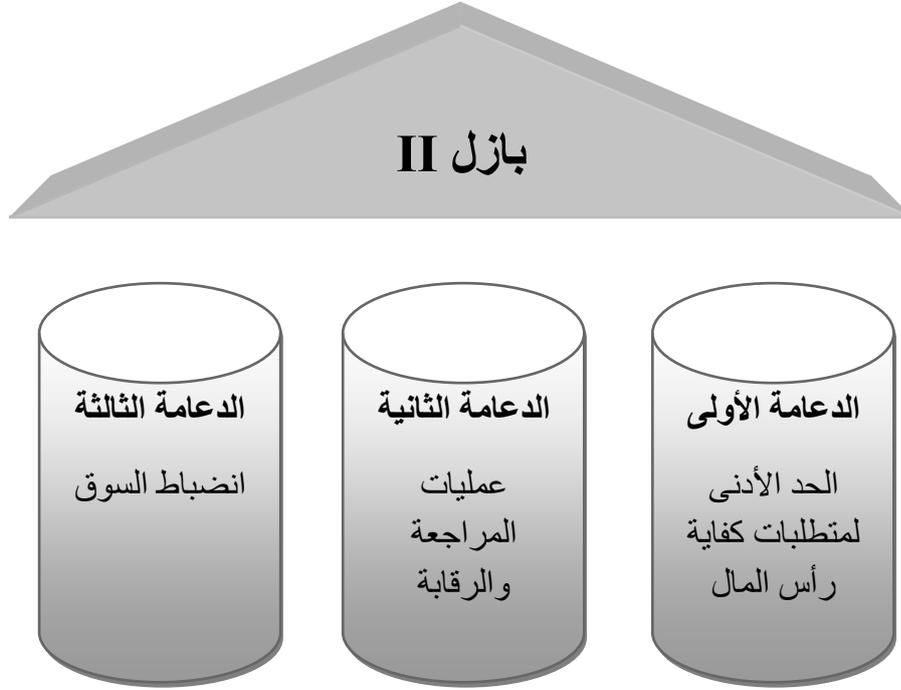
2- كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل II:

أدَّت التحسينات في ممارسات إدارة المخاطر وأساليب الإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تعاقب الأزمات المالية إلى وضع مقترحات بشأن متطلبات كفاية رأس المال أكثر دقة مقارنةً مع مقررات بازل I، وأكثر حساسية للمخاطر المصرفية.

¹ - المرجع السابق نفسه.

وقد ارتكزت لجنة بازل II على ثلاث دعائم أساسية لقياس كفاية رأس المال، يمكن توضيحها في الشكل الآتي¹:

الشكل رقم (2) الدعائم الثلاث للجنة بازل II.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مراجع البحث².

- الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال:

لم تتغير نسبة كفاية رأس المال وبقية 8% ، ولم يتم تغيير مكوناته وبقية تتألف من ثلاث شرائح الشريحة الأولى وتضم رأس المال الأساسي، والذي يشمل رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة، والشريحة الثانية تضم رأس المال الداعم، ويتكون من الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة التقييم، الشريحة الثالثة شملت رأس المال المساند الذي يضم القروض المساندة على شكل سندات تمويل تتجاوز مدة استحقاقها 5 سنوات، وقد صنّفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي: المخاطر الائتمانية، ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق، ويمكن تلخيصها بالجدول الآتي:

¹ - Getter, D., (2014)., Op. Cit., P:3.

² - Willem Yu, (2005) , Op. Cit., P:11.

الجدول رقم (3) أساليب القياس لكل نوع من المخاطر.

أنواع المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
أسلوب القياس	الأسلوب المعياري	المدخل المعياري	مدخل المؤشر الأساسي
	أسلوب التقييم الداخلي (الأساسي – المتقدم)	مدخل النماذج الداخلية المتطورة	المدخل المعياري
			مدخل أساليب القياس المتقدم

.Source : Willem Yu, New Capital Accord Basel II ¹.

● **مخاطر الائتمان:** تم إدخال تعديلات كبيرة على معاملات الترحيح وأصبحت أوزان الترحيح تُعطى استناداً للقرض ذاته، وبناءً على تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني العالمية، ولم يُعد الترحيح كالمسابق يُعطى على أساس الطبيعة القانونية للمقترض، وتمّ وضع أساليب لقياس مخاطر الائتمان المرتبطة بكفاية رأس المال وهي:

أ- الأسلوب المعياري (النمطي):

يتميز هذا الأسلوب بالسهولة في الحساب والتعامل مع متطلبات تحديد المخاطر، حيث يتم ربط المخاطر الائتمانية بأوزان محددة من قبل وكالات التصنيف، ويتم الاعتماد على التصنيفات الائتمانية المقدمة من طرف خارجي كوكالات التصنيف الائتماني العالمية المعروفة مثل (Standard & Poor's, Moody's , Fitch) ويتم من خلالها التمييز بين فئات المخاطر الائتمانية لتتراوح بين (0% ، 20% ، 50% ، 100% ، 150%)².

ب- أسلوب التقييم الداخلي³:

يعتمد هذا الأسلوب على التقييم السيادي للدولة التي يقع بها المصرف باستعمال نظم تنقيط داخلية، مع اشتراط موافقة الجهات الرقابية والالتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقبة هذه النظم وعلى المصارف _ إذا اعتمدت على التقييم الداخلي كأسلوب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى

¹ - Willem Yu, (2005) , Op. Cit., p:14.

² - أبو كمال، ميرفت، (2007)، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص:99.

³ - حشاد، نبيل، (2005)، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، اتحاد المصارف العربية، لبنان، ص:55.

لرأس المال _ أن تقسم محافظها إلى خمسة أصناف وهي: مؤسسة، مقترض سياسي، مصرف صغار العملاء، أسهم.

والجدير بالذكر أن لجنة بازل ترى بأنه ليس من المرغوب فيه التمسك بتطبيق أسلوب موحد لقياس مخاطرة الائتمان بل على العكس، فإن وجود طرق عدة لقياس مخاطرة الائتمان يسمح للمصارف والسلطات الرقابية باختيار الأسلوب الأكثر ملاءمة، وفقاً لتطور المصرف والبيئة الأساسية المالية للسوق.

ويقسم هذا الأسلوب إلى أسلوبين هما¹:

- **الأسلوب الأساسي:** تفرض السلطة الرقابية نسبة محددة للخسائر التي يمكن أن تنشأ عن تعثر العملاء، ويراعى في تحديد هذه النسبة قيمة الضمانات التي يمكن للمصرف تسجيلها في حالة التعثر، وتحدد لها نسبة ثابتة 45% للقروض بدون ضمانات و 75% للقروض المشتركة.

- **الأسلوب المتقدم:** يحدد المصرف الخسائر الناشئة عن فشل العملاء بالنسبة لكل قرض على حدى، آخذاً في بعين الاعتبار أنه في حالة قيام أي مصرف بحساب حجم الخسائر التي قد تنجم عن عدم السداد باستخدام تقديراته الخاصة، أن يكون على استعداد للوفاء بمتطلبات رأس المال وفقاً لما تراه السلطة الرقابية.

والاختلاف الحاصل بينهما هو أن الأسلوب الأول يقوم المصرف بتقييم احتمالية تخلف العميل عن الدفع والسلطات الرقابية تحدد باقي المتغيرات، وعادةً يحدد موعد استحقاق العملية ب 2.5 سنة، أما الثاني فيحدد المصرف جميع المتغيرات.

¹ - الوادي، محمود حسين وآخرون (2009)، "قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين: التحديات، الفرص والآفاق"، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص: 507-502.

• **مخاطر السوق:** يمكن أن تقاس باستخدام أحد الأسلوبين على النحو الآتي:

أ- **الأسلوب المعياري:**

وفقاً لهذا الأسلوب يتم تقسيم السوق إلى أربعة أجزاء رئيسية: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر السلع، ويتم قياس متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة كل نوع من هذه المخاطر على حدة خلال فترة معينة، ثم يتم تجميع القيم السابقة للحصول على قيمة رأس المال المقابل لمخاطر السوق¹.

ب- **نماذج تقييم داخلية متطورة:**

تستند هذه الطريقة في قياسها لمخاطر السوق على الأنظمة الداخلية للمصارف، بشرط أن تكون ذات نظام متكامل لإدارة المخاطر، ووجود وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر في المصرف، وتوفير الكفاءات المدربة على استخدام نماذج القياس المتطورة، وقد نصت لجنة بازل على أن الجهة المختصة بتقييم أنظمة القياس الداخلية للمصارف تتمثل بالسلطة الإشرافية في كل دولة².

• **مخاطر التشغيل:** تقاس مخاطر التشغيل بالأساليب الآتية:

أ- **أسلوب المؤشر الأساسي:**

تبعاً لهذا الأسلوب على المصرف أن يحتفظ برأس مال كافٍ لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوي متوسط نسبة ثابتة تسمى (ألفا) من إجمالي دخل المصرف لآخر ثلاث سنوات حقق فيها المصرف ربحاً، (ولذلك فإنَّ إجمالي الدخل هو إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات)³.

ب- **الأسلوب المعياري:**

قسّم هذا الأسلوب أنشطة المصرف إلى أنشطة أو إلى خطوط أعمال، وهي تمويل الشركات والتجارة والمبيعات وأعمال التجزئة المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول

¹ -Philippe Jorion, (2009), "Financial Risk Manager Hand Book", Willey Finance, Second edition, p:670.

² - العراف، فائزة، (2013)، "مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص:27.

³ -Hennie van Greuning , Sonja Brajovic Bratanovic, (2009), "Analyzing Banking Risk A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management", Third edition, THE WORLD BANK, Washington, p:141.

والسمسرة بالتجزئة، مع إعطاء كل خط عمل نسبة يطلق عليها (بيتا)، وهي من إجمالي الدخل هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل وتتراوح هذه النسبة ما بين (12%_18%)¹.

ت- أسلوب القياس المتقدم:

يُسمح للمصارف التي تتوفر لديها بعض المعايير الصارمة، أن تقوم باستخدام النماذج الداخلية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر التشغيلية، وهناك عدة طرق منها: (منهج القياس الداخلي، منهج توزيع الخسائر، طريقة بطاقات النقاط)².

والجدير بالذكر أنه في المصارف التجارية الخاصة في سورية يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة، والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات ومقررات لجنة بازل، وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتسليف، حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني إن وجد، ووفقاً لأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات المجلس وذلك بعد طرح المؤنات والضمانات المقبولة، أما بالنسبة لمخاطر السوق فيتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلية، وذلك بعد تثقيلها بأوزان المخاطر المشار إليها في تعليمات المجلس، أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية ووفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي، حيث يتم أخذ متوسط ثلاث سنوات لصافي إيراد المصرف من الفوائد والعمولات، ومن ثم تثقيل النتائج بأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات المجلس³.

وبالتالي فإنَّ نسبة كفاية رأس المال وفقاً للجنة بازل II كانت على الشكل الآتي وعرفت بنسبة ماك دونو McDonough⁴:

¹ - Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June (2004), " **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**", A Revised Framework. www.bis.com

² - طيبة، عبد العزيز، مرايمي، محمد، (2008) "بازل II وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقلة، الجزائر، ص:14.

³ - التقرير السنوي، (2014)، "البيانات المالية الموحدة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل"، سورية، ص:73.

⁴ - نسبةً إلى William McDonough رئيس البنك الاحتياطي الأمريكي وخبير مصرفي تولى رئاسة لجنة بازل بين 1998-2003

http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/inflation/glossary_en.htm

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق}} \leq 8\%$$

- الدعامة الثانية: عمليات المراجعة والرقابة:

الهدف منها التأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية المخاطر التي يواجهها المصرف واستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة لرأس المال، وتقرح لجنة بازل في هذا الخصوص أربعة مبادئ هي¹:

المبدأ الأول: يتعلق بمدى توفر الوسيلة المناسبة لتقييم كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها واستراتيجية المحافظة على مستويات رؤوس الأموال.

المبدأ الثاني: يتعلق بتقييم الجهة الرقابية للنظم المتوفرة لدى المصارف داخلياً لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها.

المبدأ الثالث: يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن المصرف سوف يحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن تكون لها القدرة على أن تطلب منه الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.

المبدأ الرابع: على السلطات الرقابية التدخل في مراحل مُبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر لمواجهة المخاطر التي يواجهها المصرف، وأن تطلب من المصرف إجراءات تصحيحية فورية إذا لم يتم الاحتفاظ برأس مال كافٍ .

- الدعامة الثالثة: انضباط السوق:

يستند انضباط السوق على متطلبات الإفصاح لدى المصارف، وهي الكشف عن المعلومات التي يجب أن تتسم بالمصادقية، والتي يحتاج إليها مستخدمو هذه المعلومات من أجل عمليات التقييم الصحيحة للمخاطر، وهذا يعني زيادة درجة إفصاح المصرف عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياسته المحاسبية لتقييم أصوله والتزاماته، حيث أن الإفصاح الفعال ضروري للتأكد

¹ - عبد الله، غانم، (2014)، "العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية"، دار أسامة، عمان، الأردن، ص ص: 279-279.

من أن المشاركين في السوق يستطيعون فهم وضع مخاطر المصرف وكفاية رأس المال، ويتم إجراء الإفصاحات عادةً بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي¹.

على أن يتضمن الإفصاح البيانات الآتية:

المخاطر، كفاية رأس المال، طرق حساب متطلبات كفاية رأس المال، وجميع المعلومات التي يمكن أن تؤثر في قرار مستخدم هذه المعلومات².

ويرى الباحث أن لجنة بازل II بدعائها الثلاث أعطت نظرة أكثر شمولية للمخاطر، حيث أنها هدفت إلى رفع جودة رأس المال، وتعزيز عمليات المراجعة والرقابة، وتحسين إدارة المخاطر إضافةً إلى إدخال تعديلات أساسية في مجال تعزيز الإفصاح والشفافية، إلا أن نجاحها في تحقيق أهدافها يتوقف على الإمكانيات المتوفرة وإدارة المصرف والسلطات الرقابية.

3- كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل III:

تُعد الأزمة المالية العالمية التي عاشها العالم أواخر عام 2008 السبب الرئيس لتعديل وإعادة تنظيم مقررات بازل II، والتي كان المسبب الرئيس فيها المصارف والمؤسسات المالية، لذلك كان من الضروري التوجه نحو تعديل مكونات نسبة كفاية رأس المال وإضافة معايير جديدة خاصة بالسيولة، مع إتاحة فترة زمنية للمصارف للالتزام بهذه المعايير تمتد من عام 2010 وحتى عام 2019، بهدف تحصين المصارف من الأزمات المالية في المستقبل والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي يمكن أن تتعرض لها دون مساعدة أو تدخل المصرف المركزي أو الحكومة³.

وقد تم تغيير نسبة كفاية رأس المال وزيادتها لتصبح 10.5%، وتم الإبقاء على أنواع المخاطر الثلاث (الائتمان والسوق والتشغيل) وطرق وأساليب حسابها، أما التغيير طال مكونات رأس المال وكانت التعديلات كالتالي⁴:

1- تم إلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال والتي كانت ضمن لجنة بازل II.

¹ - Hennie van Greuning , Sonja Brajovic Bratanovic, (2009) , Op. Cit.,p: 145.

² - Shelagh ,Heffernan,(2005), "modern banking", John Wiley & Sons Ltd, England, p: 203.

³ - مفتاح، صالح، وآخرون، (2013)، "تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي"، مرجع سبق ذكره.

⁴ - Auer, M. & Pfoestl, G., (2012)., Op. Cit, P:7.

- 2- تمّ تعديل الأوزان الترجيحية لمكونات الشريحتين الأولى والثانية، والتي تمّ الإبقاء عليهما وتمت تسمية مكونات رأس المال بالأموال الخاصة الصافية (رأس المال التنظيمي).
- 3- تتألف الشريحة الأولى والمسماة برأس المال الأساسي (الأموال الخاصة الصافية) من رأس المال المدفوع (الأسهم) والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، وكان مقدار هذه الشريحة في الاتفاقية 2%، وتمّ زيادتها في الاتفاقية الجديدة إلى 4.5% وزيادة مقدار جديد يعادل 2.5%، تمّ تسميتها برأس المال لغرض التحوط (Conservation Buffer) حيث أصبح مجموع الشريحة الأولى يساوي 7% .
- 4- تتألف الشريحة الثانية والمسماة برأس المال المكمل (الأموال الخاصة المكمل) من احتياطات إعادة التقييم ومخصصات خسائر الديون ونسبة الشريحة الثانية تساوي 3.5% .
- وبناءً على ذلك فإنّ نسبة كفاية رأس المال وفقاً للجنة بازل III تكون على الشكل الآتي:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي الذي يمثل الأموال الخاصة (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق}} \leq 10.5\%$$

❖ تأثير مقررات لجنة بازل III على الجهاز المصرفي:

تُعدّ مقررات لجنة بازل III درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية التي طالت الاقتصاد العالمي عام 2008 ، بغرض تحصين القطاع المصرفي من الاختلالات والأزمات المالية، إذ ينبغي على المصارف أن تحتفظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يُمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ من الحكومة كما حدث في الأزمة الأخيرة، ويمكن إظهار أهم تأثيرات مقررات لجنة بازل III على الجهاز المصرفي بالنقاط الآتية¹:

- إعادة هيكلة المصارف لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- عدم قدرة المصارف على توفير كامل الخدمات أو المنتجات بسبب زيادة تكلفة هذه الخدمات².

¹ - مفتاح ، صالح ، (2013)، مرجع سبق ذكره.

² - Abdullah Haron ,(2011)," Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFBS, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance" , Islamic Financial Services Board ,p:19.

• انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية، حيث تمّ التركيز على معايير إدارة المخاطر وتعزيز رأس مال المصارف والاحتياطيات، مما يؤدي إلى خفض خطر فشل المصرف وتحقيق استقرار مالي على المدى الطويل.

• فرض ضغوط على المصارف الضعيفة حيث تجد صعوبة كبيرة في رفع رأس مالها.

• العمل على زيادة احتياطيات المصارف.

• ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية، حيث أنّ مقررات لجنة بازل III تدفع لتطبيق ضوابط أكثر صرامة مما يعني تحميل إدارة المصرف تكاليف أكبر، وهذا يتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة.

• انخفاض قدرة المصرف على الإقراض، حيث أنّ القيود والشروط التي تتعلق بزيادة الاحتياطيات النظامية لدى المصارف تؤثر على قدرتها على الإقراض.

• وضع قيود قد تحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية، وذلك بعد فرض قيود على السيولة، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني، وعدم قدرة المصارف على تمويل مشاريع تنموية ضخمة.

ويرى الباحث أنّ لجنة بازل III ستساهم في زيادة قدرة المصارف على تحمل وامتناس الخسائر، والتعامل مع الأزمات المالية، وتعزيز القدرة على تكوين رأس مال يتمتع بالمتانة المالية وهذا كله سيساعد في تعزيز انضباط السوق، واستقرار بيئة العمل المصرفي وزيادة درجة الأمان لدى المصارف.

❖ التعديلات التي طرأت على مقررات لجنة بازل III :

في ديسمبر لعام 2017 قامت لجنة بازل بإجراء تعديلاتها النهائية على مقررات بازل III، وأطلقت بما يُعرف بازل IV، والتي تضمّنت إصلاحات على النهج الموحد لاحتساب مخاطر الائتمان بالطريقة المعيارية، والتصنيفات الداخلية لحساب الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان، بالإضافة إلى آلية احتساب مخاطر التشغيل بالطريقة المعيارية، تاريخ التنفيذ هو 1 (يناير) 2022، مع إتاحة فترة زمنية للمصارف للالتزام بهذه المعايير تمتد من 1 (كانون الثاني) 2022 إلى 1 (كانون الثاني) 2027¹.

¹ - Basel IV: finalizing post-crisis reforms, December 7, 2017,p:8, www.pw.com.

- متطلبات تطبيق احتساب مخاطر الائتمان باستخدام النهج الموحد SA¹:
 - المصارف التي يُسمح لها بالاعتماد على التصنيفات الخارجية (External Rating) ، عليها القيام بإجراء التحقق (Due Diligence) للتأكد من ملاءمة التصنيف وتوثيق ذلك.
 - المطلوبات المضمونة بعقارات سكنية أو تجارية، يجب توثيق قدرة العميل على السداد وتقييم العقار.
 - المطلوبات ضمن المحفظة الائتمانية لابد من تحليلها ضمن أبعاد تشمل الدخل وتكلفة رأس المال (of Capital Cost) والخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.
 - إجراء دراسة تحليل الفجوات مقابل المطلوبات بما فيها تطوير خرائط عمل توضح آلية التطبيق.
 - إعداد منظومة التقارير الرقابية (الداخلية والخارجية) الخاصة بالدعامة (3) لبازل.
 - بناء آلية واضحة لجمع البيانات والمتطلبات التشغيلية للنهج الموحد SA، على سبيل المثال: (متطلبات التوثيق للتمويلات المضمونة).
- والجدير بالذكر أنّ مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية أصدر القرار رقم (4 / م ن) تاريخ 2019-2-14 المتضمن التزام المصارف التقليدية العاملة والإسلامية العاملة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الخاص بالأدوات المالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، والذي أُلغى بدوره القرار رقم (597/ م ن/ب4) لعام 2009 وتعديلاته وكافة التعاميم والتعليمات التفسيرية والتوضيحية الصادرة بناءً عليه، والمتضمن اعتماد التعليمات والنماذج الخاصة بنظام تصنيف مخاطر الديون وتكوين المخصصات والاحتياطيات الخاصة بها².
- يمكن إيجاز أهم ما جاءت به التعديلات التي طرأت مقررات على لجنة بازل III بالآتي³:
 - تعزيز قاعدة رأس المال .
 - تحسين جودة رأس المال التنظيمي للبنك CET1 .

¹ - Basel IV: finalizing post-crisis reforms, December 7, 2017, Op. Cit, PP:14-15.

² - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 4/م ن/ بتاريخ 2019/2/14 <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

³ - Basel IV: finalizing post-crisis reforms, December 7, 2017, Op. Cit, PP:14-15.

- زيادة مستوى متطلبات رأس المال.
- تحديد الحد الأدنى لمتطلبات نسبة الرافعة المالية.
- إنشاء إطار عمل دولي لتخفيف مخاطر السيولة من خلال نسب تغطية السيولة والتمويل الصافي المستقر.

ثانياً: ضوابط الملاءة المالية (كفاية رأس المال) في الجهاز المصرفي السوري:

أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم (253/ م ن/ب/4) بتاريخ 2007/1/24، يهدف القرار إلى الالتزام بمقررات بازل للرقابة المصرفية الخاصة بكفاية رأس المال، وتضمن نسبة كفاية رأس المال بمخاطر السوق انسجاماً مع مقررات بازل II الصادرة في حزيران 2006، المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف، وقد ألزم القرار المصارف العاملة في سورية ألا تقل نسبة الملاءة لديها في أي وقت كان عن 8%، بالإضافة إلى وضع تعريف للمخاطر، ووضع النماذج الضرورية الخاصة لاحتساب نسبة كفاية رأس المال، وبتاريخ 26 شباط 2014 صدر القرار رقم (1088/ م ن/ب/4) والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من القرار رقم (362/ م ن/ب/1) الصادر بتاريخ 4 شباط 2008، بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن/ب/4) لعام 2007، وذلك ابتداءً من البيانات الموقوفة بتاريخ 2013/12/31¹.

وفقاً للقرار رقم (253/م ن/ب/4) لعام 2007 الصادر عن مجلس النقد والتسليف يتوجب على المصرف الالتزام بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8%، حسب لجنة بازل II الخاصة بكفاية رأس المال، وذلك وفق العلاقة الآتية²:

¹ - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 1088/م ن/ب/4 بتاريخ

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm> 2014/2/26

² - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 253/م ن/ب/4 بتاريخ 2007/1/24

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

نسبة كفاية رأس المال =

الأموال الخاصة الصافية

الموجودات المثقلة (المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات الأخرى) + حسابات خارج الميزانية
المثقلة + مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية

تتكون الأموال الخاصة الصافية للمصرف من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة¹.

تتكون الأموال الخاصة الأساسية من²:

[رأس المال المكتتب به + الاحتياطي القانوني + الاحتياطي الخاص + احتياطات أخرى (باستثناء فروقات إعادة التخمين) + حسابات تغذية رأس المال (إعانات الدولة أو المركز الأم للمصرف) + احتياطات تعزيز المشاريع الزراعية + علاوات الإصدار والاندماج + مؤونات أخرى (غير مخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة) + الأرباح المدورة من السنوات السابقة + صافي أرباح السنة المالية السابقة والتي لم يتم بعد تدويرها إلى الأرباح المدورة وذلك بعد استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح].

ينزل منها:

[أقساط رأس المال المكتتب بها غير المسددة + صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية + صافي الموجودات الثابتة غير المادية + أسهم المصرف المعاد شراؤها + صافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة + الخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية + النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للفوائد المقدره وغير المكوّنة من قبل المصرف + النقص في المؤونات المقدره على باقي الموجودات وغير المكوّنة + المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر].

¹ – الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 253/م/ن/ب 4 بتاريخ 2007/1/24

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

² – المرجع السابق نفسه.

تتكون الأموال الخاصة المساندة من العناصر التالية¹:

- أ- فروقات إعادة التخمين.
- ب- 50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع.
- ت- الديون المشروطة (SUBORDINATED DEBT) الناتجة عن الاقتراض من الغير.

ثالثاً: العلاقة بين الملاءة المالية (كفاية رأس المال) والربحية:

من الناحية الفنية كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه².

حيث تُعد كفاية رأس المال من العوامل الداخلية التي تؤثر في ربحية المصرف، فهي تمثل النسبة التي يحتفظ بها المصرف لتلبية الخسائر المتوقعة، والمخاطر الكامنة³.

ويرى الباحث أن الالتزام بكفاية رأس المال تسهم في اتخاذ القرارات التمويلية المثلى للمصرف، ووضع السياسات والإجراءات المناسبة للوقاية من المخاطر الناتجة عن العمليات المصرفية، وبالتالي زيادة كفاءة عمل المصرف، وهذا سيؤدي إلى تعظم العوائد وتحسين الربحية.

¹ - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 253/م/ن/ب 4 بتاريخ 2007/1/24 مرجع سبق ذكره.

² - ديبك، هاني، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 30 .

³ - Dawood, Usman,(2014), "Factors impacting portability of commercial banks in Pakistan for the period of (2009-2012)", international Journal of Scientific and Research Publications, Volume 4, Issue 3, p3.

خلاصة الفصل الأول:

تمّ في هذا الفصل الإحاطة بموضوع السيولة المصرفية والملاءة المالية من حيث المفهوم والأهمية، وضوابطهما وفقاً للجنة بازل وتعديلاتها، حيث خلّص الباحث إلى أنّ السيولة المصرفية هي القدرة على مواجهة الالتزامات، وإمكانية تحويل الأصول وبسرعة إلى نقدية جاهزة دون تكبد أي خسائر ناجمة عن عملية التحويل، أما الملاءة المالية فهي مؤشر على مدى قوة المركز المالي للمصرف وقدرته على قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها من عملياته التشغيلية، وضماناً للمودعين باسترجاع ودائعهم، حيث أنه من المتوقع أن يؤدي تزايد الاهتمام بالسيولة وكفاية رأس المال وتطوير القواعد الاحترازية الخاصة بهما إلى وجود مصارف أكثر مرونة، وجهاز مصرفي سليم، أملاً في الحفاظ على سلامة العمل المصرفي عالمياً وتحسينه ضد الأزمات المالية.

الفصل الثاني

الأداء المالي (الأساسيات ونماذج التقييم)

تمهيد:

يحظى الأداء المالي في المصارف باهتمام متزايد، وذلك لخصوصية نشاطها ولضخامة الأموال التي تتعامل بها، ولسرعة دوران الأموال المودعة لديها، فالأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرار وضمان النمو والتوسع، حيث أنه يوفر نظاماً متكاملًا من المعلومات الدقيقة والموثوق بها للحكم على مدى كفاءة المصارف في تحقيق أهدافها_ كالسيولة والربحية_ على سبيل المثال، وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها مما يساهم في اتخاذ قرارات مالية سليمة تضمن للمصرف البقاء والاستمرار والقدرة على المنافسة وتحقيق الأرباح، ويعد الأداء المالي¹:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو المصارف الناجحة.
 - أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المصرف لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج معايير مالية أفضل من غيره، وتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر في مسيرة المصرف.
 - أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المصرف في لحظة معينة ككل أو لجانب معين في يوم محدد وفترة محددة.
- وتُعرّف الربحية بأنها المقياس الأهم لمدى كفاءة أداء المصرف وقدرته في توليد الأرباح المتحصلة من الأصول والموارد المالية المستثمرة²، وبناءً عليه تمّ تخصيص هذا الفصل للتركيز على الأداء المالي وأهميته.

وستتم معالجة هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: أساسيات الأداء المالي.
- المبحث الثاني: الربحية في المصارف التجارية.

¹ - محمد، محمود الخطيب، (2010)، "الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:35.

² -Maaka -Z.A,(2013),, Op. Cit., p:22.

المبحث الأول

أساسيات الأداء المالي

تُعد عملية قياس الأداء المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسات_ على اختلاف أنواعها ومجالات عملها_ في تحقيق أهدافها واختيار استراتيجياتها، حيث أنها تساعد في الكشف عن سلامة أداء مختلف أنشطة ووظائف المؤسسة، وبالتالي معرفة نقاط قوتها والعمل على تعزيزها، ومعرفة نقاط ضعفها ومحاولة تلافئها، في سبيل الوصول إلى أفضل أداء.

وسوف يتناول هذا المبحث أهم الأسس النظرية المتعلقة بالأداء المالي من حيث المفهوم والأهمية والعوامل المؤثرة فيه (الداخلية والخارجية)، وأهداف عملية تقييم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته:

أولاً: مفهوم الأداء المالي:

يُعرف الأداء المالي على أنه تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، وتحقيق ذلك بتخفيض التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء¹.

كما يُعرف بأنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية².

ويمكن تعريفه على أنه المعيار عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من أعمال مختلفة³.

وبمعنى آخر يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام نسب مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص

¹ - بن ساسي، إلياس، قريشي، يوسف، (2006)، "الإدارة المالية"، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، ص:6.

² - عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، (2014)، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006-2011"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر م7، العدد2، ص:24.

³ - فرحان طالب، علاء، شبحان المشهداني، إيمان، (2011)، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء، الأردن، عمان، ص:68.

استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم¹.

ويرى الباحث أنّ الأداء المالي هو نشاط شمولي ومستمر في المؤسسة، يركز على مجموعة من النسب المالية لقياسه وتقييمه، ويهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة، بما يضمن خفض التكاليف ورفع العوائد.

ثانياً: أهمية الأداء المالي للمصارف:

تحظى عملية تقييم الأداء المالي للمصارف بأهمية بارزة وكبيرة، في جوانب ومستويات مختلفة يمكن إبرازها في الآتي²:

1. يبين تقييم الأداء المالي للمصارف قدرة المصرف على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

2. يساعد في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته، وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمقارنة مع المصارف المماثلة الأخرى.

3. يُظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.

4. يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف.

ويرى الباحث أنّ أهمية الأداء المالي للمصارف تأتي من أهمية هذه المؤسسات والطبيعة الخاصة لأعمالها، ولضخامة حجم ولسرعة دوران الأموال التي تتعامل بها، حيث أنها تعمل كأوعية تتجمع فيها مدخرات الأفراد والمؤسسات ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات.

¹ - محمد محمود الخطيب، (2010)، مرجع سابق، ص: 45.

² - فهد، نصر حمود، (2009)، " أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ص ص: 28-30.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي المصرفي:

يتأثر الأداء المالي المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمية) ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية) وفيما يأتي أهم هذه العوامل¹:

أ- **العوامل الداخلية (المنظمة):** يقصد بها العوامل الخاصة بالمصرف ذاته وهي:

• حجم الأعمال:

إنَّ حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تركيبتها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الإجمالية لها وقلت كمية المسحوبات، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.

• التكنولوجيا المستخدمة:

وهي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل المصرفي ودرجة الأتمته في هذا العمل، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمته في العمل المصرفي، ازدادت جودة الخدمات المصرفية وانخفضت التكلفة وازدادت الربحية.

• الكفاءة الإدارية:

أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية.

ب- **العوامل الخارجية (البيئية):** وهي عوامل لا يمكن للإدارة السيطرة عليها وتقسّم إلى:

• البيئة القانونية والسياسية:

الظروف السياسية للبلد الذي يعمل به المصرف والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

• البيئة الاقتصادية:

تشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

¹ - الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2000)، مرجع سبق ذكره ص ص: 229-231.

• البيئة الاجتماعية:

وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يُؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية، والخدمات التي تقدمها المصارف. ويرى الباحث أنّ هذه العوامل سواء أكانت داخلية أو خارجية، مالية أو غير مالية، تؤثر في الأداء المالي للمصرف من خلال تأثيرها في خطته واستراتيجياته وقراراته التي يتخذها بالاستناد لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الناتجة عن دراسة وتحليل بيئة الأعمال الداخلية والخارجية، بما يضمن المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي المصرفي:

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي المصرفي:

إنّ عملية قياس الأداء المالي وحده غير كافٍ بل ينبغي مقارنة العمل المنجز فعلياً مع ما هو مطلوب، أي تقييم هذا الإنجاز لمعرفة كفاءته، وبالتالي فإنّ عملية التقييم هي عملية قياس الأداء الفعلي مع مقارنة نتائجه بالمطلوب تحقيقه، بهدف اتخاذ الإجراءات الملائمة والضرورية لتحسين ذلك الأداء¹.

من ناحية العمل المصرفي فإنّ عملية تقييم الأداء المصرفي هي عملية مقارنة عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أنّ أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة².

هذا التعريف يسهم في توضيح مظهرين هما:

-الأول: يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أو المخططة، ويُعرف بتقويم فعالية الأداء.

-الثاني: يتعلق بمدى ملاءمة وكفاءة الأساليب التي اتُّبعت لتحقيق تلك الأهداف، ويُعرف بتقويم كفاءة الأداء.

¹ - عبد المحسن، توفيق، (2004)، "تقييم الأداء - مدخل جديد لعالم جديد"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص:9.

² - قلعوي، غسان، (1990)، "تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر ص:23.

ويرى الباحث أن تقييم الأداء المالي المصرفي: هو عملية رقابية تقوم على قياس النتائج المحققة باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية، ومن ثم مقارنتها بمعايير محددة مسبقاً، وذلك بهدف معرفة نقاط القوة وتعزيزها، ونقاط الضعف وتصحيحها أو تحجيمها.

ثانياً: أهداف عملية التقييم المالي في المصارف:

تختلف أهداف عملية تقييم الأداء المالي باختلاف توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، حيث تهتم إدارة المصرف بقدرته على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للأخطار، في حين يركز المساهمون على مؤشرات الربحية، بينما يهتم المودعين بمؤشرات السيولة.

وبشكل عام فإن عملية تقييم الأداء المالي للمصرف تهدف إلى عدة نقاط يمكن حصرها بالآتي¹:

- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.
- إيجاد نوع من المنافسة بين المصارف لتحسين أدائها.
- التحقق من أن الإنجاز الفعلي كان وفقاً للأهداف والخطط الموضوعية.
- التأكد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية.
- إبراز مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية، ومدى قدرة المصرف على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.

ويرى الباحث أن عملية تقييم الأداء المالي في المصارف تهدف أساساً إلى تحسين مستوى الأداء المصرفي ليوكب التطورات الاقتصادية في بيئة الأعمال، إلا أن هذا التقييم ينبغي أن يتمتع بقدر كافٍ من الشمولية لجميع الأنشطة والأقسام، والمرونة في التطبيق بما يتناسب مع طبيعة النشاط المصرفي والقوانين والتشريعات السائدة في البلد.

ثالثاً: نماذج تقييم الأداء المالي في المصارف:

تختلف نماذج تقييم الأداء المالي المستخدمة في المؤسسات باختلاف طبيعتها وتوجهها، وكون هذه العملية مهمة بالنسبة للمصارف والجهات الرقابية على حدٍ سواء استُخدمت عدة نماذج للتقييم منها:

¹- إبراهيم، سحر طلال، (2013)، "تقييم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، المجلد 3، العراق، ص:348.

1- نموذج بطاقة الأداء المتوازن:

ظهر مفهوم بطاقة الأداء المتوازن في عام 1992 على يد كل من Robert S.Kaplan و David P.Norton، ويُمكن تعريف هذا النموذج على أنه نظام لقياس الأداء ويُعد أداة لترجمة استراتيجية المؤسسة إلى أعمال تنفيذية، ويتضمن تقييم الأداء أربعة جوانب وهي: جانب التمويل جانب عمليات المؤسسات، جانب العملاء، وجانب التعلم والنمو¹.

2- نموذج العائد على حقوق الملكية:

لكي تتمكن المصارف من تقييم أدائها عمل دافيد كول على استنتاج نموذج لتحقيق ذلك، سُميَّ بنموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972، والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية ومجموعة من المخاطر تمَّ اختيارها، تتمثل في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر التشغيل، مخاطر رأس المال².

3- نموذج مؤشرات الحيطة الكلية CAMELS:

تتمثل طريقة CAMELS بمجموعة مؤشرات يتم من خلالها تحليل الوضع المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتُعد هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة، والتي تتم عن طريق الرقابة الميدانية، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS، والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات³.

ويتم تطبيق نموذج CAMELS بناءً على مجموعة من الأسس وهي على الشكل الآتي⁴:

- يتم تطبيق هذا النظام على المصارف كافة وعلى أسس موحدة.

¹ -Kaplan S.Rebert &Norton P.David, (1992),"The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance",Harverd Business Review, ,p: 71

² -حماد، طارق عبد العال، (1999)، "تقييم أداء البنوك التجارية_ تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ص:79.

³ -بوريبة، شوقي، (2009)، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، السعودية، ص:9.

⁴ -عبد الهادي، صبا، البصري، عبد الشقيق،(2008)، "مصفوفة CAMELS في تقويم أداء المصارف"، مجلة تنمية الرافدين جامعة الموصل العراق، ص:10.

- يتم تطبيق هذا النظام بصفة أساسية من قبل جهاز رقابة ميداني خاص بالمصرف المركزي، بحيث يتم في نهاية كل تفتيش يجري على المصرف إعداد تقييم لأداء المصرف وفقاً لهذا النظام.

يُعد نظام CAMELS أمراً سرياً من قبل المصرف المركزي ويتم الإفصاح عن تصنيف المصرف لمجلس إدارة المصرف من أجل اتخاذ القرارات اللازمة.

• ويعتمد تقييم عناصر الأداء على مجموعتين من العوامل¹:

- عوامل كمية: والتي يمكن قياسها كمياً من خلال مجموعة من المؤشرات المالية تعتمد على البيانات المالية للمصرف.

- عوامل نوعية: والتي تخضع للتقدير والتقييم الشخصي للمفتشين الذين يقومون بالجولات التفتيشية وقيّمون المخاطر في المصرف.

ويأخذ نظام CAMELS بالاعتبار ستة عناصر رئيسية:

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال، لحماية أموال المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية، ومدى وجود المخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما الحرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، وحرف L يرمز لقياس سلامة موقف السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة والغير متوقعة، وحرف S يرمز لحساسية المصرف تجاه مخاطر السوق وقدرته على مواجهتها².

• نظام ترتيب المصارف وفقاً لـ CAMELS³ :

يستند نظام ترتيب المصارف وفقاً لـ CAMELS على تقدير درجة لكل من رأس المال جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية لمخاطر السوق، وتندرج هذه الدرجات تنازلياً

¹ - المرجع السابق نفسه.

² - بورقيبة، شوقي، (2009)، مرجع سبق ذكره، ص:3.

³ - منصور، مصطفى حمد، (2012)، "أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي-دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني"، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد 1، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص:29.

من 1 إلى 5 وذلك مع مراعاة الوضع النسبي للمصرف بين باقي المصارف، من حيث الحجم وطبيعة النشاط، ويتم التوصل إلى التقييم النهائي للمصرف من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم الستة بحيث يتم الترتيب وفقاً للجدول الآتي:

الجدول رقم (4) يظهر ترتيب المصارف وفقاً لنظام CAMELS.

التحليل والتفسير	التصنيف	المستوى
يعد المصرف مؤسسة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقطة ضعف لديه يمكن معالجتها، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضعه للقلق.	قوي	المستوى الأول
يعد المصرف مؤسسة سليمة أساساً، ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة يمكن معالجتها، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى رقابة عادية.	مرضي	المستوى الثاني
توجد عدة نقاط ضعف قد تعرض المصرف للمخاطر، وتقل من قدرته على تحمل تقلبات السوق، ويتطلب المصرف رقابة أكثر من عادية.	وسط	المستوى الثالث
يعاني المصرف من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية، وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى إجراءات فورية لتصحيح أوضاعه، ويتطلب متابعة ميدانية	خطر	المستوى الرابع
يعاني المصرف وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة، ويعاني من ضعف كبير في الأداء وإدارة المخاطر، ويتطلب رقابة مستمرة.	غير مقبول	المستوى الخامس

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مراجع البحث.

ويرى الباحث أن نموذج CAMELS هو نموذج إشرافي ورقابي موحد، لتصنيف المصارف وتقييم أدائها، وتحديد جدارتها المالية والائتمانية، وذلك من خلال دراسة وتحليل نقاط قوتها وضعفها بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، بهدف تمكن السلطات الرقابية والإشرافية من التدخل لتصحيح الوضع المالي للمصرف وضمان السلامة المالية للقطاع المصرفي ككل.

المبحث الثاني

الربحية في المصارف التجارية

تُعد الربحية المصرفية هدف استراتيجي يُمكن المصرف من النمو والاستمرار، لأنَّ عدم تحقيق الأرباح وحدوث الخسائر سيؤدي إلى تآكل حقوق الملاك وتصفية المصرف وإنهاء أعماله¹، ولكي يحقق كل مصرف ذلك، فإنَّ عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة بكفاءة عالية، ويعمل على تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات لأقصى حد ممكن.

وسوف يتناول هذا المبحث أهم الأسس النظرية المتعلقة بالربحية من حيث المفهوم والأهمية والعوامل المؤثرة فيها، وطرائق تعزيزها، ومصادرها، وأساليب إدارتها، إضافةً إلى مؤشرات ومقاييس الربحية المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم الربحية وأهميتها:

أولاً: مفهوم الربحية:

تُعرّف الربحية بأنها المقياس الذي يدل على كفاءة ونجاح إدارة المصرف في تحقيق الأرباح من العمليات التشغيلية الأساسية للمصرف، محققة بذلك عائد يرضي المساهمين².

كما تُعرّف الربحية المصرفية بأنها عبارة عن النسبة بين الأرباح الصافية التي حققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح، والمقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو قيمة حقوق الملكية³.

ويرى الباحث أنَّ الربحية المصرفية هي نسبة الربح الصافي إلى المصادر التي نتج عنها وتعكس مدى قدرة وكفاءة المصرف في الموازنة بين الاستثمارات والتكاليف المصاحبة لها.

¹ - أبو زعيتر، باسل، (2006)، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص: 73.

² - Yilmaz A.,(2013), "profitability of banking system: evidence from emerging market". working paper, the west east institute international academic conference proceedings, Antalya, turkey, p: 105.

³ - المشهراوي، أحمد حسين، (2007)، "أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص: 76.

ويختلف مفهوم الربحية عن مفهوم الربح، فالربح يتمثل في الدخل الصافي الذي يحققه المصرف من خلال قيامه بوظائفه المتعددة، أي أنه يساوي مجموع إيرادات المصرف من النشاطات المختلفة مطروحاً منها جميع النفقات والتكاليف والضرائب التي يتحملها أثناء القيام بهذه النشاطات، أما الربحية فهي مقياس كفاءة أداء المصرف وقدرته على توليد الأرباح¹.

ثانياً: أهمية الربحية المصرفية:

تُعد المزايا التي تحصل عليها المصارف من أرباحها دافعاً أساسياً لتحقيقها والعمل على تعظيمها ونموها، ومن أهم هذه المزايا ما يأتي²:

1. يمثل نمو الأرباح مؤشراً لقدرة الإدارة وكفاءتها في توظيف الأموال المتوفرة لديها على أفضل وجه.
2. إعطاء المساهم عائداً مقبولاً على رأس ماله، وهذا ما يساعد المصرف في الحفاظ على المساهمين الحاليين ويدفعهم لزيادة استثماراتهم في المستقبل ويساعد أيضاً في استقطاب مساهمين جدد.
3. تساعد الأرباح إدارة المصرف على التوسع في الخدمات المصرفية الحالية، وعلى تقديم خدمات مالية جديدة ومبتكرة بالشكل الذي يلبي حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمرتقبين.
4. يُعد العائد ضرورياً لمقابلة المخاطر المختلفة، والتي يتعرض لها المصرف أثناء ممارسته لأنشطته اليومية حتى يتمكن من الاستمرار في أداء مهامه كمخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر سعر الفائدة... وغير ذلك.
5. تساهم بتدعيم المركز المالي للمصرف، وفي تنمية رأس المال، وتُعد بمثابة مصدر تمويل ذاتي.
6. تشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما تقرر الإدارة زيادة رأسماله.
7. إن تحقيق الأرباح المرتفعة يعطي مؤشرات جيدة بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح، ويؤدي إلى تحسين صورته أمام الجهات الإشرافية والرقابية (السلطات النقدية، وكالات

¹ - Lartey v, Antwi S, Boadi E, (2013), "The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana". International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, No. 3, P:48.

² - سلطان، محمد سعيد، (2005)، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص ص: 466-468.

التقييم،..وغير ذلك) _ لأنها ستُمكن المصرف من زيادة نسبة الاحتياطات التي تُطالب بها هذه الجهات _ مما يعني تحسين وضعه التنافسي وتوسيع حصته السوقية بالنتيجة.

8. تُعد أداة كشف عن نقاط القوة والضعف للمصرف، وذلك بهدف قياس حالة التقدم والتأخر للمصرف في السوق المصرفية بالمقارنة مع منافسيه.

ويرى الباحث أنّ أهمية الربحية بالنسبة للمصارف تأتي من كونها أحد أهم المصادر الأساسية لزيادة رأس المال، كما أنّ المصارف تعتمد عليها في تمويل استثماراتها المختلفة وسداد التزاماتها إضافةً لذلك فالربحية يُمكن النظر إليها كمؤشر على الموقف التنافسي للمصرف في بيئة الأعمال المصرفية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية وطرائق تعظيمها:

أولاً: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية:

تواجه المصارف في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم الربحية العديد من العوامل، والتي يتفاوت تأثيرها على الربحية سلباً أو إيجاباً، فقدرة المصرف على تحقيق الربحية محدودة وليست مطلقة، ويُمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين هما:

أ- العوامل الداخلية:

من أهم العوامل المؤثرة في الربحية والتي تستطيع إدارة المصرف التحكم بها والسيطرة عليها:

- **حجم المصرف:** يرتبط مفهوم حجم المصرف بدلالات عديدة مثل الكفاءة والمنافسة واقتصاديات الحجم، حيث أنّ المصارف ذات الحجم الكبير تتميز غالباً بارتفاع كفاءتها وزيادة تنافسيتها في السوق، كما أنها تتمتع عادةً بوفورات الحجم، والتي تنتج عن اقتصاديات الحجم الكبير¹، لذلك من المتوقع أن تكون ذات تأثير إيجابي على الربحية.

ولكن من ناحية أخرى فإنّ الزيادة في الحجم يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الأرباح للمصارف لأسباب بيروقراطية متعددة².

¹ -Aburime U,(2014), "Determinants of bank profitability: Company-Level Evidence From Nigeria", University of Nigeria, Nigeria,p:6.

² -Davydenko A , (2010),"Determinants of Bank Profitability in Ukraine. American University in Bulgaria", Undergraduate Economic Review, p:13.

- **عمر المصرف:** المصارف التي أنشئت حديثاً ليست رابحة بما فيه الكفاية، ولا سيما في السنوات الأولى من التشغيل، فهي تركز على زيادة حصتها السوقية، بدلاً من التركيز على تحسين الربحية، وكلما كان عمر المصرف أطول كان معروفاً من قبل العملاء أكثر من غيره، مما يؤثر على ثقة هؤلاء العملاء به والقائمين عليه، وبالتالي يؤثر على ربحية المصرف إيجاباً¹.

- **إدارة المصرف:** تتأثر ربحية المصارف بمدى قدرة إدارتها على الموازنة بين العائد والمخاطرة وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال التوجيه الأمثل لمواردها وتوزيعها على الاستخدامات المناسبة، فكلما زادت كفاءة الإدارة زادت ربحية المصرف².

- **عدد فروع المصرف:** إن الانتشار الجغرافي للمصرف وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين معه، وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع، وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات المصرف وبالتالي سيؤدي إلى زيادة ربحيته³.

- **هيكل الودائع:** تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل وذلك لأنها تعطي مرونة أكبر في توظيفها في الاستثمارات الطويلة الأجل نسبياً، من أجل تحقيق ربحية أكبر وتؤثر تكلفة الودائع أيضاً على ربحية المصارف لأنها تمثل الأعباء التي تتحملها في سبيل حصولها على الأموال، يلاحظ أنّ تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية وودائع التوفير، وتسعى المصارف عادةً إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حدٍ ممكن لتزيد من ربحيتها، وبشكل عام كلما زادت الودائع زادت الربحية في حال تم استثمارها بشكل جيد⁴.

¹ - Aburime U,(2014), "Determinants of bank profitability: Company-Level Evidence From Nigeria", op,cit, p: 9.

² - المشهراوي، أحمد حسين، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص:66.

³ - المرجع السابق نفسه.

⁴ - Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander.(2004)," Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: Convergence to the West?", Ghent University, Belgium., p:12.

- **توظيف الموارد:** كلما وجّهت المصارف توظيفاتها وتسهيلات الائتمانية إلى الجوانب التي تحقق ربحية أكبر تزداد ربحية هذه المصارف، حيث أنّ الإيراد المتولد عنها يُعد المصدر الأساسي لهذه الربحية¹.

- **درجة التقدم التكنولوجي المستخدم:** تساعد التكنولوجيا على الحد من العمل الروتيني والأعباء الادارية وتوفير الجهد والوقت اللازمين لتقديم الخدمة المصرفية بكفاءة عالية، مما يعني تحسين ربحية المصرف².

ب- العوامل الخارجية:

من أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الربحية والتي لا تستطيع إدارة المصرف السيطرة عليها ما يأتي³:

- **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية المصرف كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أنّ الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة مع عدم وجود تضخم.

- **طبيعة المنافسة:** تؤثر المنافسة بين المصارف على ربحيتها، وذلك بسبب محدودية مواردها المتاحة، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير سلباً على معدلات الربحية.

- **السياسات المالية والنقدية:** إذا كانت سياسة المصرف المركزي سياسة انكماشية (رفع الفوائد على القروض ورفع سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تقليص الطلب على القروض وتقليص الاستثمار) سيؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الأموال المتاحة للإقراض والحد من الائتمان، وبالمحصلة تخفيض قدرة المصرف على تحقيق إيرادات مما يخفض من معدلات ربحيته والعكس بالعكس.

¹ - Fungacova, Zuzana. Poghosyan, Tigran, (2011), " **Determinants of Bank Interest Margins in Russia: Does Bank Ownership Matter?**", op,cit., p: 485.

² - المرجع السابق نفسه.

³ - Adeusi S, and et al, (2014). "**Determinants of Commercial Bank's Profitability**", International Journal of Economics, Commence and Management, U.K, vol.2, Issue.12, p: 2.

أما بالنسبة للسياسات المالية فإن اعتماد رفع المعدلات الضريبية على أرباح المصارف يحد من العوائد المتحققة، ويحد من الحوافز الاستثمارية، فيقل الطلب على القروض والتسهيلات المصرفية التي بالنتيجة تقل معها توظيفات المصرف في الموجودات المربحة فينخفض العائد المتحقق منها والعكس بالعكس.

- **الظروف الاقتصادية والسياسية:** تتأثر ربحية المصارف بشكل كبير بمدى استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية في الدولة، فكلما اتجهت الظروف السياسية والاقتصادية نحو الاستقرار ازداد احتمال تحقيق الربحية، ففي حالات الرواج الاقتصادي، يتوسع النشاط الاقتصادي ويزداد حجم مبيعات العملاء، ويرافق ذلك زيادة الطلب على الائتمان المصرفي والخدمات المصرفية المتنوعة، كالطلب على الاعتمادات المستندية والكفالات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إيرادات المصرف من الفوائد والعمولات، وبالتالي زيادة الربحية، بينما تتأثر ربحية المصرف عكساً في حالات الكساد الاقتصادي.

ويرى الباحث أنه لا يمكن إهمال أثر أي من هذه العوامل الداخلية والخارجية، حيث أنّ تفاعلها مع بعضها وبمرور الوقت هو ما يحقق الربحية ويحدد درجتها، كما أنّ فاعلية هذه العوامل تتأثر إلى حد كبير بخبرة إدارة المصرف وقدرتها على إجراء دراسة معمقة لعوامل البيئة الداخلية والخارجية، ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تأتي من داخل المصرف، والفرص والتهديدات التي تفرزها البيئة الخارجية واتخاذ القرارات التي تمكنها من تعظيم الربحية، فالربحية ماهي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارة المصرف.

ثانياً: طرائق تعظيم الربحية المصرفية:

هناك وسائل متعددة لتحسين ربحية المصارف ومنها¹:

- البحث عن فرص جديدة وخدمات مصرفية متطورة يقدمها المصرف في قطاعات مختلفة وبكفاءة عالية، أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد.
- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح بالتشريعات المصرفية بزيادتها، حيث من المعروف أنّ معظم الفوائد والعمولات موحدة بين المصارف.

¹ - العزكي، زيد (2010)، "أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية اليمنية للفترة (2008-1999)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص: 83.

- الاستخدام الأمثل للأموال والموجودات المتاحة تحت تصرف المصرف.
 - الضغط على النفقات في جميع المجالات ولاسيما في مجال المصروفات العامة.
- ويرى الباحث أنَّ المصرف يستطيع أن يُعظم ربحيته من خلال الاستراتيجيات التي يتبناها والتي تقوم أساساً على الموازنة بين العائد والمخاطرة، فعند تبني استراتيجية هجومية سترتفع العوائد مقابل تحمل نسبة عالية من المخاطرة، وعند تبني استراتيجية دفاعية ستخفض العوائد مع الإبقاء على نسبة أقل من المخاطرة، وتبني هكذا استراتيجيات لا يتم بشكل عشوائي بل يأتي في مرحلة لاحقة لدراسة بيئة العمل المصرفي ومعرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وإيجاد الاستراتيجية المناسبة للمصرف.

المطلب الثالث: مصادر الربحية المصرفية:

أولاً: مصادر الربحية المصرفية:

إنَّ عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف تشكل المصدر الأساسي لربحيته والربحية تتأثر كذلك بالتكاليف، وهذا يقود بطبيعة الحال لمعرفة أهم أنواع التكاليف التي تتكبدها المصارف في سبيل تحقيق الربحية.

• أهم مصادر الربحية المصرفية¹:

- الفوائد الدائنة (المقبوضة) من التسهيلات الائتمانية الممنوحة (القروض والسلف والأوراق التجارية المخصومة والحسابات المدينة)، وتمثل الجزء الأكبر من إيراداته.
- عوائد الاستثمار في الأوراق المالية المتمثلة في أرباح الأسهم وفوائد السندات.
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف لقاء الخدمات التي تقدمها، وأهمها ما يتحقق عن تحصيل الكمبيالات والسندات وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان.
- أجور وأتعاب ورسوم الخدمات المصرفية المقدمة لعملائها كتحويل الشيكات وإصدار بطاقات الائتمان، وتقديم الاستشارات المالية.
- فروقات العملات الأجنبية (الأرباح المحققة) من شراء وبيع العملات الأجنبية والناجمة عن تغيرات أسعار الصرف، وأية إيرادات أخرى ناشئة عن أعمال عَرَضِيَّة قام بها المصرف وليست من طبيعة عمله المصرفي كقيامه بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

¹ - W. Steve Albrecht, Earl K. Stice, James D. Stice. (2010). "Financial Accounting- Concepts and Applications-". South-western, 11th ed, U.S.A. p:33.

- الإيرادات الناتجة عن عمليات غير تقليدية من خلال تقديم المصارف للخدمات المصرفية الحديثة، كإدارة الأعمال والممتلكات بالنيابة عن العملاء وإدارة المحافظ والصناديق والاستثمارات.

- الإيرادات الرأسمالية الناتجة عن إعادة التقييم أو بيع المصرف لأحد أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية (ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله).

• أنواع التكاليف:

يمكن تقسيم التكاليف إلى عدة فئات وهي¹:

- العمولات المدينة المدفوعة من قبل المصرف للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى لقاء تقديمها خدمات للمصرف نفسه.

- الفوائد المدينة المدفوعة على الودائع بأنواعها وعلى الاقتراض من الغير (المصارف الأخرى، المصرف المركزي) وتمثل الجزء الأكبر من المصروفات.

- المصروفات التشغيلية كمصاريف التأمين المختلفة ومصاريف الدعاية والإعلان والاتصالات والإيجارات.

- المصروفات والخسائر الاستثنائية كالخسائر من القروض التي يعجز المصرف عن استردادها والخسائر الناجمة عن تزوير الشيكات والنقص في الصندوق.

- الخسائر الرأسمالية الناجمة عن بيع الموجودات بسعر أقل من سعر الشراء.

- تكاليف إدارية كالرواتب والأجور والمكافآت ومصروفات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

- استهلاك الموجودات الثابتة وضريبة الدخل.

ويرى الباحث أنّ الإدارة الكفوءة هي التي تقوم بإتباع استراتيجيات تُمكنها من تعظيم الإيرادات وتخفيض المصروفات، بما يحقق الربحية التي ترضي الملاك، وتساعد المصرف في تدعيم مركزه المالي.

¹ - رمضان، زياد، جودة، محفوظ، (2006)، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص

ثانياً: إدارة الربحية في المصارف التجارية:

تسعى المصارف إلى تحقيق الربح من خلال تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف، وذلك من خلال زيادة جودة الخدمات للحصول على عائد أكبر على منتجاتها، وتخفيض التكاليف كالاكتفاء على التكنولوجيا وتأمين مصادر تمويل ذات تكلفة أقل، وتعمل المصارف على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما¹:

- **قرار الاستثمار:** هو القرار المتعلق بكيفية استخدام المصارف للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع الموجودات، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف أنواع الموجودات، بطريقة تُوازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون أي زيادة تؤدي إلى تعطيل هذه الموارد، ودون نقص يؤدي إلى ضياع الفرص، لتمكين المصارف من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

- **قرار التمويل:** هو القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع وحقوق مالكيين وديون، بشكل يُمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن وأقل تكلفة ممكنة.

ويرى الباحث أنّ إدارة الربحية في المصارف ترتبط بشكل مباشر بتحديات بيئة العمل المصرفي وظروف المنافسة وتوفر الخبرة الكافية لدى الإدارة، حيث أنّه في ظل محدودية الموارد تصبح قدرة المصارف على تحقيق الربحية محدودة وليست مطلقة، والإدارة الرشيدة هي التي تتبع استراتيجيات مناسبة، وتتخذ قرارات تمكنها من تعظيم الربحية.

¹ - العزكي، زيد (2010)، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

المطلب الرابع: مؤشرات ومقاييس الربحية المصرفية:

تعكس مؤشرات الربحية المُحصَّلة النهائية لأداء المصرف ككل خلال الدورة المالية، وتبين مدى قدرة المصرف على تحقيق هدفه الرئيس الذي يبرر بقاءه واستمراره، وهو الربحية¹، ومن أهمها:

• معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

تدل هذه النسبة على كفاءة المصرف في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد (حقوق المساهمين) على توليد الأرباح، أي أنّ هذا المؤشر يبين ربحية الوحدة النقدية المستثمرة من قبل المالكين، حيث أنّه كلما ارتفع هذا المعدل، دلّ على كفاءة الإدارة في تحقيق عائد أكبر، ويُعد هذا المقياس للربحية هو الأهم للمساهمين في المصرف، لأنّه يربط بين مقدار ما قاموا بتوظيفه من أموال في المصرف وبين الدخل المتحقق من عمليات المصرف².

ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية³:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار أثر القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (لأن الربح المستخدم في حسابه هو الربح الكلي بعد الضريبة EAT أياً كان مصدره)، إضافةً إلى القرارات المتعلقة بالضرائب، ويعكس كفاءة إدارة المصرف في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل) والمهارة في تركيب هيكل المطلوبات (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن للملاك، ويعد الأكثر تعبيراً عن الربحية لأنّه النتيجة النهائية لجميع أنشطة المصرف والقرارات التي اتُخذت خلال العام⁴.

¹ - الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الإئتماني"، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، ص: 64.

² - Rasiyah, Devinaga, (2010). "Theoretical Framework of Profitability as Applied to Commercial Banks in Malaysia", European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Volume 19, Issue 19, P:75.

³ - المرجع السابق نفسه.

⁴ - أبو زعيتر، باسل، (2006)، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

• معدل العائد على الودائع (ROD):

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف وإمكانياته في تحقيق الأرباح والعوائد من أموال الودائع التي تمّ جمعها، وأنّ ارتفاع هذا المؤشر دليل على كفاءة المصرف في استخدام أموال الودائع وتحقيق الأرباح من خلال استثمار هذه الودائع، وبالتالي تغطية التكاليف التي يتم دفعها لأصحاب الودائع، ويحسب هذا المعدل من خلال المعادلة الآتية¹:

$$\text{معدل العائد على الودائع (ROD)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

من خلال هذا المؤشر يمكن الحكم على مدى نجاح الإدارة في استخدام أموال الودائع التي تستطيع الحصول عليها².

• معدل العائد على الموجودات (ROA):

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة، أي تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في توظيف الموجودات لتحقيق الأرباح، وتقرن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو مع المصارف الأخرى، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في توظيف أصوله والعكس صحيح، وارتفاع هذا المؤشر يعكس استخدام الإدارة المصرفية لاستراتيجيات استثمارية وائتمانية هجومية تساهم في توليد الأرباح، أما انخفاضه فقد يكون بسبب ارتفاع نفقات التشغيل أو استخدام استراتيجيات استثمارية وائتمانية دفاعية تقلل من توليد الأرباح³.

¹ - صباح، بهية، (2008)، "العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص:35.

² - عبد العظيم محمد وآخرون، (2013)، "أثر استخدام الصيغ المالية الإسلامية في تحسين ربحية البنوك التقليدية"، بحث مقدم إلى مؤتمر المحاسبة والتمويل المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة بين 17-15 كانون الأول، ص:16.

³ - Kimera N,(2011), "Commercial Banks Investment In Loan And Treasury Bills And Their Overall Profitability In Uganda". Makerere university,p:29.

ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية¹:

$$\text{معدل العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

يختلف هذا المؤشر عن القوة الإيرادية في أنّ القوة الإيرادية تعتمد على نظرية الربح التشغيلي E.B.I.T، بينما يعتمد العائد على الموجودات على نظرية الربح الكلي E.A.I.T.²

حيث أنّ معدل القوة الإيرادية (RP): يقوم على العلاقة بين أرباح العمليات والموجودات التي تسهم في تحقيق ذلك، ويُعبر عن كفاءة المصرف في إدارة الموجودات من خلال الإيرادات المتولدة عنها نتيجة استخدامها في استثمار معين، ولذلك يجب عند احتساب هذا المعدل أن يقتصر الحساب على الموجودات المشاركة في العمليات العادية للمؤسسة جنباً إلى جنب مع الأرباح قبل الضريبة المتولدة عن تشغيل هذه الموجودات.³

ويُمكن قياس هذا المعدل من خلال النسبة الآتية⁴:

$$\text{معدل القوة الإيرادية (RP)} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

أي أنّ الربح المستخدم في حساب القوة الإيرادية هو الربح التشغيلي قبل الفائدة والضريبة (من النشاط الأساسي للمصرف) والموجودات العاملة فقط، بينما الربح المستخدم في حساب العائد على الموجودات هو الربح الكلي بعد الفائدة والضريبة أيّاً كان مصدره، وجميع الموجودات المستثمرة.⁵

¹ - عبد الرحيم، عاطف، (2008)، "تنظيم وإدارة البنوك - منهج وصفي تحليلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 225.

² - المرجع السابق نفسه، ص: 226.

³ - Abu Zeiter. (2006). "Factors Affecting commercial banks profitability in Palestine (1997 – 2004)". Unpublished master thesis. Islamic university. Gaza.

⁴ - ALTAMIMI, M. K. A.; OBEIDAT, F. S. (2013) Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan. An Empirical Study, "International Journal of Academic Research in Economics and Management Science". (Vol. 2. No. 4, 44-58). Pakistan.

⁵ - عبد الرحيم، عاطف، (2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 225.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تمّ في هذا الفصل الإحاطة بموضوع الأداء المالي من حيث المفهوم والأهمية، كما تمّ التطرّق للحديث عن الربحية المصرفية، على اعتبارها المقياس الأهم لمدى كفاءة أداء المصارف وقدرتها على توليد الأرباح من الأصول والموارد المالية المستثمرة، وعرض أهم نماذج تقييم الأداء المالي في المصارف، وقد خلّص الباحث إلى أنّ الربحية المصرفية هي الدخل المتولد للمصرف من توظيف موارده المالية في الأصول كمنح الائتمان والخدمات التي يقدمها للعملاء واستثماراته المختلفة، كما خلّص أيضاً إلى أنّ مؤشرات الأداء المالي على اختلاف أنواعها واستخداماتها - ومن خلال ما توفره من بيانات مستخلصة من القوائم المالية - تُعد وسيلة تحليلية مهمة في قياس وتقييم هذا الأداء، مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة بعد تحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وبالتالي ترشيد العمليات المصرفية وتطويرها نحو الأفضل.

القسم العملي للدراسة

الفصل الثالث

تحليل أثر السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف المدرجة

تمهيد:

في ظل الجهود المبذولة من قبل السلطات الرقابية والإشرافية في الجمهورية العربية السورية لإصلاح وتطوير القطاع المصرفي، صدر القانون رقم 28 لعام 2001 والذي أقر بتأسيس مصارف خاصة في سورية، ومن ثم صدر القانون رقم 23 لعام 2002 الذي أوكل لمجلس النقد والتسليف مهمة تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في سورية، وهذا ما شكّل أحد التحولات الرئيسية التي أدخلت الجهاز المصرفي السوري مرحلة جديدة من التطور، كما أعقب ذلك صدور المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006 الخاص بإنشاء سوق دمشق للأوراق المالية، مما أعطى الجهاز المصرفي مزيداً من التحرر الداخلي والانفتاح على الخارج، ومن أجل اتساق النشاط المصرفي في سورية مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية قام مجلس النقد والتسليف بإصدار جملة من القرارات، تهدف إلى حماية الجهاز المصرفي وتطوير أدائه، ولاسيما تلك القرارات المتعلقة بالسيولة والملاءة المالية.

وبناءً عليه تم تخصيص هذا الفصل لبيان أثر السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي (معبراً عنه بالربحية) للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك من خلال دراسة القوائم المالية السنوية المنشورة لهذه المصارف.

وستتم معالجة هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: الجهاز المصرفي في الجمهورية العربية السورية.
- المبحث الثاني: التحليل الإحصائي ودراسة الفرضيات.

المبحث الأول

الجهاز المصرفي في الجمهورية العربية السورية

أولاً: لمحة عن واقع الجهاز المصرفي السوري:

يتولى مصرف سورية المركزي الإشراف والرقابة على مؤسسات الجهاز المصرفي، والذي يتكون من 20 مصرف، منها 6 مصارف عامة و14 مصرف خاص، وتأخذ المصارف العامة شكل المصارف المتخصصة (المصرف التجاري السوري، المصرف الصناعي، المصرف العقاري، المصرف الزراعي التعاوني، مصرف التوفير، مصرف التسليف الشعبي)، بينما تتضمن المصارف الخاصة 11 مصرف تقليدي، و3 مصارف إسلامية، وقد تأسست المصارف الخاصة بموجب القانون رقم 28 لعام 2001 الذي أجاز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة وقد تضمن هذا القانون جميع التعليمات المتعلقة بتأسيس المصارف، ومن ثم تم تعديل بعض موادّه بموجب القانون رقم 3 لعام 2010¹.

ويبين الجدول رقم (5) المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ورؤوس أموالها وتواريخ تأسيسها، حيث تشكل مجتمع الدراسة.

¹ - مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية - <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>.

الجدول رقم (5) المصارف التجارية الخاصة مجتمع الدراسة

اسم المصرف	رمز المصرف	الشريك الاستراتيجي	نسبة الشريك الاستراتيجي	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج	رأس المال المدفوع (مليون ل.س)	عدد الفروع العاملة	عدد الفروع التي توقفت عن العمل
بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	مصرف بيمو- لبنان	22%	2004-Q1	2009-Q1	5000	43	12
عودة سورية	BASY	مصرف عودة لبنان	47%	2005-Q3	2009-Q1	5724.5	22	5
الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	مصرف الاسكان للتجارة والتمويل_الأردن	49%	2004-Q2	2009-Q1	5250	30	10
بيبلوس سورية	BBS	مصرف بيبيلوس بيروت	52.4%	2006-Q1	2009-Q2	6120	11	3
العربي سورية	ARBS	مصرف العربي الأردن	51.3%	2006-Q1	2009-Q1	5050	19	8
سورية والمهجر	BSO	مصرف لبنان والمهجر	49%	2004-Q1	2009-Q1	4000	27	6
الأردن سورية	BOJS	مصرف الأردن	49%	2008-Q4	2010-Q2	3000	14	3
سورية والخليج	SGB	مصرف الخليج المتحد	31%	2007-Q2	2010-Q2	3838.8365	12	3
فرنسبنك سورية	FSBS	مصرف فرنسبنك لبنان	59.7%	2009-Q1	2010-Q4	5250	9	2
قطر الوطني السوري	QNBS	مصرف قطر الوطني	50.8%	2009-Q4	2010-Q2	15000	15	7
الشرق	SHRQ	المصرف اللبناني الفرنسي	49%	2009-Q1	2010-Q4	2500	7	1

المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى القوائم المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية¹.

ثانياً: مدى التزام المصارف المدروسة بالقرارات المفروضة من قبل مجلس النقد والتسليف:

- نسبة السيولة في المصارف التجارية الخاصة موضوع الدراسة وفق القرار رقم (588/م ن ب/4) لعام 2009:

إن أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل المصارف ضعيفة وهشة هو عدم قيامها بدورها الأساسي بمقابلة (التدفقات النقدية الداخلة والخارجة)، وتوفير الأمان للمودعين في الاستجابة لاحتياجاتهم

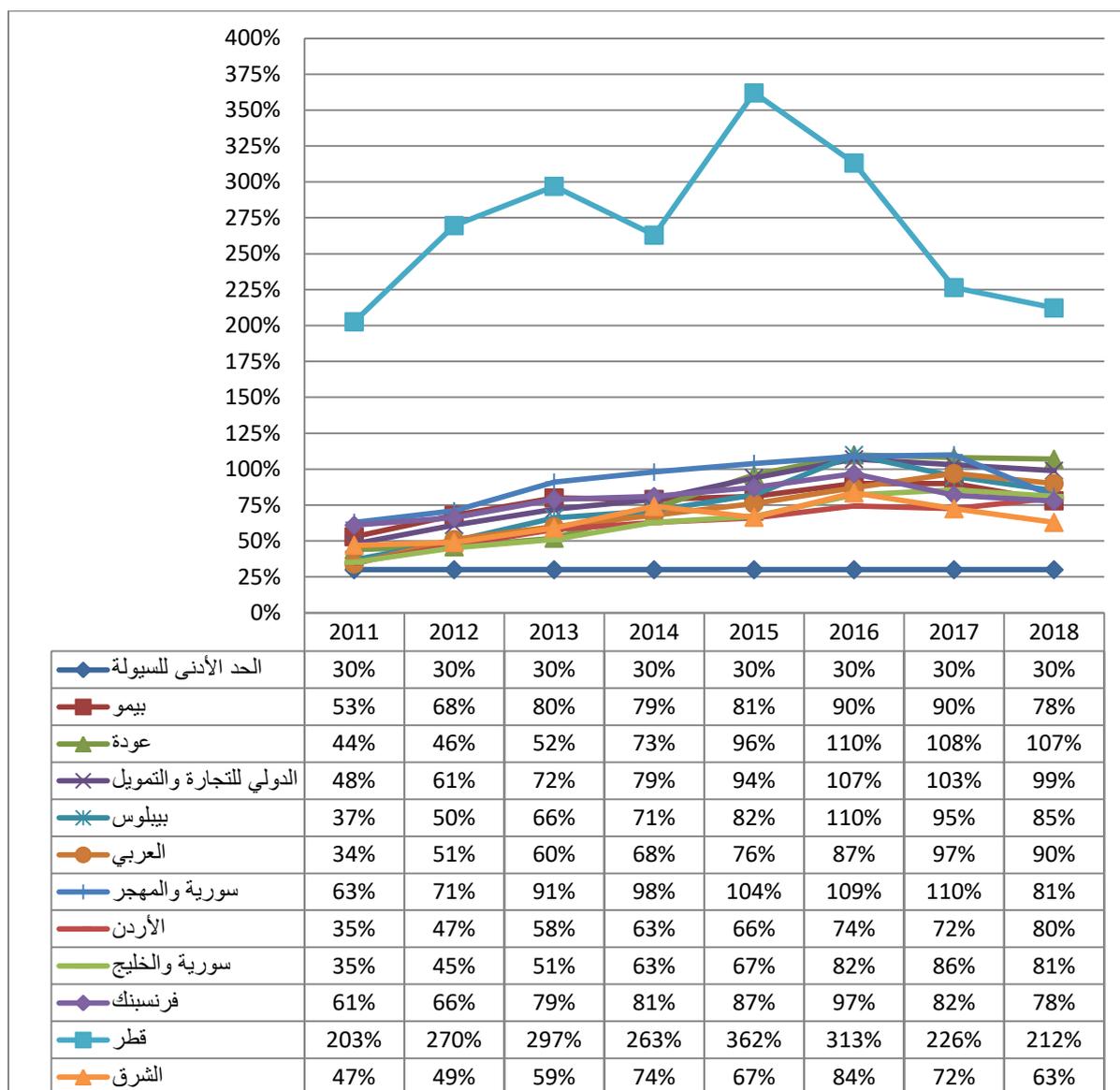
1- سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy

من السيولة، ورغم الجهود التي بُذلت لتوفير التحليل الأمثل لمكونات السيولة المُثلى، والتي تجعل المصارف أقل عرضةً لصدمات السيولة، فإنه لم يتم تحديد النسبة المُثلى للسيولة والتي تكون المصارف عندها أكثر أماناً¹، وقد حدد القرار رقم (588/م/ن/ب4) لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية السيولة لدى المصارف بنسبة 30% كحد أدنى لكافة العملات.

ويظهر الشكل رقم (3) مستويات نسبة السيولة المحسوبة وفق القرار رقم (588/م/ن/ب4) لعام 2009، حيثُ التزمت كافة المصارف المدروسة بتعليمات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بنسبة السيولة وكيفية احتسابها.

¹ - Aspachs. O, Nier.E, Tiesset, M (2005). "Liquidity, Banking RegulationE and the Macroeconomy". Journal of Economic Literature, American Economic Association, P3.

الشكل رقم (3) تطور نسبة السيولة للمصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية (2011_2018)



من خلال الشكل رقم (3) يلاحظ الآتي:

- ارتفاع نسبة السيولة لدى المصارف المدروسة بشكل كبير ويفوق النسبة المعيارية المحددة لها، وهذا يشير إلى أنّ المصارف السورية تحتفظ بنسب مرتفعة من الأموال الجاهزة بالمقارنة مع التزاماتها، مما يعني وجود أموال سائلة كثيرة مُعطّلة وغير مستثمرة وبالتالي غير مولدة للدخل.
- أنّ أعلى نسبة سيولة قد حققها مصرف قطر الوطني، حيث بلغت نسبة السيولة لديه (362%) وذلك في عام 2015، في حين أنّ مصرف العربي حقق أقل نسبة سيولة مقارنةً بالمصارف الأخرى، حيث بلغت (34%) وذلك في عام 2011، إلا أنّ جميع المصارف المدروسة حققت مستويات أعلى من المستوى المطلوب وهو (30%) بكافة العملات.

ويرجع الباحث السبب في ذلك إلى توقف عدد كبير من العملاء عن سداد التزاماتهم، وتعثر عدد آخر من العملاء وتراجع أعمالهم ساهم وبشكل كبير في زيادة مخاطر عدم السداد، مما دفع المصارف التجارية إلى التشدد في منح التسهيلات الائتمانية والقروض والتخوف من الاستثمار في مثل هذه الظروف ورغبتها في الحفاظ على سيولة كافية لمواجهة السحوبات المحتملة وإحجامها عن توظيف أموالها، ومن جانب آخر واجهت المصارف مشكلة كبيرة في احتفاظها بقدر عالٍ من السيولة فهي تقوم بسداد فوائد مدينة لأصحابها، في حين أنها لا تستطيع أن توظفها للحصول على فوائد دائنة لتزيد من أرباحها مما ينعكس سلباً على الأداء المالي للمصارف.

• رأس المال المدفوع في المصارف التجارية المدروسة:

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001، والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن الحد الأدنى لرأس المال المصارف التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية، ليصبح 10 مليارات ليرة سورية بدلاً من مليار ونصف ليرة سورية، وفي سبيل توفير السبل الملائمة أمام المصارف الخاصة لتسوية أوضاعها بزيادة رأس المال إلى الحد الأدنى المطلوب نصّت المادة الثالثة من القانون رقم 3 لعام 2010 على تعديل الفقرة (ج) من المادة (9) من القانون رقم 28 لعام 2001، بحيث تصبح: (في جميع الأحوال يجب ألا تتجاوز نسبة تملك غير السوريين - 49% - تسعاً وأربعين بالمئة من رأس المال المصرف ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف زيادة هذه النسبة لتصل إلى - 60% - ستين بالمئة شريطة أن تكون الحصة الأكبر للشريك الاستراتيجي المتمثل بمؤسسة مصرفية تتمتع بسمعة عالمية جيدة وخبرة متميزة في مجال العمل المصرفي وانتشار واسع وتتسم مؤشراتها المالية بمتانة عالية)، كما يقضي هذا القانون بتعديل المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 والتي تحدد رأس المال المصرف الإسلامي المصرح به في صك الترخيص على أن لا يقل عن 15 مليار ليرة سورية موزع على أسهم اسمية، بدلاً من خمسة مليارات ليرة سورية¹.

¹ - مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية:

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

حيث مُنحت المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتسوية أوضاعها بزيادة رأس المال إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمس سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13/م.و، بتاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المدة لتصبح ست سنوات، والجدول رقم (6) يبين تطور المدد الزمنية الممنوحة للمصارف التجارية لرفع الحد الأدنى لرأس مالها:

الجدول رقم (6) تطور المدد الزمنية الممنوحة للمصارف التجارية لرفع الحد الأدنى لرأس مالها

القانون رقم 28 لعام (2001)	القانون رقم 3 لعام (2010)	المرسوم التشريعي رقم 63 لعام (2013)	قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13/م.و لعام (2015)
الحد الأدنى لرأس مال المصرف التجاري 1.5 مليار ل.س	10 مليار ل.س	10 مليار ل.س	10 مليار ل.س
–	3 سنوات	تم تمديد المدة لتصبح 5 سنوات	تم تمديد المدة لتصبح 6 سنوات

المصدر: من إعداد الباحث.

إلا أنّ المصارف التجارية الخاصة في سورية لم تلتزم برفع رأس مالها المصرفي من 1.5 مليار ل.س إلى 10 مليارات ل.س، وفق القانون رقم (3) الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني لعام 2010 وذلك نتيجةً لظروف الحرب التي يمر بها القطر العربي السوري، وهذا ما دفع إلى تمديد المدة الممنوحة للمصارف.

الشكل رقم (4) رأس المال المدفوع للمصارف المدروسة للفترة (2011_2018) (مليون ل.س)



من خلال الشكل رقم (4) يلاحظ الآتي:

- عدم التزام المصارف المدروسة برفع رأس مالها المصرفي إلى 10 مليارات ل.س خلال فترة الدراسة ماعدا مصرف قطر الوطني الذي قام برفع رأس ماله إلى مستوى أعلى من الحد المطلوب، ويُرجع الباحث السبب في ذلك إلى اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية والحرب على سورية.

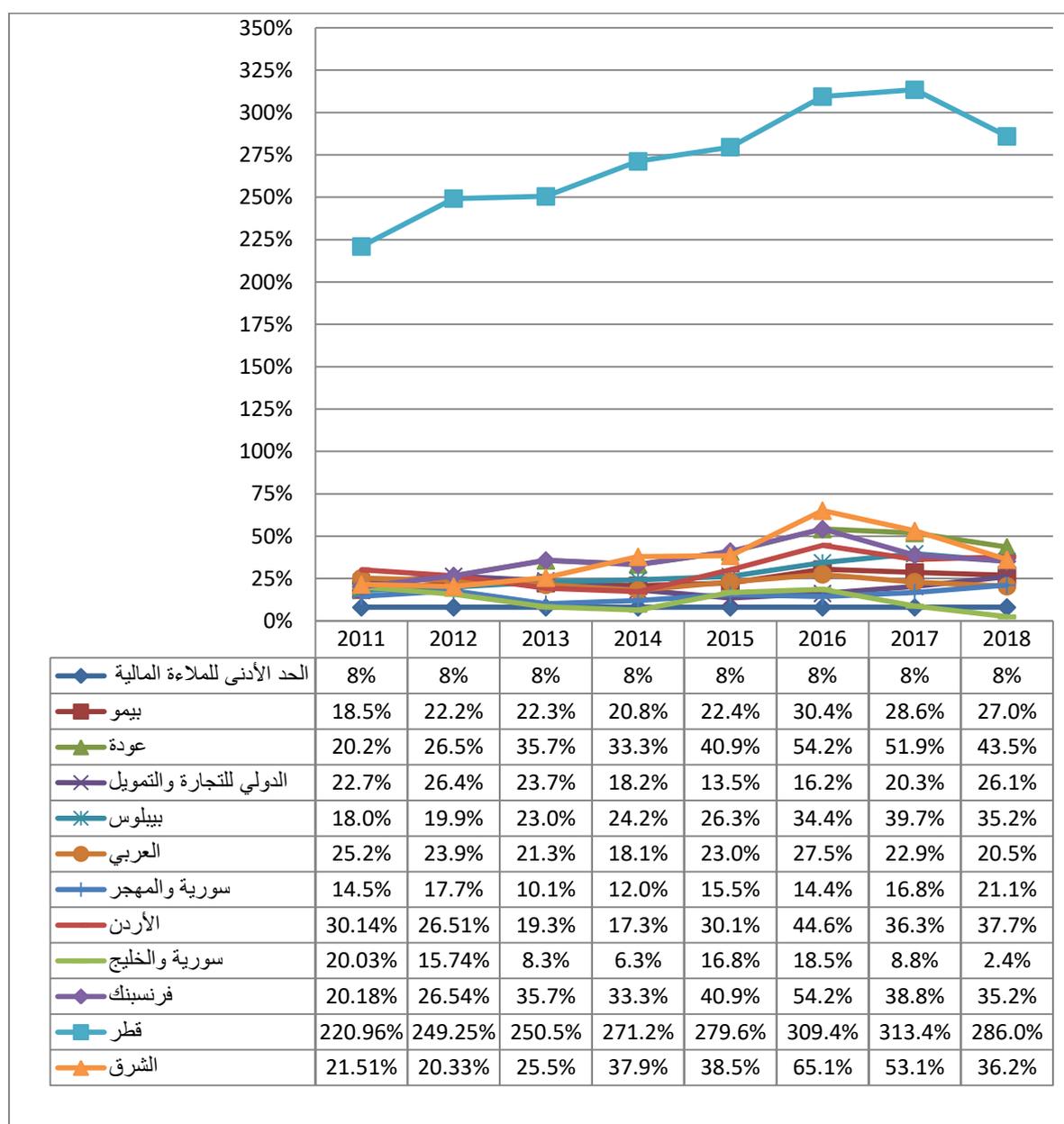
ويرى الباحث أنّ المدة التي حددها مصرف سورية المركزي للمصارف كي تزيد رأسمالها وبالباغلة ست سنوات قصيرة نسبياً، كما يزيد من صعوبة ذلك الحرب على سورية والعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها مما أدى إلى تقليص حجم أعمالها، وبالرغم من ذلك فإن مبررات الزيادة مازالت قائمة في ظل حاجة السوق المصرفية السورية إلى وجود مصارف قوية ذات قواعد رأسمالية

ضخمة، تستطيع من خلالها تقديم التمويل اللازم بالكم والأجل المناسبين للمشاريع الكبيرة والمطروحة حالياً على الساحة السورية، وبما يتوافق مع إمكانية تطبيق متطلبات لجنة بازل III.

• نسبة الملاءة المالية (كفاية رأس المال) في المصارف المدروسة وفق لجنة بازل II:

يظهر الشكل رقم (5) مستويات الملاءة المالية المحسوبة في المصارف المدروسة وفق لجنة بازل II، بموجب القرار رقم (253/م ن/ب/4) لعام 2007 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية.

الشكل رقم (5) تطور نسبة الملاءة المالية للمصارف المدروسة للفترة (2011_2018)



من خلال الشكل رقم (5) يلاحظ الآتي:

أن كافة المصارف المدروسة التزمت بتعليمات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بنسبة الملاءة المالية وكيفية احتسابها باستثناء مصرف سورية والخليج الذي انخفضت نسبة ملاءته المالية إلى ما دون النسبة المعيارية %8 في عامي 2014 و2018 حيث بلغت %4.6، %2.4 وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الأرباح التشغيلية واستخدام رأسمال المصرف في امتصاص الخسائر التشغيلية المتراكمة المحققة والتي بلغت 5 مليارات في 2014/12/31.

منح مصرف سورية المركزي بالقرار رقم (1289 م.ن/ب 4) لعام 2015، مصرف سورية والخليج مهلة حتى نهاية شهر أيلول من عام 2015، لمعالجة التجاوزات الحاصلة في الضوابط الاحترازية نتيجة انخفاض نسبة ملاءته المالية إلى ما دون النسبة المعيارية %1.8¹.

وبهدف الالتزام بتوجيهات مصرف سورية المركزي أصدر مصرف سورية والخليج بتاريخ 2015/10/12 أسهم للاكتتاب في سوق دمشق للأوراق المالية، من أجل زيادة رأس مال المصرف بمقدار 7 مليارات ل.س، بناءً على القرار الصادر عن هيئة الأوراق المالية 116 /م تاريخ 2015/10/11-، حيث تم منح المصرف فترة للاكتتاب على أسهم الزيادة ممتدة من 2015/11/22 ولغاية 2015/12/13.

وفي 2015/12/22 بلغ عدد أسهم الزيادة المكتتب بها في مصرف سورية والخليج /8002104/ سهم من أصل /70000000/ سهم تم إصدارها وطرحها للاكتتاب وبقيمة إجمالية بلغت حوالي ال 800 مليون ل.س، الأمر الذي ساهم بشكل ضئيل في ارتفاع نسبة ملاءته المالية إلا أن نجاح المصرف في تقادي الانخفاض الحاصل في ملاءته المالية عن النسبة المعيارية %8، ناجم بشكل أساسي عن أرباح القطع البنوي، على اعتبار أن مصرف سورية المركزي قد أصدر القرار رقم /1088 م.ن/ب 4 لعام 2014 والذي سمح بموجبه بإدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب الملاءة المالية ابتداءً من البيانات الموقوفة بتاريخ 2013/12/31، وذلك نتيجةً للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد الأمر الذي أدى إلى ارتفاع النسبة بمقدار 6.6 نقطة عما كانت عليه، إذ بلغت %12.2 في عام 2016.

¹ - قائمة المركز المالي الخاصة بمصرف سورية والخليج في الربع الأول لعام 2015، والمفصح عنها بتاريخ 2015/8/11، والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy

يلاحظ أنّ أعلى نسبة للملاءة المالية قد حققها مصرف قطر الوطني مقارنةً بالمصارف المدروسة، حيث بلغت (313.4%) في عام 2017، وذلك لكون رأسماله هو الأعلى من بين المصارف المدروسة، وعدم تأثر محفظة قروضه وتسهيلاته الائتمانية باضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية بشكل كبير، ويرجع الباحث السبب في ذلك إلى حداثة نشاطه المصرفي حيث أنه تأسس في Q4 - 2009 إضافةً إلى صغر حجم حصته السوقية من الموجودات ومن إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع المصرفي الخاص والتي بلغت 1.74%¹ في عام 2015.

كما نجد أنّ جميع المصارف المدروسة حققت مستويات أعلى من المستوى المطلوب وهو (8%)، ويمكن تفسير ذلك بصور قرار مجلس النقد والتسليف (1088/م.ن/ب/4) تاريخ 2014/2/26 والذي أوجب إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب الملاءة المالية وذلك ابتداءً من البيانات الموقوفة بتاريخ 2013/12/31.

ثالثاً: نسب الأداء المالي في المصارف التجارية الخاصة موضوع الدراسة:

صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (1004 /م.ن/ب/1) تاريخ 2007/3/25 والذي نصّ على تعديل القواعد العامة لإعداد البيانات المالية الدورية للأوضاع المصرفية ووثائق البيانات المالية لهذه الأوضاع، والنماذج الخاصة بها بموجب القرار رقم (4844 /م.ن/ب/1) تاريخ 2008/2/4 والقرار رقم (906 /م.ن/ب/1) تاريخ 2005/2/28².

كما صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362 /م.ن/ب/1) تاريخ 2008/2/4 وتعديلاته بالقرار (434 /م.ن/ب/1) تاريخ 2008/10/22، والذي ينص على أنّه يجوز للمصرف تكوين مركز قطع بنوي بعملة أجنبية واحدة أو بعدة عملات من العملات المحددة في سلة حقوق السحب الخاصة، وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف، حيث يجب ألا يتجاوز ما يعادل قيمة هذا المركز بالليرات السورية في أي وقت من الأوقات ما نسبته 60% من صافي الأموال الخاصة للمصرف، وأنه لا يجوز للمصرف استخدام هذا المركز للقيام بأية عمليات بيع أو شراء مقابل الليرات السورية وذلك طوال مدة الاحتفاظ به، إنما ولأغراض التحوط يمكنه بيع وشراء مكونات

¹ - التقرير السنوي لمصرف قطر الوطني لعام 2015 ، المنشور على الموقع الإلكتروني للمصرف تاريخ 2016/19/4، www.qnb.com

² - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 1004/م.ن/ب/1 تاريخ 2007/3/25 <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

عملات هذا المركز مقابل أي عملة من عملات سلة حقوق السحب الخاصة وبشكل يحافظ فيه على النسبة التي وافق مجلس النقد والتسليف على تكوينها، حيث تعتبر الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة إلى أن جاء القرار (1088 م.ن/ب4) تاريخ 2014/2/26 حيث عدّل المادة الثامنة من القرار رقم 362 لتصبح الأرباح الناتجة عن تقييم مراكز القطع غير قابلة للتوزيع وغير خاضعة للضريبة.

وتقوم المصارف بالإعلان عن هذه الأرباح في ميزانيتها وبيان دخلها بالرغم من أنها غير ناتجة عن ممارسة هذه المصارف لنشاطها الذي أُعطي التراخيص له وإنما هي ناتجة عن تغيرات أسعار الصرف في سوق القطع، وعليه فإن فروقات مركز القطع البنوي تؤثر في أرباح المصارف.

ويبين الجدول رقم (7) الأرباح الفعلية المحققة من قبل المصارف المدروسة بعد عزل الأرباح غير المحققة والناجمة عن تقييم القطع البنوي، ومقارنتها بالمصاريف التشغيلية التي تتكبدها هذه المصارف.

الجدول رقم (7) الأرباح الفعلية المحققة والمصاريف التشغيلية للمصارف المدروسة مجتمعة للفترة (2011_2018)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان
21915	(20429)	136326	10192489	4349549	5137281	2576614	2013565	إجمالي الدخل التشغيلي
(125)	(48166)	104325	7936390	3083857	3753184	1239082	531355	فروقات مركز القطع البنوي
22040	27737	32001	2256099	1265692	1384097	1337532	1482210	إجمالي الدخل التشغيلي بدون فروقات مركز القطع البنوي
14893	7653	31243	3557938	2432789	4163701	2431544	1152686	إجمالي المصروفات التشغيلية
7147	20084	758	(1301839)	(1167097)	(2779604)	(1094012)	329524	<u>الأرباح الفعلية المحققة</u>

المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى القوائم المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية¹.

من خلال الجدول رقم (7) يلاحظ الآتي:

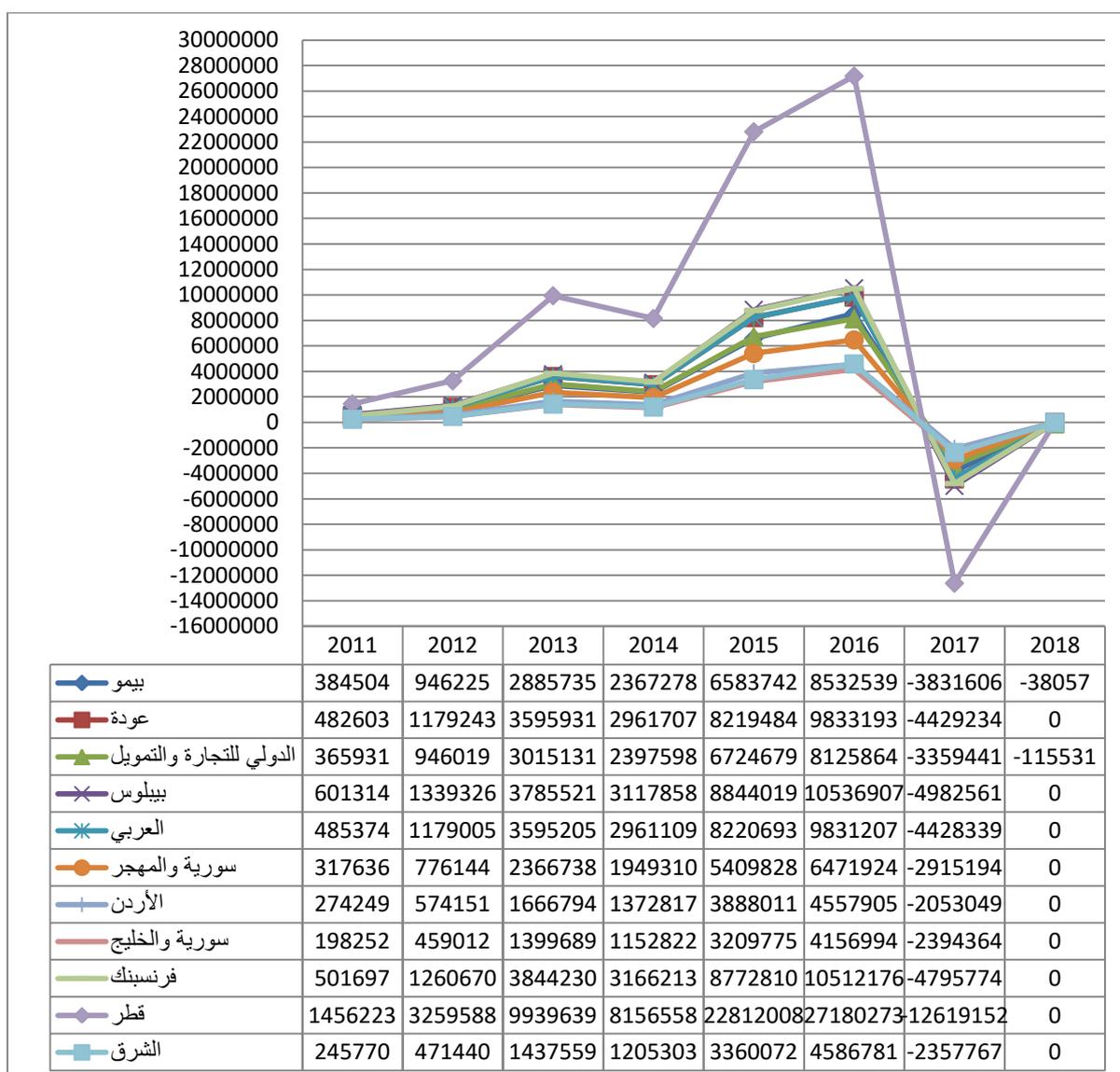
- التأثير الكبير لبند فروقات تقييم مركز القطع البنوي في إجمالي الدخل التشغيلي، ويعزل هذه الفروقات يلاحظ الفرق الكبير والتباين الواضح في الدخل التشغيلي للمصارف المدروسة قبل وبعد العزل، حيث شهد بند فروقات تقييم مركز القطع البنوي تذبذب واضح خلال فترة الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية الناجم عن العقوبات الاقتصادية والحرب على سورية.

- شهد بند المصارف التشغيلية نمواً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، وعلى وجه الخصوص الفترة الممتدة بين عامي 2011-2015، ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع المتواصل في قيمة مخصص خسائر تدني التسهيلات الائتمانية، والذي قامت المصارف باقتطاعه لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي والتي تلزم المصارف باقتطاع مثل هذه المؤونات لمواجهة الديون التي توقف مقترضها عن سداد أقساطهم المستحقة لهذه المصارف، في حين أن ما تبقى من بنود مكونة للنفقات التشغيلية لم تسجل تغيرات كبيرة خلال هذه الأعوام¹.

ويبين الشكل رقم (6) تطور فروقات مركز القطع البنوي للمصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية (2011_2018).

¹ - البيانات المالية الموحدة للمصارف والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية لعام 2018 www.dse.sy.

الشكل رقم (6) تطور فروقات تقييم مركز القطع البنوي للمصارف المدروسة للفترة (2011_2018) (ألف ل.س)



من خلال الشكل رقم (6) يلاحظ الآتي:

أن مصرف قطر الوطني _ سورية حقق أعلى ربح من تقييم مركز القطع البنوي من بين المصارف المدروسة وذلك لكون رأس ماله هو الأعلى من بين المصارف المدروسة حيث بلغ هذا الربح (27180273000) في عام 2016 ومن ثم عاد ليحقق أكبر خسارة في عام 2017 حيث بلغت (-12619152000)، حيث أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية أدى إلى تحقيق خسائر في مركز القطع البنوي.

وبالرغم من أن ارتفاع هذه البند رقمياً ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصرف، إلا أن هذه الزيادة ليست ناتجة عن عمليات المصرف التقليدية.

• الحصة السوقية للمصارف المدروسة من إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض:

الجدول رقم (8) حجم الحصة السوقية من إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض للمصارف المدروسة

مجتمعة للفترة (2011_2018)

المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بيمو	16.54%	16.49%	15.93%	16.92%	18.45%	16.85%	13.80%	10.31%
الدولي للتجارة	13.99%	13.44%	13.28%	12.35%	10.88%	10.87%	12.30%	12.67%
المهجر	10.50%	8.78%	7.67%	6.03%	5.13%	4.57%	3.86%	4.61%
عودة	14.75%	13.43%	14.09%	12.97%	9.25%	8.22%	7.27%	6.11%
العربي	11.17%	11.32%	12.08%	12.22%	12.80%	14.89%	14.51%	13.57%
بييلوس	11.75%	11.30%	11.26%	12.45%	12.58%	11.20%	13.03%	14.57%
الأردن	5.15%	5.01%	5.05%	4.45%	5.07%	5.94%	5.88%	4.60%
فرانسبنك	5.66%	6.72%	7.13%	9.11%	10.31%	10.35%	12.14%	12.57%
الشرق	2.98%	3.99%	3.44%	3.43%	4.91%	3.97%	5.25%	8.82%
سورية والخليج	6.02%	7.81%	8.16%	8.18%	8.88%	10.95%	9.24%	8.62%
قطر الوطني	1.48%	1.70%	1.91%	1.89%	1.74%	2.20%	2.72%	3.55%

المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى القوائم المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية¹.

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ الآتي:

- إن حصة مصرف بيمو السعودي الفرنسي من إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة كانت هي الأعلى من بين المصارف المدروسة حيث بلغت 18.45% في عام 2015 إلا أنه استطاع أن يقلص حجم محفظة تسهيلات الائتمانية حيث بلغت 10.31% في عام 2018 ، وهذا يعني تخفيض مخاطره الائتمانية.

- إن حصة مصرف قطر الوطني من إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة كانت هي الأقل من بين المصارف المدروسة حيث بلغت 1.48% في عام 2011 ، وهذا يعني أنه الأقل تأثراً بمخاطر عدم السداد من بين المصارف المدروسة، ويرجع السبب في ذلك إلى حداثة هذا المصرف في السوق المصرفية حيث تأسس في 2009-Q4.

- والجدير بالذكر أنّ مجلس النقد والتسليف في سورية أصدر القرار رقم 172 تاريخ 2018/11/22¹، المعدل للقرارين "القرار 28/م ن" و"القرار 52/م ن" الصادرين في عام 2017،

1- سوق دمشق للأوراق المالية www.dsc.sy.

يلغي بموجبه القيود المتشددة المفروضة على التسهيلات الائتمانية المصرفية، سواء كانت موجهة لتمويل مواد استهلاكية أو الأعمال التجارية. وذلك في إطار تطبيق الرؤية الإستراتيجية لمصرف سورية المركزي في المرحلة القادمة ومن ضمنها إعادة النظر بضوابط التسهيلات الائتمانية الصادرة بحيث تصبح أكثر توافقاً مع متطلبات التطبيق ومصالح المتعاملين والقطاع المصرفي والممارسات المصرفية الفضلى.

القرار 28/م ن كان قد نظم معياراً وسطيّاً لـ"رصيد المكوث" وهو وسطي رصيد الحساب الذي لم يطرأ عليه تغيير (سحب أو إيداع) خلال فترة زمنية معينة، ويسمح إلغاء القرار برفع قيمة التسهيلات بالجاري المدين خلال سنة من تاريخ منحها أو تجديدها، وذلك سيؤدي حتماً إلى ازدهار في أعمال التجار من ناحية القدرة على تغطية استثماراتهم، بغير أموالهم الخاصة بشكل أكبر، وفي حال حصول تعثر في تسديد رصيد الحساب الجاري المدين، فإن القرار الجديد يعاود طرح إمكانية تحويل الجاري المدين إلى قرض بهدف الجدولة "التصفية"، أو إعادة هيكلته على شكل قرض. وهناك إمكانية لإعادة هيكلته (أي تعديل السقف والشروط) على شكل سندات لأمر المصرف تمنح لمرة واحدة لا على شكل أقساط شهرية.

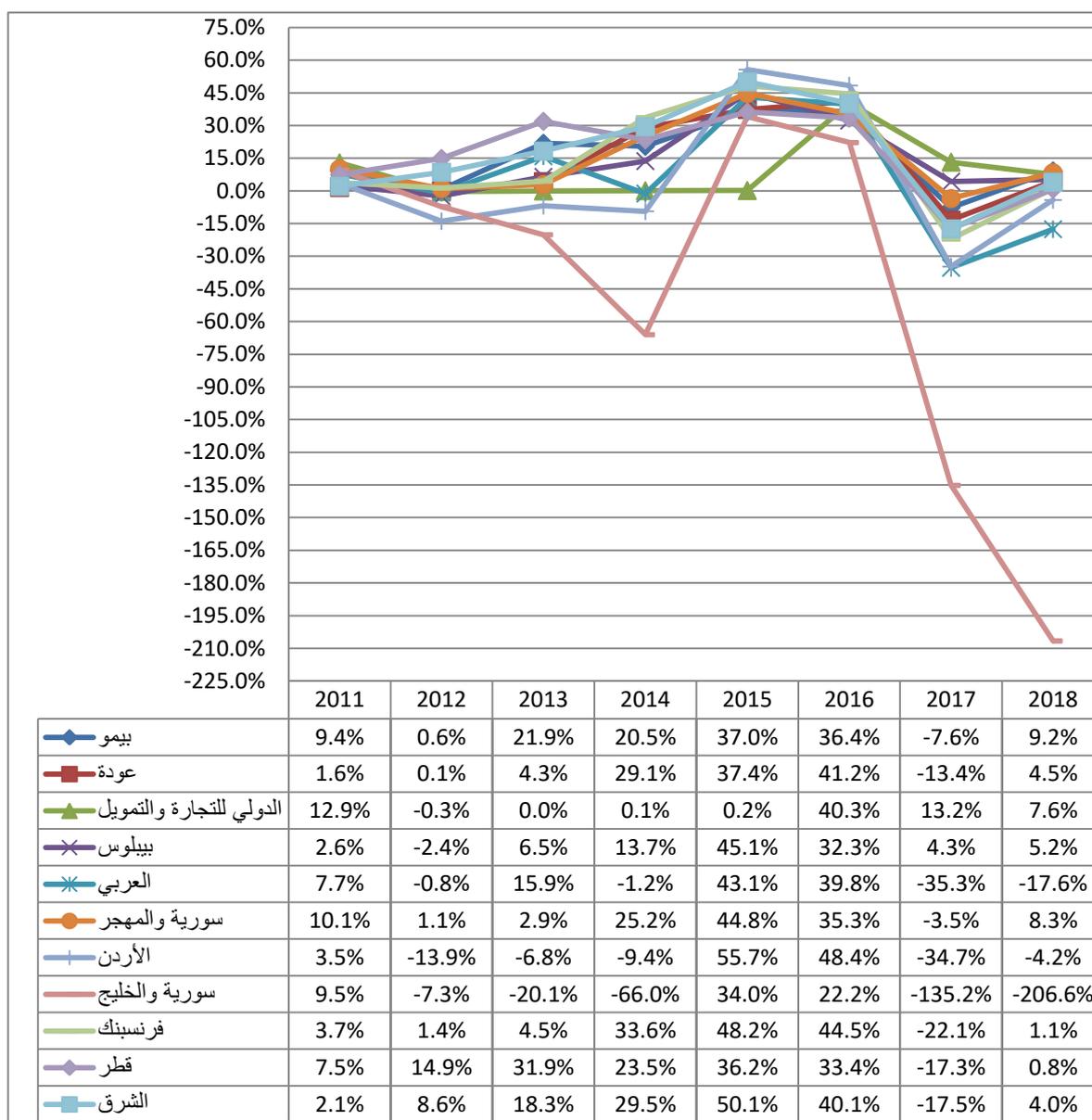
"القرار 52/م.ن" كان واضحاً ومتشدداً بمنع المصارف من الحصول على ضمانات، عقارية في المناطق "غير الآمنة وغير المستقرة". لذا، فإن إلغاءه يسمح للمصارف الحصول على ضمانات عقارية في المشاريع الجديدة التي سيتم احداثها في المناطق "غير الآمنة"، والتي قد تكون مشاريع تخص شركات التطوير العقاري، كما يسمح قرار الإلغاء بطرح بدائل جديدة حول نسب القروض الاستهلاكية من إجمالي التسهيلات المصرفية المباشرة ومن فائض سيولة المصارف.

• معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

تدل هذه النسبة على كفاءة المصرف في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد (حقوق المساهمين) على توليد الأرباح، أي أنّ هذا المؤشر يبين ربحية الوحدة النقدية المستثمرة من قبل المالكين، ويبين الشكل رقم (7) تطور معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية (2011_2018).

¹ - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 172 م.ن/ب 4 تاريخ 2018/11/22 . <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

الشكل رقم (7) تطور معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف المدروسة للفترة (2011_2018)



من خلال الشكل رقم (7) نلاحظ الآتي:

- تأثر معدل العائد على حقوق الملكية باضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية والحرب على سورية، حيث ظهر ذلك بشكل ملحوظ في عام 2012، كما يلاحظ أيضاً تذبذب معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك نتيجةً لاحتساب أرباح وخسائر إعادة تقييم القطع البنوي في حساب الأرباح، وهذا ما سبب انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بشكل ملحوظ في عام 2017، حيث أنّ عدم استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية أدى إلى تذبذب في القيمة المقابلة لمركز القطع البنوي لدى المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة.

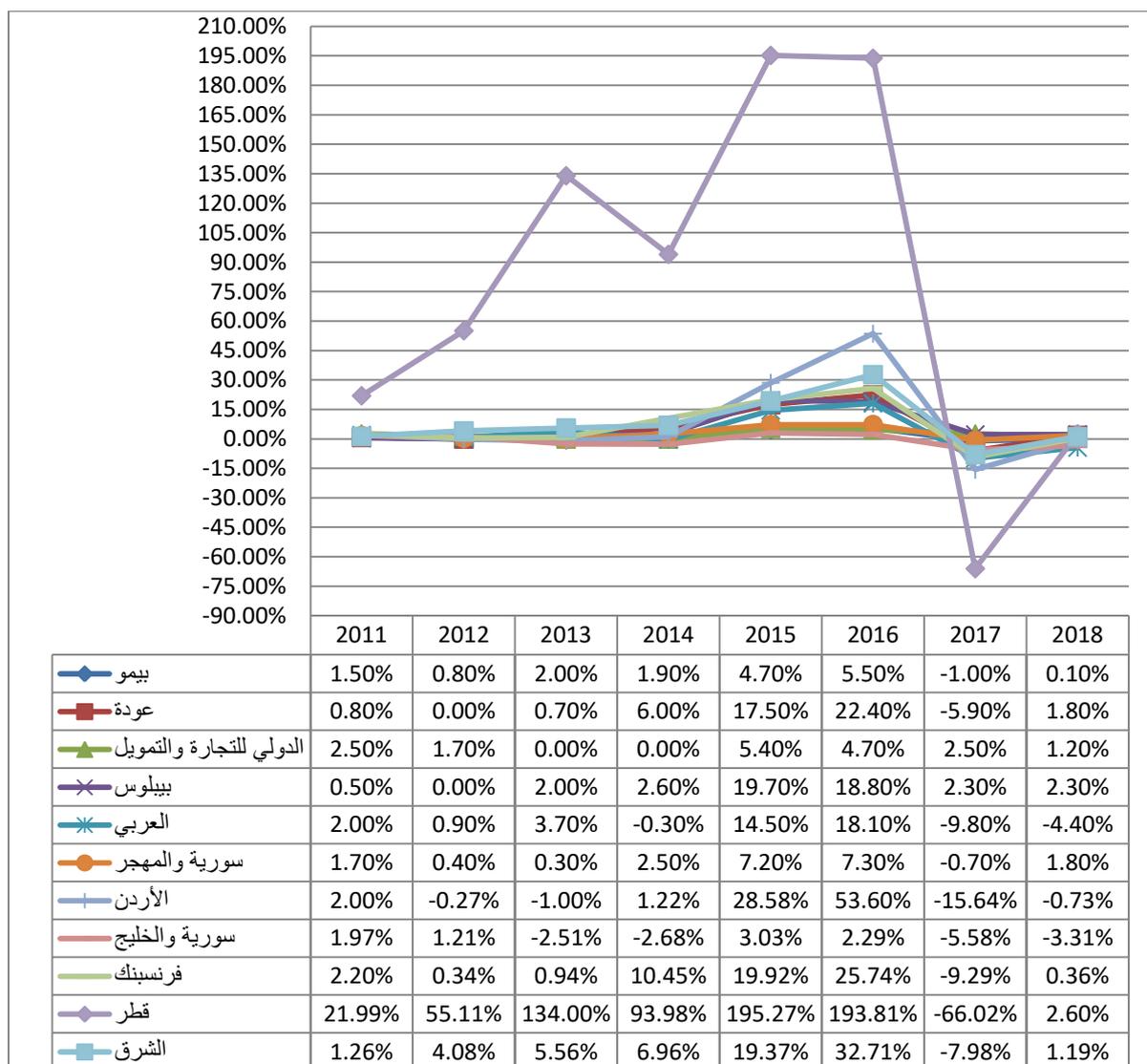
- أنّ التذبذب في معدل العائد على حقوق الملكية ظهر بوضوح في مصرف سورية والخليج، والذي حقق أقل معدل للعائد على حقوق الملكية وبلغت قيمته (-206.6%) وذلك في عام 2018، ويعود ذلك إلى تعاضم الخسائر التشغيلية لدى هذا المصرف واستخدامه لرأس ماله في امتصاص الخسائر المتراكمة المحققة والتي بلغت 5 مليارات في 2014/12/31، مما أدى إلى تآكل رأس ماله وانخفاض ملاءته المالية إلى ما دون النسبة المعيارية 8%، وهذا يدل على ضعف إدارة المصرف وعدم قدرتها على تحقيق أرباح تشغيلية.

- حقق مصرف الأردن أعلى معدل للعائد على حقوق الملكية من بين المصارف المدروسة وبلغت قيمته (55.7%) في عام 2015 .

• **معدل العائد على الودائع (ROD):**

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف وإمكانياته في تحقيق الأرباح والعوائد من أموال الودائع التي تم جمعها، ويبين الشكل رقم (8) تطور معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية (2011_2018).

الشكل رقم (8) تطور معدل العائد على الودائع (ROD) للمصارف المدروسة للفترة (2011_2018)



من خلال الشكل رقم (8) يلاحظ الآتي:

- تأثر معدل العائد على الودائع باضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية والحرب على سورية، إذ أنه لم يشهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة بين عامي (2011_2014).

حقق مصرف قطر الوطني أعلى معدل للعائد على الودائع مقارنةً بالمصارف عينة الدراسة وبلغت قيمته (195.27%) في عام 2015، وعاد مرةً أخرى ليحقق أقل معدل للعائد على الودائع وبلغت قيمته (-66.02%) في عام 2017، وذلك لكون رأسماله هو الأعلى من بين المصارف المدروسة، وبالتالي فإن مجمل الربح الذي ظهر لديه هو ربح غير محقق ناجم عن

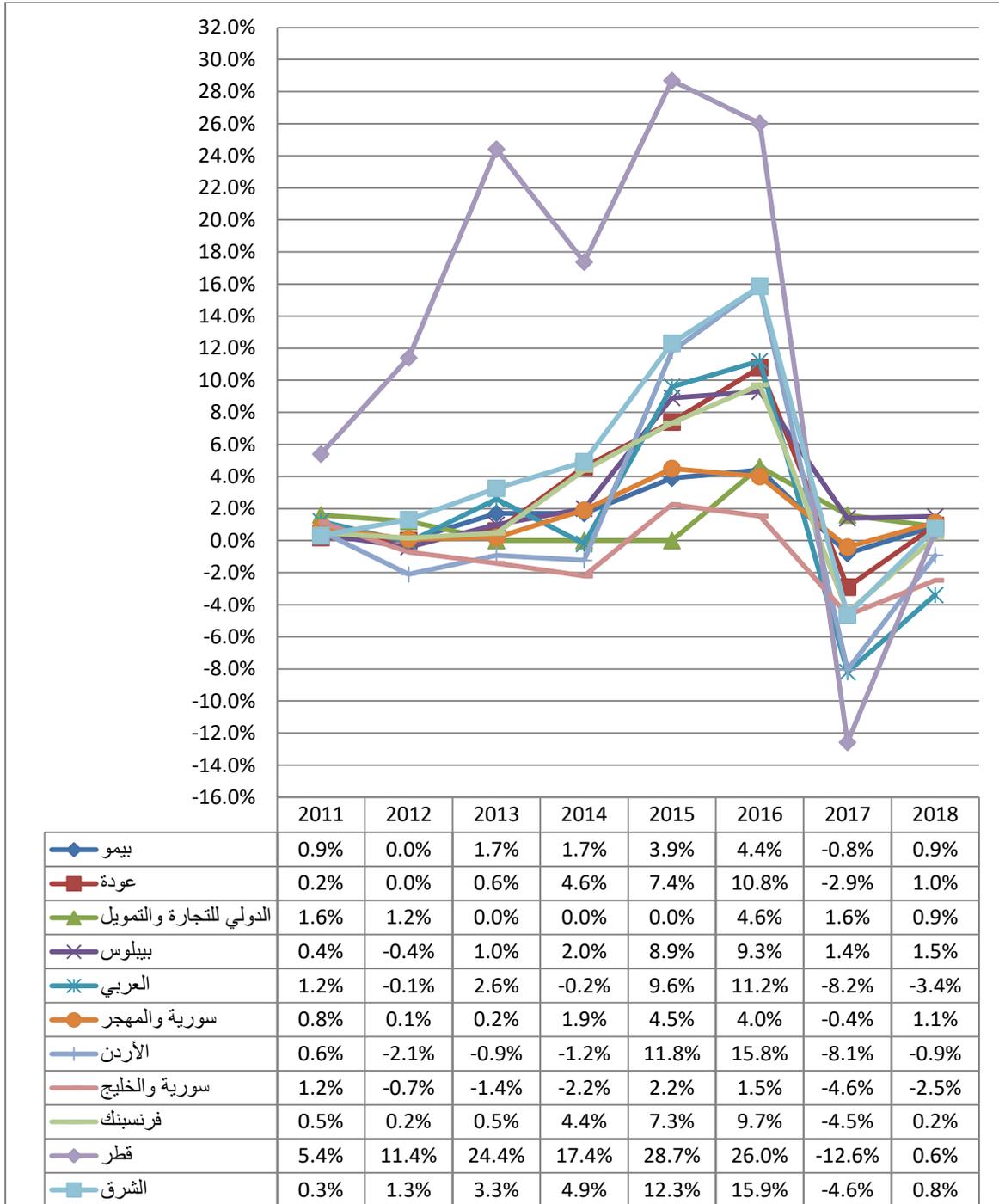
إعادة تقييم مركز القطع البنوي، حيث أنّ عدم استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية أدى إلى ظهور هذا التذبذب في معدل العائد على الودائع.

- ارتفاع معدل العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة بين عامي 2015 و2016 ثم عاد للانخفاض في عام 2017، وذلك نتيجةً لاحتساب أرباح وخسائر إعادة تقييم القطع البنوي في حساب الأرباح، وهذا ما سبب انخفاض معدل العائد على الودائع بشكل ملحوظ في عام 2017، حيث أنّ انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، أدى إلى تحقيق خسائر في مركز القطع البنوي لدى المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة.

• **معدل العائد على الموجودات (ROA):**

يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة، أي تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في توظيف الموجودات لتحقيق الأرباح وتقرن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو مع المصارف الأخرى، ويبين الشكل رقم (9) تطور معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (2011_2018).

الشكل رقم (9) تطور معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف المدروسة للفترة (2011_2018)



من خلال الشكل رقم (9) يلاحظ الآتي:

- تأثر معدل العائد على الموجودات باضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية والحرب على سورية، حيث ظهر ذلك بشكل ملحوظ في عام 2012، وعاود الارتفاع في الأعوام اللاحقة.

- ارتفاع معدل العائد على الموجودات في المصارف المدروسة بين عامي 2015 و2016 ثم عاد للانخفاض في عام 2017، وذلك نتيجةً لاحتساب أرباح وخسائر إعادة تقييم القطع البنوي في حساب الأرباح، وهذا ما سبب انخفاض معدل العائد على الموجودات بشكل ملحوظ في عام 2017، حيث أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، أدى إلى تحقيق خسائر في مركز القطع البنوي لدى المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة.

- حقق مصرف قطر الوطني _سورية أعلى معدل للعائد على الموجودات من بين المصارف المدروسة إذ بلغت قيمته (28.7%) في عام 2015، وعاود الانخفاض ليحقق أقل معدل للعائد على الموجودات في عام 2017 وبلغت قيمته (-12.6%)، كما حقق مصرف العربي مستوى منخفض أيضاً من معدل للعائد على الموجودات في عام 2017 وبلغت قيمته (-8.2%)، ويعود سبب هذا الانخفاض الحاد في معدل العائد على الموجودات لمصرف العربي إلى الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في سورية، حيث توقف عدد كبير من عملاء المصرف عن سداد التزاماتهم، وتعثرت عدد آخر من عملاءه مما دفع المصرف إلى رفع مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية والقروض والتي تُقتطع أساساً من أرباح المصرف، حيث بلغ حجم هذه المخصصات (17,056,319,135) ل.س في الربع الأول لعام 2017، كما تم إيقاف العمل مؤقتاً في 8 فروع من أصل 19 فرع، وتم إعدام الموجودات الثابتة لهذه الفروع، وبلغ صافي قيمة الموجودات المستبعدة 68,089,975 ل.س في عام 2014، علماً أن عقود التأمين لا تشمل تعويض الأضرار المتعلقة بالأحداث الاستثنائية¹، وفي عام 2017 تم إيقاف العمل مؤقتاً في فرع الحريقة بمدينة دمشق نتيجة لانتهاؤ عقد الإيجار²، ليصبح عدد الفروع المتوقفة عن العمل 9 فروع، إضافةً إلى احتساب أرباح وخسائر إعادة تقييم القطع البنوي في حساب الأرباح، وهذا ما أدى إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بشكل ملحوظ في عام 2017 للمصرف العربي والمصارف الأخرى على حدٍ سواء.

¹ - التقرير السنوي للمصرف العربي 2014، ص 30.

² - التقرير السنوي للمصرف العربي 2017، ص 39.

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تناول المبحث السابق الحديث عن واقع الجهاز المصرفي السوري والمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والقواعد الاحترازية المطبقة في الجمهورية العربية السورية المتعلقة بالسيولة ورأس المال والملاءة المالية، وعرض التطور الحاصل في نسب الأداء المالي للمصارف المدروسة خلال فترة الدراسة، وسيتم في هذا المبحث إجراء الدراسة العملية واختبار فرضيات الدراسة وتحليلها، إضافة إلى عرض ومناقشة النتائج.

سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصارف المدروسة وعددها (11) مصرف للسلسلة الزمنية (2011-2018)، باستخدام البرنامج الإحصائي EViews10 وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لكل مصرف على حدة ومن ثم للجهاز المصرفي ككل بإتباع منهجية PANEL DATA.

وسيتم إجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات على ثلاث مراحل:

أولاً: الدراسة الإحصائية لكل مصرف على حدة وذلك باستخدام أسلوب الانحدار البسيط بغرض دراسة أثر كل من السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي، وإظهار طبيعة الأثر في كل مصرف على حدة.

ثانياً: الدراسة الإحصائية للجهاز المصرفي ككل بإتباع منهجية PANEL DATA.

ثالثاً: ترتيب المصارف التجارية الخاصة - المدروسة - وتحديد المصرف الأفضل أداءً.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات وتفسير النتائج:

إنَّ المتغيرات التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة هي نسب مالية بسطها ومقامها متغيران وليست قيم مطلقة، مما يجعل هذه النسب تقع تحت تأثير عدة عوامل، ويتداخل هذا التأثير ويتشابك فهناك عوامل تؤثر في البسط وأخرى تؤثر في المقام، ومنها ما يؤثر في البسط والمقام معاً، وإذا اشتركت نسبة أو أكثر مع نسبة أخرى بمتغير أو أكثر فإن العوامل المؤثرة في هذا المتغير يمتد تأثيرها ليشمل كل تلك النسب معاً، ولذلك سيتم تفسير النتائج من خلال هذه العوامل.

أولاً: الدراسة الإحصائية لكل مصرف على حدة وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط بغرض دراسة أثر كل من السيولة والملاءة المالية في الأداء المالي، وإظهار طبيعة العلاقة لكل مصرف على حدة.

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

من أجل اختبار هذه الفرضية قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الأداء المالي متمثلاً بـ (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع ، معدل العائد على الموجودات) لكل مصرف على حدة، ويبين الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدروسة للفترة (2011-2018).

الجدول (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر السيولة في الأداء المالي للمصارف المدروسة لفترة (2011-2018)

الأداء المالي للمصارف										
العائد على الموجودات			العائد على الودائع			العائد على الملكية			المصارف	المتغير المستقل
مستوى الدلالة	Beta	معامل التحديد	مستوى الدلالة	Beta	معامل التحديد	مستوى الدلالة	Beta	معامل التحديد		
0.084	0.311	0.096	0.102	0.294	0.087	0.187	0.239	0.075	مصرف بيمو	
* 0.042	0.361	0.130	* 0.022	0.402	0.162	0.169	0.249	0.062	مصرف عودة	
* 0.039	0.366	0.134	* 0.020	0.410	0.168	* 0.029	0.387	0.150	المصرف الدولي	
0.073	0.321	0.103	*0.031	0.383	0.146	0.272	0.200	0.040	مصرف بيبيلوس	
0.842	0.037	0.001	0.720	0.066	0.004	0.448	0.139	0.019	مصرف العربي	
* 0.019	0.411	0.169	*0.014	0.430	0.184	* 0.044	0.359	0.129	مصرف سورية والمهجر	
0.144	0.264	0.070	0.117	0.283	0.080	0.223	0.222	0.049	الأردن	
0.847	-0.036	0.001	0.277	-0.198	0.039	0.311	-0.185	0.034	سورية والخليج	
* 0.000	0.599	0.358	* 0.001	0.579	0.335	* 0.001	0.568	0.323	فرنسبنك	
* 0.000	0.730	0.533	* 0.000	0.696	0.484	* 0.000	0.732	0.535	قطر	
* 0.000	0.604	0.365	* 0.005	0.488	0.238	* 0.003	0.514	0.264	الشرق	

*الأثر دال عند مستوى الدلالة (0.05)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ الآتي:

➤ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الأداء المالي متمثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات) في كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل، ومصرف سورية والمهجر، ومصرف فرنسبنك، ومصرف قطر الوطني، ومصرف الشرق، وكان الأثر إيجابياً.

➤ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في كل من العائد على الودائع والعائد على الموجودات في مصرف عودة وكان الأثر إيجابياً.

➤ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في العائد على الودائع في مصرف بيبيلوس، وكان الأثر إيجابياً.

➤ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الأداء المالي متمثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات) في كل مصرف بيمو السعودي الفرنسي، ومصرف العربي، ومصرف الأردن، ومصرف سورية والخليج.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الكروي: 2014)¹ حيث وَجَدَتْ أَنَّ تأثير السيولة في الربحية متمثلةً بـ(معدل العائد على الودائع، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الموجودات) كانت ضعيفة وغير معنوية، ما عدا مؤشر السيولة لمصرف الرافدين كان له أثر معنوي، قوي وموجب على مؤشري العائد على الودائع والعائد على حقوق الملكية.

كما تتفق النتائج مع دراسة (الكور: 2013)² التي وجدت أنَّ علاقة السيولة مع أداء المصارف الإسلامية المتمثل في معدل العائد على الموجودات جاءت ضعيفة نسبياً وغير هامة إحصائياً.

ويفسر الباحث هذه النتيجة:

➤التزام المصارف المدروسة بالمحافظة على مستويات لنسبة السيولة أعلى بكثير مما هو مقرر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية وهي (30%) بكافة العملات، حيث أنَّ توقف عدد كبير من العملاء عن سداد التزاماتهم، وتعثُر عدد آخر من العملاء دفع المصارف التجارية إلى التشدد في منح التسهيلات الائتمانية والقروض والتخوف من الاستثمار في مثل هذه الظروف ورغبتها في الحفاظ على سيولة كافية لمواجهة السحوبات المحتملة وإحجامها عن توظيف أموالها.

➤احتساب أرباح وخسائر إعادة تقييم القطع البنوي في حساب الأرباح والخسائر، حيث أنَّ ارتفاع هذا البند رقمياً ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصارف، كما أنَّ هذه الأرباح تتأثر بتقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية.

➤صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1101/م/ن/ب4 تاريخ 2/4/2014³ المعدل للمادتين الثانية والثالثة من القرار رقم 501/م/ن/ب4 تاريخ 2009/5/10، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة الأولى لهذا القرار على ألا يتخطى مجموع ايداعات وتوظيفات المصرف وارتباطاته المالية الناشئة عن بنود داخل الميزانية مع مجموعته المصرفية، بما في ذلك الأوراق المالية الصادرة عن تلك المجموعة نسبة 100% من أمواله الخاصة الصافية، إذ أنَّه ونتيجةً لاضطراب الاوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات

¹ - الكروي، سعيد، (2014)، " تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد" المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد(24) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

² - الكور، عز الدين مصطفى، (2013) ، " أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية "، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، الأردن.

³ - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 1101/م/ن/ب4 بتاريخ 2014/4/2

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

الاقتصادية أدى إلى ارتفاع المخاطر التشغيلية والائتمانية، مما دفع المصارف التجارية إلى التشدد في منح التسهيلات الائتمانية والقروض والتخوف من الموجودات في مثل هذه الظروف وما رافقها من ارتفاع في نسبة القروض غير المنتجة (المتعثرة) ومحاولة معظم المصارف تخفيض خسائرها التشغيلية، وتحصيل أكبر قدر ممكن من محفظة تسهيلات الائتمانية المتعثرة، وبالمقابل توجهت هذه المصارف إلى ايداع أموالها لدى مصارف خارجية، حيث شهد هذا البند ايداعات لدى المصارف_ ارتفاعاً ملحوظاً في ميزانيات المصارف التجارية عموماً خلال فترة الدراسة والناجم أساساً عن الإيداعات لدى مصارف خارجية، وحصولها بالمقابل على عوائد من هذه الإيداعات، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصارف، والجدير بالذكر أن بند الايداعات لدى المصارف يدخل في بسط نسبة السيولة عند حسابها وفقاً للقرار رقم (588/م ن /ب4) لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية¹، وبالتالي فإن ارتفاع هذا البند يعني ارتفاع نسبة السيولة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

من أجل اختبار هذه الفرضية قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط للتحقق من وجود أثر ذو دلالة احصائية للملاءة المالية في الأداء المالي متمثلاً بـ (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع ، معدل العائد على الموجودات) لكل مصرف على حدة، ويبين الجدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر الملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف المدروسة للفترة (2011-2018).

¹ - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 588/م ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

الجدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر الملاءة المالية في الأداء المالي للمصارف المدروسة للفترة (2011-2018)

الأداء المالي للمصارف									المصارف	المتغير المستقل
العائد على الموجودات			العائد على الودائع			العائد على الملكية				
مستوى الدلالة	Beta	معامل التحديد	مستوى الدلالة	Beta	معامل التحديد	مستوى الدلالة	Beta	معامل التحديد		
0.155	-0.257	0.066	0.173	-0.247	0.061	* 0.034	-0.375	0.141	مصرف بيمو	الملاءة المالية
0.731	-0.063	0.004	0.991	0.002	0.000	0.373	-0.163	0.027	مصرف عودة	
0.240	-0.214	0.046	0.119	-0.281	0.079	0.174	-0.246	0.061	المصرف الدولي	
0.987	-0.003	0.000	0.913	0.020	0.000	0.518	-0.119	0.014	مصرف بيبيلوس	
0.071	-0.324	0.150	0.065	-0.330	0.109	0.099	-0.296	0.088	مصرف العربي	
0.102	-0.295	0.087	0.119	-0.281	0.079	* 0.027	-0.390	0.152	مصرف سورية والمهجر	
0.123	-0.147	0.022	0.053	-0.345	0.119	0.311	-0.185	0.034	الأردن	
0.408	0.151	0.023	0.256	0.207	0.043	0.122	0.279	0.078	سورية والخليج	
0.695	0.072	0.005	0.407	-0.152	0.023	0.990	0.002	0.00	فرنسبنك	
0.007	-0.467	0.218	* 0.001	-0.561	0.315	* 0.008	-0.464	0.215	قطر	
0.875	-0.029	0.001	0.162	-0.253	0.064	0.225	-0.220	0.048	الشرق	

*الأثر دال عند مستوى الدلالة (0.05)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

من خلال الجدول رقم (10) يلاحظ الآتي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في الأداء المالي متمثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات) في مصرف قطر الوطني، وكان هذا الأثر سلبياً.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في العائد على حقوق الملكية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر، وكان هذا الأثر سلبياً.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في الأداء المالي متمثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات) في كل من مصرف عودة، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف بيبيلوس، مصرف العربي، مصرف الأردن، مصرف سورية والخليج، مصرف فرنسبنك، مصرف الشرق.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (دبيك: 2015)¹، حيث وجدت أن زيادة معدل الملاءة المالية يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ودراسة (غلامي: 2010)² والتي توصلت إلى أن متطلبات كفاية رأس المال وفق معيار بازل II لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في العائد على الموجودات، كما وجدت أن هناك أثراً سالباً ذا دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق بازل II. وتختلف مع دراسة (Ejoh: 2014)³ التي توصلت إلى وجود تأثير لتطبيق كفاية رأس المال بشكل إيجابي على زيادة ربحية المصارف، كما توصلت الدراسة إلى أن كفاية رأس المال تؤدي دوراً مهماً في معدل العائد على الموجودات (ROA) الذي يقيس الربحية، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف وكفاية رأس المال.

ويفسر الباحث هذه النتيجة:

➤ التزام المصارف المدروسة عموماً بالمحافظة على مستويات لنسبة الملاءة المالية أعلى مما هو مقرر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية وهي 8%.

➤ انخفاض استثمارات هذه المصارف انخفاضاً كبيراً خلال سنوات الدراسة، وذلك بسبب اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية والحرب على سورية، مما دفع المصارف التجارية إلى التشدد في منح التسهيلات الائتمانية والقروض والتخوف من الاستثمار في مثل هذه الظروف.

➤ حققت معظم المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة خسائر تشغيلية، وذلك نتيجةً للتشدد الكبير في عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية، إضافةً إلى ارتفاع مصاريفها التشغيلية بسبب التغيرات الكبيرة التي حدثت على مستوى القطاع المصرفي السوري في ظل الحرب على سورية.

➤ تأثر إيرادات المصارف المدروسة بشكل كبير بالحرب على سورية، إضافةً إلى صدور قرار مجلس النقد والتسليف 1088/م.ن/ب/4 بتاريخ 2014/2/26⁴، والذي أوجب إدراج فروقات تقييم مركز

¹ - دبيك، هاني (2015)، "العلاقة بين معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و ربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين" رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

² - غلامي، محمد، (2010)، "أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك - دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن.

³ - Ejoh, Ndifon, (2014), "The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, Nigeria".

⁴ - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 1088/م.ن/ب/4 بتاريخ 2014/2/26

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب الملاءة المالية وذلك ابتداءً من البيانات الموقوفة بتاريخ 2013/12/31، وبالتالي فإن مجمل الأرباح التي ظهرت لدى هذه المصارف خلال فترة الدراسة هي أرباح غير محققة ناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي، وبالرغم من أن ارتفاع هذه البند رقمياً ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصارف، إلا أن هذه الزيادة ليست ناجمة عن عمليات المصرف التشغيلية، ولا تُعبّر عن كفاءة في الأداء المالي لدى المصارف، إضافةً إلى تأثر هذه الأرباح بعدم استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية.

توقف عدد من فروع هذه المصارف عن العمل بسبب الظروف الاستثنائية التي شهدتها بعض المناطق نتيجةً للحرب على سورية، وهذا ما أثر سلباً على سير العملية المصرفية لديها.

ثانياً: الدراسة الإحصائية للقطاع المصرفي ككل يتبع منهجية PANEL DATA .

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وبغرض تحقيق أهداف الدراسة بخطوات منهجية صحيحة قام الباحث باستخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية PANEL DATA ، حيث تم جمع بيانات الدراسة من مجموعة من المصارف (11) مصرفاً لمدة زمنية معينة (8) سنوات، وتكتسب هذه النماذج أهميتها نظراً لأنها تأخذ في الحسبان أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، كما تتمتع نماذج PANEL DATA بالعديد من المزايا منها¹:

- التحكم في عدم تجانس التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المنفردة مقطعية أو زمنية.
- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية، وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات وزيادة الدقة في التنبؤ من خلال زيادة عدد المشاهدات.
- تأخذ البيانات الطولية ثلاثة أشكال رئيسة من النماذج وهي:
 - النموذج التجميعي: Pooled Regression Model (PRM)
 - نموذج التأثيرات الثابتة: Fixed Effects Model (FEM)
 - نموذج التأثيرات العشوائية: Random Effects Model (REM)

• النموذج التجميعي (Pooled Regression Model (PRM):

يعد هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير معاملات هذا النموذج، وتصاغ معادلة الانحدار للنموذج التجميعي على الشكل الآتي:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- | | |
|----------------------------|---------------------------------|
| y_{it} : المتغير التابع. | α : تمثل الثابت. |
| i : تمثل المصارف. | β : معامل الانحدار. |
| t : تمثل الفترة الزمنية. | ε : الخطأ المعياري. |

¹ -الجمال، زكريا يحيى، (2012) ، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل، العراق، العدد 21 ، ص:268 .

• نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM):

يهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية على حده (سلوك كل مصرف)، وذلك بجعل معلمة الحد الثابت في النموذج تختلف من مصرف لآخر مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل مصرف، ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للمصارف في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، ويمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من مصرف إلى آخر في المصارف محل الدراسة، ومن ثم فإن النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين المصارف المكونة لعينة الدراسة، ويصاغ نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل الآتي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \sum_{i=1}^n \alpha_i D_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

D_i : متغير وهمي للمصرف i يأخذ القيمة 1 إذا كان المراد معرفة الحد الثابت للمصرف المقصود والقيمة صفر إذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت لمصرف آخر، مع ملاحظة أن الخطأ العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك ارتباط ذاتي عبر الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LeastSquares Dummy Variable Model)، حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

• نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM):

يُعد نموذج التأثيرات العشوائية ملائماً في حالة وجود اختراق في شروط نموذج التأثيرات الثابتة، وتقوم فكرة نموذج التأثيرات العشوائية على معاملة الحد الثابت في النموذج كمتغير عشوائي بمعدل μ بمعنى أن:

$$\alpha_i = \mu + V_i$$

V_i : يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية للمصرف.

μ : يمثل المتغير العشوائي.

وبالتعويض عند الحد الثابت في النموذج التجميعي العام، يمكن صياغة المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y_{it} = \mu + V_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$W_{it} = V_i + \varepsilon_{it}$$

من خلال المعادلة السابقة يلاحظ أن النموذج يحتوي مركبتين للخطأ العشوائي هما V_i و ε_{it} حيث W_{it} الخطأ المركب والذي يساوي حاصل جمع مكونات الخطأ العشوائي، لذلك يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model)، ولهذا النموذج خواص رياضية تتمثل في مساواة متوسطات مكونات الخطأ للصفر، وثبات تبايناتها ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS))¹.

• اختبارات التحديد (اختيار النموذج الملائم للدراسة):

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تمّ الاعتماد على الاختبارين الآتيين²:
 - اختبار مضاعف Breusch- Pagan LM Lagrange: يقوم هذا الاختبار على المقاضلة بين كل من النموذج التجميعي وبين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، واختيار أفضل نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرات، فإذا كان LM عند مستوى معنوية أقل 0.05 فإننا نرفض فرضية H0 (النموذج التجميعي) ونقبل الفرضية H1 (نموذج التأثيرات العشوائية والثابتة).

وتُعطى فرضيات اختبار LM كالاتي:

H0: نقبل النموذج التجميعي.

H1: نقبل نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية.

- اختبار Hausman: يقوم هذا الاختبار على المقاضلة بين كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أقل 0.05 فإننا نرفض فرضية H0 (نموذج التأثيرات العشوائية) ونقبل الفرضية H1 (نموذج التأثيرات الثابتة).

¹ - Greene, W., H., 2012, "Econometrics Analysis", 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ.

² - William H. Greene, 2003, "Fifth Edition Econometric Analysis", New York University, Prentice Hall, PP. 283-305.

وُعطى فرضيات اختبار Hausman كالاتي:

- H0: نقبل نموذج التأثيرات العشوائية.

- H1: نقبل نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم (11) نتائج اختبار مضاعف LM للمفاضلة بين كل من النموذج التجميعي وبين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

النموذج	F	القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F	النموذج الملائم للدراسة
العائد على حقوق الملكية	1.53	0.45	التجميعي
العائد على الودائع	0.58	0.98	التجميعي
العائد على الموجودات	1.22	0.62	التجميعي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار $F < 0.05$ لنموذج (العائد على حقوق الملكية، العائد على الودائع، العائد على الموجودات) وعليه نقبل فرضية H0 ونرفض فرضية H1، أي نرفض نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية والنموذج الملائم هو النموذج التجميعي. وبما أنّ نتيجة اختبار مضاعف LM أظهرت أنّ النموذج التجميعي هو الأنسب من نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، فلا داعي لإجراء اختبار Hausman¹.

• الوصف الإحصائي للبيانات:

يوضح الجدول رقم (12) الوصف الإحصائي للبيانات:

الجدول رقم (12) الوصف الإحصائي للبيانات

	ROE	ROD	ROA	LIQ	CAR
Mean	0.08	0.10	0.03	0.91	0.44
Median	0.03	0.01	0.01	0.78	0.24
Maximum	0.59	0.55	0.36	4.28	3.13
Minimum	03.0-	-0.66	-0.13	0.28	070.
Std. Dev.	0.20	0.32	0.06	0.65	0.65
Skewness	-0.96	4.97	2.61	2.83	2.92
Kurtosis	11.08	29.80	12.58	11.14	10.34
Jarque-Bera	1,012.51	11,984.22	1,747.62	1,443.25	1,292.08
Probability	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

¹ - الملحق رقم (1) يبين اختبارات التحديد (اختيار النموذج الملائم للدراسة) للعائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات.

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ الآتي:

➤ تراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين 3% و 59%، ما يعني وجود تباين كبير بين المصارف المدروسة والناجم أساساً عن اختلاف حجم القطع البنوي، كما أنّ الارتفاع الكبير في معدل العائد على حقوق الملكية كان نتيجةً لانخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع كتلة الأرباح بالقطع البنوي، وهذا ما انعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الربحية لدى المصارف المدروسة، كما بلغ المتوسط الحسابي 8% وبانحراف معياري قدره 20% وهذا ما يؤكد على التباين الحاصل في الأداء وفق هذا المؤشر.

➤ تراوح معدل العائد على الودائع بين 66% - و 55%، مما يعني وجود تباين كبير بين المصارف المدروسة نتيجة اختلاف حصص هذه المصارف من حجم الودائع في القطاع المصرفي ككل إضافةً إلى اختلاف حجم الأرباح والتي جاءت معظمها من إعادة تقييم مركز القطع البنوي، كما بلغ المتوسط الحسابي 10% وبانحراف معياري قدره 32% وهذا ما يؤكد التباين الحاصل في الأداء وفق هذا المؤشر.

➤ تراوح معدل العائد على الموجودات بين 13% و 36%، ما يعني وجود تباين كبير بين المصارف المدروسة نتيجةً اختلاف حجم الموجودات، واختلاف حجم الأرباح والتي جاءت بمعظمها من إعادة تقييم القطع البنوي، كما بلغ المتوسط الحسابي 3% وبانحراف معياري قدره 6% وهذا ما يؤكد التباين الحاصل في الأداء وفق هذا المؤشر.

➤ تراوح معدل السيولة بين 28% و 428% وبمتوسط قدره 91% وبانحراف معياري قدره 65%، ويدل الارتفاع الحاصل في نسبة السيولة على سلوك المصارف المدروسة والمتجه نحو الانكماش في منح التسهيلات الائتمانية والقروض.

➤ تراوحت نسبة الملاءة المالية بين 7% و 313% وبمتوسط قدره 44% وبانحراف معياري قدره 65%، ويمكن تفسير الارتفاع الحاصل في نسبة الملاءة المالية بصدور قرار مجلس النقد والتسليف (1088/م.ن/ب4) تاريخ 2014/2/26 والذي أوجب إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب الملاءة المالية وذلك ابتداءً من البيانات الموقوفة بتاريخ 2013/12/31.

➤ هذا التذبذب الحاصل في متغيرات الدراسة أثر على التوزيع الطبيعي لهذه المتغيرات، فحسب القيمة الاحتمالية لاختبار جاركو بيرا البالغة 0 لكافة المتغيرات أنها أقل من 0.05 وهذا ما يدل على عدم وجود توزيع طبيعي للمتغيرات.

• الارتباط المتعدد بين المتغيرات:

يوضح الجدول رقم (13) الارتباط المتعدد بين المتغيرات:

الجدول رقم (13) درجات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	ROE	ROD	ROA	LIQ	CAR
ROE	1.00	0.29	0.64	0.19	0.07
ROD	0.29	1.00	0.70	0.72	0.48
ROA	0.64	0.70	1.00	0.60	0.39
LIQ	0.19	0.72	0.60	1.00	0.44
CAR	0.07	0.48	0.39	0.44	1.00

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

توفر نماذج PANEL خاصة تخفيض مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، والتي تُعدّ من المشاكل التي تؤثر على نتائج النموذج إذ يؤدي هذا الارتباط إلى اختفاء معنوية المعامل، ويتضح من خلال الجدول رقم (14) عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، حيث بلغ معامل الارتباط 0.44 بين نسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية.

• اختبار استقرار السلاسل الزمنية¹:

تُعد دراسة استقرار السلاسل الزمنية من الخطوات الهامة في تكوين نماذج PANEL، فمن المحدّات الأساسية لاختيار نموذج معين دون آخر هو درجة استقرار السلاسل الزمنية، حيث أن إجراء الانحدار باستخدام مستويات المتغيرات كما هي يؤدي إلى انحدار زائف، وعليه فإنّ دراسة استقرار السلاسل الزمنية شيء غاية في الأهمية، ومن أدوات اختبار الاستقرارية هو إجراء اختبار جذر الوحدة للفرق الأول لمتغيرات الدراسة، وعندما تكون المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ليس من المناسب تقدير معادلات الانحدار باستخدام مستوى المتغيرات لأنها غير مستقرة عند مستواها، وبالتالي فالتقدير سيؤدي إلى نتائج زائفة، والأفضل في هذه الحالة استخدام فروق المتغيرات في التقدير، إلا أنّ استخدام الفروق سيكون له ثمن وهو التضحية بالمعلومات الكامنة في مستوى المتغيرات، أي المعلومات التي تفيد على المدى البعيد، لأن الفروق تُعطي معلومات على المدى القصير، ولكن الطريقة المثلى التي يمكن استخدامها للاستفادة من معلومات المدى القصير والبعيد

¹تمّ إدراج جدول اختبار استقرار السلسلة الزمنية النهائي وبالتالي في حال تمّ إدراج جدول يوضح درجة استقرار المتغير عند الفرق الأول ثابت فهو غير مستقر عند المستوى.

معاً دون التضحية بأي منها هو دراسة العلاقة التوازنية على المدى البعيد بجانب العلاقة الديناميكية PANEL ARDL، وعليه يتوجب فحص العلاقة في النموذج فيما إذا كان هناك علاقة توازنية على المدى البعيد بجانب العلاقة الديناميكية في الأجل القصير، وهذا يتطلب إجراء اختبار التكامل المشترك KAO عن طريق فحص بواقي انحدار معادلة المدى الطويل، وهي معادلة انحدار متغيرات النموذج باستخدام مستوى المتغيرات، وإذا ظهرت بواقي الانحدار مستقرة فإن هذا يعني أن بين المتغيرات تكامل مشترك، مما يعني أن هناك علاقة توازنية على المدى البعيد وهذه العلاقة لا تتحقق على المدى القصير، أي هناك اختلال على المدى القصير ولكن يتم تصحيحه على المدى البعيد بمعدل معين كل فترة¹.

ويستخدم نموذج تصحيح الخطأ للتعرف على تقديرات النموذج على المدى البعيد، وكذلك على المدى القصير، إضافة إلى مُعدّل تصحيح اختلال التوازن في كل فترة. والاختبارات المثلى التي تحدد فيما إذا كانت السلسلة مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول هي اختبار ديكي فالر المطور (الموسع) ADF، كما يمكن استخدام اختبار فيليبس _ بيرون PP، حيث يقوم اختبار ADF على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي AR بينما يقوم اختبار PP على افتراض أكثر شمولية، وهو أن السلسلة متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي للأوساط المتحركة المتكاملة Autoregressive Integrated Moving Average – ARIMA، وعند عدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP، حيث أن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل من اختبار ADF، وخاصةً عندما يكون حجم العينة صغير أو هناك تضارب في نتائج الاختبارين².

¹- أدريوش، دحماني محمد، (2014)، "الاقتصاد القياسي"، جامعة جيلالي ليايس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، ص: 130-133.

²- المرجع السابق نفسه، ص: 160.

حيث يوضح الجدول رقم (14) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير نسبة السيولة:

الجدول رقم (14) نتائج اختبار استقرار نسبة السيولة

Panel unit root test: Summary				
Series: D(LIQ)				
Date: 04/29/19 Time: 11:58				
Sample: 2011Q1 2018Q4				
Exogenous variables: None				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Cross-				
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-10.9084	0.0000	11	319
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	150.103	0.0000	11	319
PP - Fisher Chi-square	240.271	0.0000	11	330

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أنّ كافة الاختبارات تشير إلى أنّ المتغير مستقر عند الفرق الأول.

ويوضح الجدول رقم (15) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير نسبة الملاءة المالية:

الجدول رقم (15) نتائج اختبار استقرار نسبة الملاءة المالية

Panel unit root test: Summary				
Series: (CAR)				
Date: 04/29/19 Time: 12:01				
Sample: 2011Q1 2018Q4				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Cross-				
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.5411	0.0000	11	319
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.7225	0.0000	11	319
ADF - Fisher Chi-square	160.820	0.0000	11	319

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (15) أنّ كافة الاختبارات تشير إلى أنّ المتغير مستقر عند المستوى.

ويوضح الجدول رقم (16) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (16) نتائج اختبار استقرار معدل العائد على حقوق الملكية

Panel unit root test: Summary				
Series: D (ROE)				
Date: 04/29/19 Time: 11:41				
Sample: 2011Q1 2018Q4				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Cross-				
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.84202	0.0022	11	330
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.65128	0.0040	11	330
ADF - Fisher Chi-square	36.7980	0.0249	11	330
PP - Fisher Chi-square	40.0145	0.0108	11	341

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (16) أنّ كافة الاختبارات تشير إلى أنّ المتغير مستقر عند الفرق الأول.

كما يوضح الجدول رقم (17) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير العائد على الودائع:

الجدول رقم (17) نتائج اختبار استقرار معدل العائد على الودائع

Panel unit root test: Summary				
Series: D (ROD)				
Date: 04/29/19 Time: 11:52				
Sample: 2011Q1 2018Q4				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Cross-				
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.75902	0.0393	11	330
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.50971	0.0060	11	330
ADF - Fisher Chi-square	34.9916	0.0388	11	330
PP - Fisher Chi-square	38.0138	0.0183	11	341

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (17) أنّ كافة الاختبارات تشير إلى أنّ المتغير مستقر عند الفرق الأول.

ويوضح الجدول رقم (18) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغير العائد على الموجودات:

الجدول رقم (18) نتائج اختبار استقرار معدل العائد على الموجودات

Panel unit root test: Summary				
Series: D (ROA)				
Date: 04/29/19 Time: 11:54				
Sample: 2011Q1 2018Q4				
Exogenous variables: Individual effects				
User-specified lags: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Cross-				
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.03598	0.0209	11	330
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.65520	0.0040	11	330
ADF - Fisher Chi-square	36.3340	0.0280	11	330
PP - Fisher Chi-square	39.9804	0.0109	11	341

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (18) أنّ كافة الاختبارات تشير إلى أنّ المتغير مستقر عند الفرق الأول.

من خلال نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية يلاحظ أنّه يوجد اختلاف في درجات استقرار السلاسل الزمنية، وهذا ما دفع إلى تطبيق نموذج PANEL ARDL والذي يتضمن الخطوات الآتية:

1. التأكد من وجود ارتباط مقطعي بين وحدات الدراسة ويتم الكشف عنها من خلال اختبار CROSS SECTIONAL DEPENDNECE في حال كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لهذا الاختبار أقل من 0.05 ما يعني وجود مشكلة ارتباط مقطعي بين المصارف وضرورة اللجوء إلى تطبيق نموذج PANEL ARDL.

2. اختبار التكامل المشترك لكل نموذج للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

3. نموذج PANEL ARDL والتأكد من وجود علاقة قصيرة الأجل من خلال معامل تصحيح الخطأ والذي يمكن الاعتماد عليه في حساب الفترة اللازمة للعودة إلى العلاقة طويلة الأجل.

• اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية:

يوضح الجدول رقم (19) نتائج اختبارات العلاقات الارتباطية بين الوحدات المقطعية لنسبة السيولة:

الجدول رقم (19) نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة السيولة

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	1208.228	0.0000
Pesaran scaled LM	109.9559	0.0000
Bias-corrected scaled LM	109.7785	0.0000
Pesaran CD	33.55074	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (19) أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لهذه الاختبارات أقل من 0.05 ما يعني أن سيولة أي مصرف من المصارف المدروسة ترتبط بسيولة باقي المصارف، وهذا ما يتوافق مع الارتباط الكبير في العلاقات بين المصارف السورية.

حيث يؤثر رصيد عمليات المقاصة لدى المصارف التجارية على سيولة كل مصرف على حده، فتزداد إذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى المصرف المركزي نتيجةً لتسوية حساباته مع المصارف الأخرى العاملة في ذات البلد¹. فإما أن تكون للمصرف سيولة فائضة تغطي حاجته أو أن يلجأ إلى المصارف الأخرى ذات سيولة فائضة لتمويله.

ويفسر الباحث هذه النتيجة على أنه في هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة للمصرف إضافةً إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى المصرف المركزي مما يزيد من أرصده النقدية، كما أنّ عمليات المقاصة تجري على مستوى الجهاز المصرفي ككل، وهذا يؤدي إلى إحداث تغير في مستوى السيولة المتاحة بين المصارف التجارية دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف الواحد فإن حجم السيولة المتوفرة يتأثر نتيجةً لعمليات المقاصة.

كما أنّ بسط نسبة السيولة وفقاً للقرار رقم (588/م ن /ب4) لعام 2009² الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، يحتوي على أرصدة لدى المصارف وإيداعات لدى المصارف، حيث أنّ هذه الأرصدة والإيداعات شكلت وسطياً ما يقارب 67% من بسط نسبة السيولة

¹ - عبد السادة، ميثاق، وآخرون، (2008) "تقييم الأداء المصرفي بالاعتماد على تحليل نسب السيولة والربحية"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الأول.

² - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 588/م ن/ب 4 بتاريخ 2009/11/22

للقطاع المصرفي ككل خلال فترة الدراسة¹، وهذا أيضاً يفسر أن سيولة مصرف ترتبط بسيولة باقي المصارف.

يوضح الجدول رقم (20) نتائج اختبارات العلاقات الارتباطية بين الوحدات المقطعية لنسبة الملاءة المالية:

الجدول رقم (20) نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لنسبة الملاءة المالية

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	496.3616	0.0000
Pesaran scaled LM	42.08218	0.0000
Bias-corrected scaled LM	41.90476	0.0000
Pesaran CD	17.74064	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (20) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لهذه الاختبارات أقل من 0.05 ما يعني أن الملاءة المالية لمصرف ترتبط بالملاءة المالية لباقي المصارف، وهذا ما يتوافق مع الارتباط الكبير في العلاقات بين المصارف السورية.

ويفسر الباحث هذه النتيجة بأنّ مقام نسبة الملاءة المالية المحسوب وفقاً للقرار رقم (253/م ن/ب/4) لعام 2007 يحتوي على الموجودات المثقلة بالمخاطر الائتمانية + الحسابات خارج الميزانية المثقلة والتي تحسب وفقاً للنموذجين 4/ و 3/ المرفقين بهذا القرار، حيث أن هذه النماذج تحتوي على بند يخص المصارف التجارية الخاصة والذي يتكون من الحسابات الآتية: (حسابات جارية، حسابات لأجل، قروض وسلف، شهادات ايداع مشتراة من المصارف التجارية الخاصة محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، فوائد محققة غير مستحقة القبض عن هذه الحسابات)²، إضافةً للمخاطر خارج الميزانية فيما يخص (الكفالات المعطاة للمصارف والاعتمادات المستندية المثبته للتصدير بطلب من المصارف)، ومخاطر السوق التي تظهر في مقام نسبة الملاءة المالية تتضمن بشكل رئيس كلاً من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات تؤثر على المصرف والقطاع المصرفي ككل بأن واحد ولكن بنسب متفاوتة، كما أن المصارف المدروسة تخضع لقرارات موحدة صادرة عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف، لاسيما فيما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال ونسبة الملاءة

¹ - البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy.

² - الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 253/م ن/ب/4 بتاريخ 2007/1/24 <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

المالية لهذه المصارف، وهذا ما يفسر أن الملاءة المالية لمصرف ترتبط بالملاءة المالية لباقي المصارف.

يوضح الجدول رقم (21) نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لمعدل العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (21) نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لمعدل العائد على حقوق الملكية

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	722.1521	0.0000
Pesaran scaled LM	63.61045	0.0000
Bias-corrected scaled LM	63.43303	0.0000
Pesaran CD	25.83145	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (21) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لهذه الاختبارات أقل من 0.05 ما يعني أن معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف يرتبط بمعدلات العائد على حقوق الملكية لباقي المصارف، وهذا ما يتوافق مع الارتباط الكبير في العلاقات بين المصارف السورية.

ويفسر الباحث هذه النتيجة لكون المصارف المدروسة تخضع لقرارات موحدة صادرة عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف، لاسيما فيما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال، حيث صدر القانون رقم 3 لعام 2010 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001، والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن الحد الأدنى لرأس المال المصارف التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية، ليصبح 10 مليارات ليرة سورية بدلاً من مليار ونصف ليرة سورية، كما أن القطع الأجنبي الناجم عن اكتتابات المساهمين بالعملة الأجنبية كان تقريباً متساوياً نتيجة التزام المصارف المدروسة بالقوانين المذكورة أعلاه والذي تراوح بين 30_50 مليون دولار، حيث نصت المادة الثالثة من القانون رقم 3 لعام 2010 على تعديل الفقرة (ج) من المادة (9) من القانون رقم 28 لعام 2001، بحيث تصبح: (في جميع الأحوال يجب ألا تتجاوز نسبة تملك غير السوريين - 49% - تسعاً وأربعين بالمئة من رأس المال المصرف ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف زيادة هذه النسبة لتصل إلى - 60% - ستين بالمئة شريطة أن تكون الحصة الأكبر

لشريك الاستراتيجي¹، وبالتالي فإن حجم الأرباح الناتجة عن تقييم هذا القطع كانت متساوية إلى حدٍ كبير بين المصارف المدروسة.

كما يوضح الجدول رقم (22) نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لمعدل العائد على الودائع:

الجدول رقم (22) نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لمعدل العائد على الودائع

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	1154.782	0.0000
Pesaran scaled LM	104.8601	0.0000
Bias-corrected scaled LM	104.6827	0.0000
Pesaran CD	33.41141	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (22) أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لهذه الاختبارات أقل من 0.05 ما يعني أنّ معدل العائد على الودائع لمصرف يرتبط بمعدل العائد على الودائع لباقي المصارف، وهذا ما يتوافق مع الارتباط الكبير في العلاقات بين المصارف السورية.

ويفسر الباحث هذه النتيجة لكون حجم الودائع لدى المصارف يتأثر بسعر الفائدة التي تضعها المصارف الأخرى على ودائعها، فعند قيام أحد المصارف برفع سعر الفائدة على الودائع سيكوّن عامل جذب للإيداع لديه والعكس صحيح، ويكون لذلك أثر في الإقبال على الإيداع لدى المصارف الأخرى، وبالتالي على حجم الودائع لديها.

وكما يوضح الجدول رقم (23) نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لمعدل العائد على الموجودات.

الجدول رقم (23) نتائج اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لمعدل العائد على الموجودات

Test	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	834.6078	0.0000
Pesaran scaled LM	74.33269	0.0000
Bias-corrected scaled LM	74.15527	0.0000
Pesaran CD	28.02316	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

¹ مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية:

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

يتضح من خلال الجدول رقم (23) أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لهذه الاختبارات أقل من 0.05 ما يعني أنّ معدل العائد على الموجودات لمصرف يرتبط بمعدل العائد على الموجودات لباقي المصارف، وهذا ما يتوافق مع الارتباط الكبير في العلاقات بين المصارف السورية. ويفسر الباحث هذه النتيجة لكون حجم القروض والتسهيلات الائتمانية لدى المصارف يتأثر بسعر الفائدة التي تضعها المصارف الأخرى على قروضها وتسهيلات الائتمانية، ونظراً لكون القروض والتسهيلات الائتمانية تشكل الحجم الأكبر من نشاطه التشغيلي فإنّ قيام أحد المصارف بتخفيض سعر الفائدة على قروضه وتسهيلاته الائتمانية سيؤدي ذلك إلى جذب المزيد من العملاء ومنح تسهيلات أكبر على حساب المصارف الأخرى وبالتالي سيؤثر في عوائدها من القروض والتسهيلات الائتمانية، وذلك لأن القروض والتسهيلات الائتمانية تكون ضمن السوق المحلية في الجهاز المصرفي السوري.

• اختبار التكامل المشترك:

يهدف اختبار التكامل المشترك إلى التأكد فيما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتتنوع الاختبارات الممكنة تطبيقها ولعلّ من أهمها اختبار KAO للتكامل المشترك ففي حال كانت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار أقل من 0.05 ما يعني وجود هذه العلاقة ويوضح الجدول رقم (24) نتائج اختبار التكامل المشترك بين نسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية والعائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (24) نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك بين (السيولة، الملاءة المالية، العائد على حقوق الملكية)

t-Statistic		Prob.
ADF	-3.005164	0.0013
Residual variance	0.024950	
HAC variance	0.014244	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (24) وجود علاقة تكامل مشترك بين العائد على حقوق الملكية، نسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.0013 وهي أقل من 0.05.

كما يوضح الجدول رقم (25) نتائج اختبار التكامل المشترك بين العائد على الودائع، نسبة السيولة، نسبة الملاءة المالية:

الجدول رقم (25) نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك بين (السيولة، الملاءة المالية، العائد على الودائع)

t-Statistic		Prob.
ADF	-6.282236	0.0000
Residual variance	0.031596	
HAC variance	0.016777	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (25) وجود علاقة تكامل مشترك بين العائد على الودائع، نسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.0000 وهي أقل من 0.05.

وفي النهاية يوضح الجدول رقم (26) نتائج اختبار التكامل المشترك بين العائد على الموجودات، نسبة السيولة، نسبة الملاءة المالية:

الجدول رقم (26) نتائج اختبار KAO للتكامل المشترك بين (السيولة، الملاءة المالية، العائد على الموجودات)

t-Statistic		Prob.
ADF	-2.618107	0.0044
Residual variance	0.001490	
HAC variance	0.000470	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (26) وجود علاقة تكامل مشترك بين العائد على الموجودات، نسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار 0.0044 وهي أقل من 0.05.

• نتائج نموذج PANEL ARDL:

يوضح الجدول رقم (27) نتائج نموذج PANEL ARDL للعلاقة بين نسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية والعائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (27) نتائج نموذج PANEL ARDL (السيولة، الملاءة المالية، العائد على حقوق الملكية)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LIQ	0.115977	0.021079	5.502116	0.0000
CAR	-0.238355	0.049280	-4.836789	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.330573	0.045323	-7.293737	0.0000
D(LIQ)	0.248791	0.225883	1.101417	0.2716
D(LIQ(-1))	0.288125	0.255387	1.128187	0.2602
D(CAR)	0.163837	0.150198	1.090806	0.2763
D(CAR(-1))	-1.003636	0.305819	-3.281801	0.0012
C	0.027143	0.022307	1.216774	0.2247
Mean dependent var	-0.002158	S.D. dependent var		0.161569
S.E. of regression	0.136005	Akaike info criterion		-1.749214
Sum squared resid	5.253240	Schwarz criterion		-1.002830
Log likelihood	375.8616	Hannan-Quinn criter.		-1.452189

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

من خلال الجدول رقم (27) يلاحظ الآتي:

➤ على المدى قصير الأجل لا يوجد أثر للسيولة في العائد على حقوق الملكية في المصارف المدروسة، في حين يتحول إلى أثر إيجابي على المدى طويل الأجل، أي أنّ كل زيادة بمقدار 1% في نسبة السيولة يؤدي إلى زيادة بمقدار 0.12%.

➤ يوجد أثر معنوي سلبي لنسبة الملاءة المالية في معدل العائد على حقوق الملكية على المدى قصير الأجل، حيث أنّ نمو بمقدار 1% في نسبة الملاءة المالية سيؤدي إلى انخفاض النمو بمقدار 1% في معدل العائد على حقوق الملكية، وبقيّ ذات الأثر السلبي على المدى طويل الأجل إلا أنّ أثرها ينقلص فزيادة بمقدار 1% في نسبة الملاءة المالية سيؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.24% على المدى الطويل الأجل.

➤ بلغ معامل تصحيح الخطأ 0.33 - أي أنّ 33% من الأخطاء تصحح كل ربع وتحتاج المصارف المدروسة للوصول للعلاقة طويلة الأجل ما يقارب 3 أرباع ما يدل على انخفاض قدرة المصارف المدروسة على الموازنة بين سيولته وربحيته وملاءتها المالية.

من خلال الجدول رقم (27) يمكن صياغة معادلة أثر السيولة والملاءة المالية في العائد على حقوق الملكية على المدى طويل الأجل:

$$ROE = 0.12 LIQ - 0.24 CAR$$

ويوضح الجدول رقم (28) نتائج اختبار WALS :

الجدول رقم (28) نتائج اختبار WALS لنموذج (السيولة، الملاءة المالية، العائد على حقوق الملكية)،

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	24.36506	2, 284	0.0000
Chi-square	48.73012	2	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (28) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لكلا الاختبارين أقل من 0.05 ما يعني وجود أثر معنوي لكل من السيولة والملاءة المالية مجتمعين في العائد على حقوق الملكية. كما يوضح الجدول رقم (29) نتائج نموذج PANEL ARDL للعلاقة بين نسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية والعائد على الودائع:

الجدول رقم (29) نتائج نموذج PANEL ARDL (السيولة، الملاءة المالية، العائد على الودائع)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LIQ	0.027355	0.024553	1.114124	0.0462
CAR	-0.246683	0.083751	-2.945435	0.0035
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.238027	0.037858	-6.287326	0.0000
D(LIQ)	0.202938	0.096615	2.100481	0.0366
D(LIQ(-1))	0.019177	0.043053	0.445420	0.6564
D(CAR)	-0.278540	0.151186	-1.842361	0.0465
D(CAR(-1))	-0.195495	0.122009	-1.602307	0.1102
C	0.054476	0.039988	1.362297	0.1742
Mean dependent var	4.24E-05	S.D. dependent var		0.213221
S.E. of regression	0.163074	Akaike info criterion		-3.177740
Sum squared resid	7.552432	Schwarz criterion		-2.431356
Log likelihood	627.2822	Hannan-Quinn criter.		-2.880715

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

من خلال الجدول رقم (29) يلاحظ الآتي:

➤ يوجد أثر إيجابي للسيولة في العائد على الودائع في المصارف المدروسة على المدى قصير الأجل ويستمر هذا الأثر على المدى الطويل الأجل، حيث أن كل زيادة بمقدار 1% في نسبة السيولة يؤدي إلى زيادة بمقدار 0.03%.

➤ يوجد أثر معنوي سلبي لنسبة الملاءة المالية في معدل العائد على الودائع على المدى قصير الأجل حيث أن نمو بمقدار 1% في نسبة كفاية رأس المال سيؤدي إلى انخفاض بمقدار 0.28% في

معدل العائد على الودائع، ويبقى ذات الأثر السلبي على المدى طويل الأجل إلا أن أثرها يتقلص فزيادة بمقدار 1% في نسبة الملاءة المالية ستؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الودائع بمقدار 0.25%.

➤ بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.24 أي أن 24% من الأخطاء تصحح كل ربع ويحتاج القطاع المصرفي للوصول للعلاقة طويلة الأجل ما يقارب سنة، ما يدل على انخفاض قدرة المصارف على الموازنة بين سيولتها وربحياتها وملاءتها المالية.

من خلال الجدول رقم (29) يمكن صياغة معادلة أثر السيولة والملاءة المالية في العائد على الودائع على المدى الطويل الأجل:

$$ROD = 0.03 LIQ - 0.25 CAR$$

ويوضح الجدول رقم (30) نتائج اختبار WALS :

الجدول رقم (30) نتائج اختبار WALS لنموذج (السيولة، الملاءة المالية، معدل العائد على الودائع)

Test Statistic	Value	Probability
F-statistic	5.783200	0.0035
Chi-square	11.56640	0.0031

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (30) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لكلا الاختبارين أقل من 0.05 ما يعني وجود أثر معنوي لكل من السيولة والملاءة المالية مجتمعين في العائد على الودائع.

كما يتضح من خلال الجدول رقم (31) نتائج نموذج PANEL ARDL للعلاقة بين نسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية والعائد على الموجودات:

الجدول رقم (31) نتائج نموذج PANEL ARDL (السيولة، الملاءة المالية، العائد على الموجودات)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LIQ	0.159853	0.018362	8.705602	0.0000
CAR	-0.391577	0.056053	-6.985870	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.275178	0.064732	-4.251016	0.0000
D(LIQ)	0.036827	0.025300	1.455607	0.0468
D(LIQ(-1))	0.049107	0.045766	1.072990	84300.
D(CAR)	0.022370	0.035067	0.637935	0.5241
D(CAR(-1))	-0.244290	0.062865	-3.885964	0.0001
C	0.018896	0.015649	1.207460	0.2284
Mean dependent var	-0.000175	S.D. dependent var		0.042504
S.E. of regression	0.024898	Akaike info criterion		-4.198717
Sum squared resid	0.155594	Schwarz criterion		-3.090118
Log likelihood	839.9741	Hannan-Quinn criter.		-3.757548

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

من خلال الجدول رقم (31) يلاحظ الآتي:

➤ يوجد أثر إيجابي للسيولة في العائد على الموجودات في المصارف المدروسة على المدى القصير الأجل ويستمر هذا الأثر على المدى الطويل الأجل، حيث أن كل زيادة بمقدار 1% في نسبة السيولة يؤدي إلى زيادة بمقدار 0.16%.

➤ يوجد أثر معنوي سلبي لنسبة الملاءة المالية في معدل العائد على الموجودات على المدى القصير الأجل حيث أن نمو بمقدار 1% في نسبة الملاءة المالية سيؤدي إلى انخفاض النمو في معدل العائد على الموجودات بمقدار 0.24%، ويزداد هذا الأثر السلبي على المدى طويل الأجل فزيادة بمقدار 1% في نسبة الملاءة المالية سيؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بمقدار 0.40%.

➤ بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.28 أي أن 28% من الأخطاء تصحح كل ربع ويحتاج القطاع المصرفي للوصول للعلاقة طويلة الأجل إلى أقل من سنة بقليل، ما يدل على انخفاض قدرة المصارف على الموازنة بين سيولته وربحيته وملاءتها المالية.

من خلال الجدول رقم (31) يمكن صياغة معادلة أثر السيولة والملاءة المالية في العائد على الموجودات على المدى الطويل الأجل:

$$ROA = 0.16 LIQ - 0.40 CAR$$

كما يوضح الجدول رقم (32) نتائج اختبار WALS :

الجدول رقم (32) نتائج اختبار WALS لنموذج (السيولة، الملاءة المالية، العائد على الموجودات)

Test Statistic	Value	Probability
F-statistic	5.783200	0.0035
Chi-square	11.56640	0.0031

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (32) أن القيمة الاحتمالية المقابلة لكلا الاختبارين أقل من 0.05 ما يعني وجود أثر معنوي لكل من السيولة والملاءة المالية مجتمعين في العائد على الموجودات.

من خلال الجداول رقم (27) و(29) و(31) يلاحظ الآتي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الأداء المالي متمثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية، العائد على الودائع، العائد على الموجودات) للمصارف المدروسة وكان هذا الأثر إيجابياً.

ويفسر الباحث هذه النتيجة:

➤ احتساب أرباح وخسائر إعادة تقييم القطع البنوي في حساب الأرباح والخسائر، حيث أن ارتفاع هذا البند رقمياً ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصارف، كما أن هذه الأرباح غير خاضعة للضريبة وغير قابلة للتوزيع، حيث أنها لم تتجم عن عمليات المصارف التشغيلية.

➤ صدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1101/م/ن/ب4 تاريخ 2/4/2014 المعدل للمادتين الثانية والثالثة من القرار رقم 501/م/ن/ب4 تاريخ 2009/5/10، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة الأولى لهذا القرار على ألا يتخطى مجموعة ايداعات وتوظيفات المصرف وارتباطاته المالية الناشئة عن بنود داخل الميزانية مع مجموعته المصرفية، بما في ذلك الأوراق المالية الصادرة عن تلك المجموعة نسبة 100% من أمواله الخاصة الصافية، إذ أنه ونتيجةً لاضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية أدى إلى ارتفاع المخاطر التشغيلية والائتمانية، مما دفع المصارف التجارية إلى التشدد في منح التسهيلات الائتمانية والقروض والتخوف من الاستثمار في مثل هذه الظروف، وما رافقها من ارتفاع في نسبة القروض غير المنتجة (المتعثرة) ومحاولة معظم المصارف تخفيض خسائرها التشغيلية، وتحصيل أكبر قدر ممكن من محفظة تسهيلات الائتمانية المتعثرة، وبالمقابل توجهت هذه المصارف إلى ايداع أموالها لدى مصارف خارجية، حيث شهد هذا البند _ايداعات لدى المصارف_ ارتفاعاً ملحوظاً في ميزانيات المصارف التجارية عموماً خلال فترة الدراسة والناجم أساساً عن

الإيداعات لدى مصارف خارجية، وحصولها بالمقابل على عوائد من هذه الإيداعات، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصارف، والجدير بالذكر أن بند الإيداعات لدى المصارف يدخل في بسط نسبة السيولة عند حسابها وفقاً للقرار رقم (588/م ن/ب4) لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، وبالتالي فإن ارتفاع هذا البند يعني ارتفاع نسبة السيولة.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في الأداء المالي متمثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية، العائد على الودائع، العائد على الموجودات) للمصارف المدروسة وكان هذا الأثر إيجابياً.

ويفسر الباحث هذه النتيجة:

➤ حققت معظم المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة خسائر تشغيلية، وذلك نتيجةً للتشدد الكبير في عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية، إضافةً إلى ارتفاع مصاريفها التشغيلية بسبب ارتفاع نسبة المؤونات التي قامت باقتطاعها لتفادي ارتفاع المخاطر الائتمانية الناجمة عن تعثر الديون، الأمر الذي انعكس إيجاباً على المصاريف التشغيلية نتيجة تكوين مؤونات للتخفيف من المخاطر الائتمانية.

➤ تأثر إيرادات المصارف المدروسة بشكل كبير بالحرب على سورية، إضافةً إلى صدور قرار مجلس النقد والتسليف 1088/م.ن/ب4 بتاريخ 2014/2/26، والذي أوجب إدراج فروقات تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب الملاءة المالية وذلك ابتداءً من البيانات الموقوفة بتاريخ 2013/12/31، وبالتالي فإن مجمل الأرباح التي ظهرت لدى هذه المصارف خلال فترة الدراسة هي أرباح غير محققة ناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي، وبالرغم من أن ارتفاع هذا البند رقمياً ينعكس بشكل إيجابي على ربحية المصارف، إلا أن هذه الزيادة ليست ناجمة عن عمليات المصرف التشغيلية، ولا تُعبّر عن كفاءة في الأداء المالي لدى المصارف، إضافةً إلى تأثر هذه الأرباح بعدم استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية.

➤ توقف عدد من فروع هذه المصارف عن العمل بسبب الظروف الاستثنائية التي شهدتها بعض المناطق نتيجةً للحرب على سورية، وهذا ما أثر سلباً على سير العملية المصرفية لديها.

• عدد فترات التباطؤ المثلى:

يقوم مفهوم فترة التباطؤ على الفترة الزمنية اللازمة لحصول أثر متغير في آخر، والجدول رقم (33) يوضح عدد فترات التباطؤ المثلى لنموذج (نسبة السيولة، نسبة الملاءة المالية، العائد على حقوق الملكية):

الجدول رقم (33) عدد فترات التباطؤ لنموذج (السيولة- الملاءة المالية -العائد على حقوق الملكية)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-375.1870	NA	0.001986	2.292043	2.326580	2.305819
1	546.8893	1821.799	7.85e-06	-3.241754	-3.103605*	-3.186648
2	566.2605	37.9206*	7.37e-06*	-3.3046*	-3.062849	-3.208*

* يمثل اختيار الاختبار لعدد فترات التباطؤ وكلما زاد عدد الاختبارات التي اختارت ذات فترة التباطؤ فيمكن اعتمادها من قبل الباحث.

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (33) أنّ معظم المعايير أشارت إلى أنّ عدد فترات التباطؤ المثلى هو 2، ما يعني احتمالية ظهور أثر متغير في آخر بعد ربعين.

كما يوضح الجدول رقم (34) عدد فترات التباطؤ المثلى لنموذج (نسبة السيولة، نسبة الملاءة المالية، العائد على الودائع):

الجدول رقم (34) عدد فترات التباطؤ المثلى لنموذج (السيولة- الملاءة المالية -العائد على الودائع)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-396.2574	NA	0.002257	2.419742	2.454279	2.433518
1	533.3176	1836.615	8.52e-06	-3.159501	-3.021352	-3.104395
2	610.2844	150.6682*	5.64e-06*	-3.57142*	-3.32966*	-3.47498*

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (34) أنّ معظم المعايير أشارت إلى أنّ عدد فترات التباطؤ المثلى هو 2، ما يعني احتمالية ظهور أثر متغير في آخر بعد ربعين.

ويوضح الجدول رقم (35) عدد فترات التباطؤ المثلى لنموذج (نسبة السيولة، نسبة الملاءة المالية، العائد على الموجودات):

الجدول رقم (35) عدد فترات التباطؤ المثلى لنموذج (السيولة- الملاءة المالية-العائد على الموجودات)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	122.5641	NA	9.72e-05	-0.724631	-0.690094	-0.710854
1	1032.473	1797.759	4.14e-07	-6.184682	-6.046534	-6.129577
2	1108.151	148.145*	2.76e-07*	-6.58879*	-6.34703*	-6.49235*

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (35) أنّ كافة المعايير أشارت إلى أنّ عدد فترات التباطؤ المثلى هو 2، ما يعني احتمالية ظهور أثر متغير في آخر بعد ربعين.

• اختبار السببية:

يوضح اختبار السببية اتجاه العلاقة (من اتجاه واحد، أو اتجاهين، أو عدم وجود علاقة سببية بينهما) وتمّ دراستهما على أساس عدد فترات التباطؤ المثلى التي تمّ إيجادها في المرحلة السابقة حسب اختبار عدد فترات التباطؤ المثلى.

الجدول رقم (36) اختبار السببية بين (السيولة- الملاءة المالية-العائد على حقوق الملكية)

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob.
LIQ does not Granger Cause ROE	330	0.62749	0.0346
ROE does not Granger Cause LIQ		0.01494	0.9852
CAR does not Granger Cause ROE	330	9.27765	0.0001
ROE does not Granger Cause CAR		5.71922	0.0036

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

يتضح من خلال الجدول رقم (36) وجود علاقة من اتجاهين بين العائد على حقوق الملكية ونسبة الملاءة المالية من ناحية، في حين يتضح أنّه يوجد علاقة من اتجاه واحدة تتجه من نسبة السيولة نحو معدل العائد على حقوق الملكية.

ويفسر الباحث هذه النتيجة لكون الملاءة المالية والمحسوبة وفقاً للقرار رقم (253/م ن/ب/4) لعام 2007، يحتوي بسطها على بنود حقوق الملكية وهي رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة.

وفيما يخص العلاقة بين السيولة وحقوق الملكية فإنها تظهر نتيجة اكتتاب المساهمين برأس مال المصرف سواءً عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، خلافاً للزيادة الحاصلة في رأس المال من خلال الأسهم المجانية والناجمة عن توزيع الأرباح كأسهم مجانية، فإنها لا تؤثر في سيولة المصرف التجاري، حيث أنه لا يترتب على هذه العملية أثر نقدي ويتضح ذلك

من خلال المعالجة المحاسبية لهذه العملية والتي تتم بانتقال قيمة الأسهم المجانية من حساب الأرباح المدورة إلى حساب رأس المال المدفوع.

حيث أنه خلال فترة الدراسة _ وبهدف الالتزام بتوجيهات مصرف سورية المركزي_ أصدر مصرف سورية والخليج بتاريخ 2015/10/12 أسهم للاكتتاب في سوق دمشق للأوراق المالية، لمعالجة التجاوزات الحاصلة في الضوابط الاحترازية عند انخفاض نسبة ملاءته المالية إلى ما دون النسبة المعيارية 8%¹. لذلك عمل المصرف على زيادة رأس ماله بمقدار 7 مليارات ل.س، بناءً على القرار الصادر عن هيئة الأوراق المالية 116 /م تاريخ -2015/10/11، حيث تم منح المصرف فترة للاكتتاب على أسهم الزيادة ممتدة من 2015/11/22 ولغاية 2015/12/13 .

كما قام مصرف فرنسبنك_ سورية بإصدار أسهم جديدة للاكتتاب في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك وفق القانون رقم (3) لعام 2010 والذي ألزم المصارف برفع رأس مالها من 1.5 مليار ل.س إلى 10 مليارات ل.س، حيث قام بطرح 7000000 سهم بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد بموجب القرار الصادر عن هيئة الأوراق المالية 822 /م تاريخ -2011/06/14².

يوضح الجدول رقم (37) العلاقة السببية بين العائد على الودائع نسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية:

الجدول رقم (37) اختبار السببية بين (العائد على الودائع-نسبة السيولة-نسبة الملاءة المالية)

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob.
LIQ does not Granger Cause ROD	330	33.6493	0.0061
ROD does not Granger Cause LIQ		9.68481	0.0114
CAR does not Granger Cause ROD	330	20.3406	0.0427
ROD does not Granger Cause CAR		50.1967	0.0098

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (37) وجود علاقة من اتجاهين بين العائد على الودائع ونسبة الملاءة المالية من ناحية، وبين نسبة السيولة والعائد على الودائع من ناحية أخرى.

ويفسر الباحث هذه النتيجة لكون سيولة المصارف التجارية ليست ثابتة وهي في حالة تغير مستمر بسبب مجموعة من العوامل التي تؤثر بها، ومن بين هذه العوامل عمليات السحب والإيداع على الودائع، فعند قيام أحد المصارف بجذب واستقطاب الودائع من خلال عمليات التسويق كرفع معدل

¹ - قائمة المركز المالي الخاصة بمصرف سورية والخليج في الربع الأول لعام 2015 ، والمفصح عنها بتاريخ 2015/8/11 ، والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy

² - قائمة المركز المالي الخاصة بمصرف فرنسبنك_ سورية في الربع الأول لعام 2012 ، والمفصح عنها بتاريخ 2015/04/14 ، والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy

الفائدة عليها سيكون ذلك حافزاً لزيادة الودائع والعكس صحيح، وهذا ما سيحدث أثراً على الودائع لدى المصارف الأخرى، حيث أنّ عمليات السحب من الودائع تؤدي إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات المصرف التجاري في خزائنه أو لدى البنك المركزي وبالتالي تقلص سيولته، وفي الجهة المقابلة لذلك فإن عمليات الإيداع النقدي وتعمل على رفع سيولة المصرف التجاري.

وفيما يخص العلاقة بين الملاءة المالية والعائد على الودائع، فإنه كلما زاد معدل الفائدة على الودائع أدى ذلك إلى استقطاب المزيد من الودائع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الإقراض والموجودات، وهذا يؤدي إلى زيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالتالي انخفاض الملاءة المالية.

يوضح الجدول رقم (38) العلاقة السببية بين نسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية والعائد على الموجودات:

الجدول رقم (38) اختبار السببية (السيولة- الملاءة المالية- العائد على الموجودات)

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob.
LIQ does not Granger Cause ROA	330	12.1210	0.0327
ROA does not Granger Cause LIQ		0.21377	0.8076
CAR does not Granger Cause ROA	330	62.0470	0.0298
ROA does not Granger Cause CAR		22.9848	0.0094

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

يتضح من خلال الجدول رقم (38) وجود علاقة من اتجاهين بين العائد على الموجودات ونسبة الملاءة المالية من ناحية، وتوجد علاقة ذات اتجاه واحد من نسبة السيولة باتجاه العائد على الموجودات من ناحية أخرى.

ويفسر الباحث هذه النتيجة لكون (الأموال الجاهزة والأرصدة لدى المصارف) _ وهي عناصر موجودات_ تدخل في بسط نسبة السيولة عند حسابها وفقاً للقرار رقم (588/م ن /ب) لعام 2009 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، وبالتالي فإن ارتفاع هذه البنود يعني ارتفاع نسبة السيولة.

وفيما يخص العلاقة بين الملاءة المالية والعائد على الموجودات، فإن الموجودات تدخل في مقام النسبة عند حساب العائد على الموجودات، كما أنّ الموجودات تدخل أيضاً في مقام نسبة الملاءة المالية والمحسوبة وفقاً للقرار رقم (253/م ن /ب) لعام 2007.

ثالثاً: ترتيب المصارف التجارية الخاصة - المدروسة - وتحديد المصرف الأفضل أداءً.

من أجل ترتيب المصارف التجارية الخاصة - المدروسة - وتحديد المصرف الأفضل أداءً، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية لـ (ROA , ROD, ROE) للمصارف المدروسة، وذلك بعد عزل الأرباح غير المحققة والناجمة عن تقييم مركز القطع البنوي، وذلك لإظهار حقيقة الأداء المالي للمصارف المدروسة وفق هذه العوائد والناجم عن عمليات المصرف التشغيلية، ومن ثمّ ترتيب المصرف المدروسة وفق الآتي:

- ترتيب كل المصارف المدروسة (من الرتبة 1 إلى الرتبة 11) وفق كل نسبة، وذلك بمقارنة المتوسطات لهذه النسب للمصارف المدروسة خلال فترة الدراسة.
- تحويل الرتب إلى درجات على أساس مقياس يتراوح من (11_1) حيث يحصل المصرف في المرتبة الأولى على درجة، والمصرف في المرتبة الأخيرة على أحد عشر درجة مع افتراض أن كل نسبة لها نفس الأهمية ولها نفس الوزن مع باقي النسب الأخرى.
- جمع إجمالي الدرجات لكل مصرف ولكل نسبة وترتيب المصارف حسب هذه الدرجات.

الجدول رقم (39) ترتيب المصارف المدروسة تبعاً للمتوسطات الحسابية لـ (ROA , ROD, ROE) بعد عزل أرباح القطع البنوي للفترة (2011-2018)

الأداء المالي للمصارف								
العائد على الموجودات ROA			العائد على الودائع ROD			العائد على الملكية ROE		
الترتيب	المتوسط الحسابي	المصرف	الترتيب	المتوسط الحسابي	المصرف	الترتيب	المتوسط الحسابي	المصرف
1	0.17%	BBSF	1	28.12%	QNBS	1	9.35%	BOJS
2	-0.08%	FSBS	2	7%	FSBS	2	1.52%	BBSF
3	-0.25%	BASY	3	6.51%	SHRQ	3	-0.81%	BASY
4	-0.27%	BSO	4	4.90%	BASY	4	-1.26%	SHRQ
5	-0.66%	SHRQ	5	3.26%	BBSF	5	-2.57%	BSO
6	-0.69%	QNBS	6	3.23%	IBTF	6	-3.41%	QNBS
7	-1.56%	IBTF	7	3.07%	BBS	7	-6.28%	FSBS
8	-2.15%	ARBS	8	2.24%	SGB	8	-11.85%	ARBS
9	-2.17%	SGB	9	1.92%	BSO	9	-12.67%	IBTF
10	-2.27%	BBS	10	1%	ARBS	10	-14.80%	BBS
11	-2.42%	BOJS	11	-3.80%	BOJS	11	-37.76%	SGB

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews10.

من خلال الجدول رقم (39) يلاحظ الآتي:

1. بالنسبة للعائد على حقوق الملكية ROE : يُعد هذا المقياس الأهم بالنسبة للمساهمين، ويربط بين مقدار ما قام المساهمون بتوظيفه من أموال في المصرف وبين الدخل المتحقق من عمليات المصرف، لأنه النتيجة النهائية لجميع أنشطة المصرف والقرارات التي اتُخذت خلال العام¹. أتى مصرف الأردن في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط الحسابي قدره (9.35%)، وأتى مصرف سورية والخليج في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (-37.76%).

ويفسر الباحث هذه النتيجة بارتفاع صافي نتيجة الربح لدى مصرف الأردن بالنسبة لحقوق ملكيته، حيث بلغ متوسط حجم حقوق ملكيته خلال فترة الدراسة (4.9) مليار ل.س²، وهذا يشير إلى كفاءة المصرف في استخدام موارده الذاتية وإدارة جانبي ميزانيته، والمهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل) وتركيب هيكل المطلوبات (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن للملاك، وتنعكس هذه الكفاءة في القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، أما بالنسبة لمصرف سورية والخليج فقد انخفض صافي نتيجة الربح لديه بسبب قلة توظيفاته، إضافةً إلى تعاظم خسائره التشغيلية واستخدامه لرأس ماله في امتصاص الخسائر المتراكمة المحققة والتي بلغت 5 مليارات في 2014/12/31، وهذا يعكس ضعف إدارة المصرف في استخدام مصادر تمويله الذاتية على نحو مربح من أجل تحقيق أفضل عائد ممكن للملاك، حيث أن العائد على حقوق الملكية يعبر عن النتيجة النهائية لجميع أنشطة المصرف والقرارات التي اتُخذت خلال العام.

2. بالنسبة للعائد على الودائع ROD : يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف وإمكانياته في تحقيق الأرباح والعوائد من أموال الودائع التي تم جمعها³. أتى مصرف قطر في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط الحسابي قدره (28.12%)، وأتى مصرف الأردن في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (-3.80%).

ويفسر الباحث هذه النتيجة بارتفاع صافي نتيجة الربح لدى مصرف قطر الوطني بالنسبة لودائعه، وذلك لصغر حجم حصته السوقية من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع

¹ - Rasiah, Devinaga, (2010). op,cit, P:75.

² - البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy

³ - صباح، بهية، (2008) ، مرجع سبق ذكره، ص:35.

المصرفي السوري الخاص والتي بلغت %1.74¹ في عام 2015. وعليه فإنه لم يتأثر بشكل كبير باضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية، والتي أدت لتزايد مخاطر عدم السداد، وارتفاع نسبة الديون الرديئة لدى المصارف مما دفعها إلى زيادة مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية والقروض، والذي تقوم باقتطاعها من الأرباح لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي، إضافةً إلى صغر حجم حصته السوقية من الودائع مقارنةً بباقي المصارف المدروسة خلال فترة الدراسة، ويرجع السبب في ذلك إلى حداثة نشاطه المصرفي حيث أنه تأسس في Q4 -2009. أما بالنسبة لمصرف الأردن الذي تأسس في Q4 -2008، فقد ارتفع حجم الودائع لديه بالنسبة لصافي نتيجة الربح، حيث قام باجتذاب الودائع وتكديسها، ومع ازدياد المخاطر التشغيلية والائتمانية ومحاولة المصارف التجارية السورية الخاصة تخفيض حجم خسائرها الناجمة عن القروض غير المنتجة، وتجنب الدخول في مشاريع استثمارية، اتبع هذه المصرف استراتيجية تحفظية فلم يُعْم بتوظيف هذه الودائع، وهذا يشير إلى ضعف كفاءة إدارة المصرف في استخدام أموال الودائع وتحقيق الأرباح من خلال استثمارها، وبالتالي عدم القدرة على تغطية التكاليف التي يتم دفعها لأصحاب الودائع.

3. بالنسبة للعائد على الموجودات ROA : تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في توظيف الموجودات لتحقيق الأرباح، وارتفاع هذا المؤشر يعكس استخدام الإدارة المصرفية لاستراتيجيات استثمارية وائتمانية هجومية تساهم في توليد الأرباح، أما انخفاضه فقد يكون بسبب ارتفاع نفقات التشغيل أو استخدام استراتيجيات استثمارية وائتمانية دفاعية تقلل من توليد الأرباح².

أتى مصرف بيمو السعودي الفرنسي في المرتبة الأولى وذلك بمتوسط الحسابي قدره (%0.17)، وأتى مصرف الأردن في المرتبة الأخيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (%-2.42).

ويفسر الباحث هذه النتيجة بارتفاع صافي نتيجة الربح لدى مصرف بيمو السعودي الفرنسي بالنسبة لموجوداته، حيث أنه ومع ازدياد المخاطر التشغيلية والائتمانية ومحاولة المصارف التجارية السورية الخاصة تخفيض حجم خسائرها الناجمة عن القروض غير المنتجة، وتجنب الدخول في مشاريع استثمارية محلية، قام المصرف بتوظيف أمواله باستثمارات آمنة، وذلك بإيداعها لدى المصارف الخارجية وحصوله على عوائد منها، حيث بلغت نسبة ايداعاته لدى المصارف الخارجية (%26) من

¹ - التقرير السنوي لمصرف قطر الوطني لعام 2015 ، المنشور على الموقع الإلكتروني للمصرف تاريخ 2015/19/4، www.qnb.com

² - Kimera N,(2011), op.cit,p:29.

إجمالي ايداعات القطاع المصرفي السوري لدى الخارج خلال فترة الدراسة، إضافةً إلى انخفاض حجم حصته السوقية من القروض والتسهيلات الائتمانية حيث بلغت (10.31%) في عام 2018 بعد أن كانت (16.54%) في عام 2011، أما بالنسبة لمصرف الأردن فقد ارتفع حجم موجوداته بالنسبة لصافي نتيجة الربح، حيثُ بلغ متوسط حجم موجوداته خلال فترة الدراسة (22490828222) ل.س¹، وهذا يشير إلى ضعف الكفاءة التشغيلية لدى إدارة المصرف وإتباعه استراتيجية تحفظية وتجنب الدخول في استثمارات خطيرة، دون البحث عن استثمارات أكثر أماناً في ظل اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية.

• ترتيب المصارف المدروسة بجمع إجمالي الدرجات لكل مصرف ولكل نسبة.

لترتيب المصارف المدروسة وفق أدائها حسب كل مؤشر قام الباحث بجمع الدرجات المتحصلة لكل مصرف ولكل نسبة، وذلك على افتراض أن جميع النسب لها نفس الوزن، وكان الترتيب على الشكل الآتي:

الجدول رقم (40) ترتيب المصارف المدروسة تبعاً لكل المتغيرات (ROA ,ROD, ROE)

المصرف	BBSF	BASY	FSBS	SHRQ	QNBS	BSO	IBTF	BOJS	ARBS	BBS	SGB
مجموع الدرجات	8	10	11	12	13	18	22	23	26	27	28
الرتبة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على نتائج الجدول رقم (39).

من خلال الجدول رقم (40) يلاحظ الآتي:

- أتى مصرف بيمو السعودي الفرنسي في المرتبة الأولى مما يعني استخدام إدارة المصرف لاستراتيجيات هجومية من خلال النفاذ المالي بشكل شاقولي (الوصول لكل شرائح المجتمع)، وبشكل أفقي (الانتشار على أكبر مساحة جغرافية)، مما ساهم في توليد الأرباح، ورغبتها في تحمل قدر من المخاطرة في ظل الظروف الراهنة، حيثُ قام بطرح منتجات مصرفية جديدة (تسليفية، تمويلية، ايداعية)، كتنقديم منتج القرض الشخصي، وقرض المنتجات الاستهلاكية، وذلك وفقاً لقرار المنتجات المصرفية الجديدة القرار رقم (1349 م.ن/ب 4) تاريخ 2016/01/17².

1- البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy.

2- الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، القرار رقم 1349 م/ن/ب 4 بتاريخ 2016/01/17 <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

- وهذا يعكس كفاءة إدارة المصرف وقدرتها على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والمهارة في إدارة جانبي الميزانية واستخدام الموجودات (كفاءة التشغيل) وفي تركيب هيكل المطلوبات (الكفاءة المالية).

- أتى مصرف سورية والخليج في المرتبة الأخيرة وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أرباحه التشغيلية واستخدام المصرف رأس ماله لامتصاص الخسائر التشغيلية المتراكمة المحققة والتي بلغت 5 مليارات في 2014/12/31. مما أدى إلى تآكل رأس ماله وانخفاض ملاءته المالية إلى ما دون النسبة المعيارية 8%، وهذا يدل على ضعف إدارة المصرف وعدم قدرتها على تحقيق أرباح تشغيلية.

ويرى الباحث أن هذا التفاوت في الأداء المالي للمصارف المدروسة ناجم عن إدارة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، حيث أن اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والحرب على سورية أدى إلى تعثر عدد كبير من العملاء وتزايد مخاطر عدم السداد، مما دفع المصارف التجارية إلى التشدد في منح القروض والتسهيلات الائتمانية والتخوف من الاستثمار في مثل هذه الظروف ورغبتها في الحفاظ على سيولة كافية لمواجهة السحوبات المحتملة وإحجامها عن توظيف أموالها، ومن جانب آخر واجهت المصارف مشكلة كبيرة في ودائع العملاء لديها فهي تقوم بسداد فوائد مدينة لأصحابها، في حين أنها لا تستطيع أن توظفها للحصول على فوائد دائنة لتزيد من أرباحها وهذا ينعكس سلباً على الأداء المالي للمصارف التجارية، إضافة إلى قدرة بعض المصارف على تحصيل مديونيتها من العملاء، وهذا ما أسهم في ارتفاع عوائدها نتيجة عدم تكوين مؤونات كبيرة مقارنة مع المصارف التجارية الأخرى والتي منحت قروض وتسهيلات ائتمانية لعملاء تعثروا كما حدث مع كل من مصرف سورية والمهجر، ومصرف بيبيلوس، والمصرف العربي الذي بلغت أقصى مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية والقروض لديه في عام 2017 (17056319135) ل.س¹، والجدير بالذكر أن مصرف سورية المركزي أصدر تعميم رقم (162/1327) تاريخ 2013/05/13 أجاز بموجبه للمصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي احتجاز مخصصات للديون الممنوحة بالعملات الأجنبية بنفس عملة الدين، لتجنب أثر تلك الفروقات في أسعار الصرف على قيمة ونسبة المخصصات المحتجزة².

¹ - البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy.

² - الجمهورية العربية السورية، مصرف سورية المركزي، التعميم رقم 162/1327 تاريخ 2013/05/13

النتائج والتوصيات

بناءً على ما تمّ استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل احصائي يمكن عرض

النتائج الآتية :

- نتائج عامة :

1- تأثر الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة بالأوضاع والظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة، وظهر ذلك جلياً في البيانات المالية لهذه المصارف، كما أنّ أرباحها غير ناجمة بمجملها عن عملياتها التشغيلية التي تتعلق بالنشاط الأساسي للمصرف، وإنما ناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي.

2- احتفاظ جميع المصارف المدروسة بنسب سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية المحددة لها من قبل مصرف سورية المركزي وهي 30%، مما يعني ضياع فرص استثمارية تسهم في زيادة الربحية وتحسين أدائها المالي فيما لو تمّ توظيف هذه السيولة الفائضة واستغلالها.

3- التزام المصارف المدروسة عموماً بالمحافظة على مستويات لنسبة الملاءة المالية أعلى مما هو مقرر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف في سورية وهي 8%.

4- اتباع المصارف المدروسة استراتيجية تحفظية في أعمالها، حيث خفّضت من حجم التسهيلات الائتمانية والقروض التي تمنحها، نتيجةً لتزايد مخاطر عدم السداد الناجم عن توقف عدد كبير من العملاء عن سداد التزاماتهم، وتعثر عدد آخر من العملاء وتراجع أعمالهم.

5- تستخدم المصارف المدروسة أرباح القطع البنوي كأداة لتحسين صورتها، وتحسين صورة نتائجها المالية، وبغزل هذه الأرباح يلاحظ الفرق الكبير والتباين الواضح في الدخل التشغيلي للمصارف المدروسة قبل وبعد العزل.

6- شهد بند فروقات تقييم مركز القطع البنوي تذبذب واضح خلال فترة الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، والناجم عن اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية والعقوبات الاقتصادية والحرب على سورية.

7- ظهرت فاعلية قرارات مصرف سورية المركزي في إدارة الأزمات، حيث شكلت التشريعات والقرارات الصادرة عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي، ومجلس النقد والتسليف إطاراً متيناً يتم من خلاله ضبط السوق المصرفية وفقاً للسياسات الاقتصادية.

- نتائج خاصة باختبار الفرضيات :

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الأداء المالي متمثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات) في كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل، ومصرف سورية والمهجر، ومصرف فرنسبنك، ومصرف قطر الوطني، ومصرف الشرق، وكان الأثر إيجابياً.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في كل من العائد على الودائع والعائد على الموجودات في مصرف عودة وكان الأثر إيجابياً.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في العائد على الودائع في مصرف بيبيلوس، وكان الأثر إيجابياً.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في الأداء المالي متمثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات) في كل مصرف بيمو السعودي الفرنسي، ومصرف العربي، ومصرف الأردن، ومصرف سورية والخليج.

5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في الأداء المالي متمثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات) في مصرف قطر الوطني، وكان هذا الأثر سلبياً.

6- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في العائد على حقوق الملكية في مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر، وكان هذا الأثر سلبياً.

7- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية في الأداء المالي متمثلاً بـ (العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات) في كل من مصرف عودة، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف بيبيلوس، مصرف العربي، مصرف الأردن، مصرف سورية والخليج، مصرف فرنسبنك، مصرف الشرق.

8- يوجد علاقة ارتباط كبيرة بين المصارف المدروسة وهذا ما أثبتته اختبارات الارتباط بين الوحدات المقطعية لمتغيرات الدراسة في المصارف المدروسة، وهذا ما يتوافق مع الارتباط الكبير في العلاقات بين المصارف السورية.

9- يوجد علاقة ارتباط طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهذا ما أثبتته نتائج اختبار التكامل المشترك.

- 10- على المدى طويل الأجل يوجد أثر إيجابي لنسبة السيولة في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات.
- 11- على المدى طويل الأجل يوجد أثر سلبي لنسبة الملاءة المالية في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الموجودات.
- 12- أشارت قيم معاملات تصحيح الخطأ لكل من نماذج العائد على حقوق الملكية، والعائد على الودائع ، والعائد على الموجودات إلى فترة زمنية لا تقل عن ثلاثة أرباع للوصول إلى العلاقة طويلة الأجل.

• التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث يمكن طرح التوصيات الآتية:

- 1- تعزيز مستوى الملاءة المالية للمصارف التجارية السورية الخاصة من خلال العمل على استكمال رؤوس أموالها إلى الحد المطلوب وفق القوانين والأنظمة النافذة في سورية، وتطبيق مقررات بازل III استجابةً للمتطلبات الدولية والتطورات المتلاحقة في بيئة العمل المصرفي، وتحقيق السلامة والاستقرار في الجهاز المصرفي السوري.
- 2- تأمين خطط واستراتيجيات عمل بديلة للتمكن من مواجهة التغيرات في حجم السيولة التي تتعرض لها المصارف، وتحديد الاحتياجات من السيولة بعد دراسة حركة الودائع، وتوفير نظام رقابة داخلي فعال للتحقق من كفاية سياسة السيولة، بدلاً من تجميد الأموال بشكل سائل.
- 3- على المصارف أن تصمم وتضع موضع التنفيذ سياسات وإجراءات داخلية للتقييم الشامل للأداء المالي، من أجل الكشف عن نقاط القوة والضعف التي تأتي من البيئة الداخلية للمصرف، والفرص والتهديدات التي تفرزها البيئة الخارجية للمصرف، بقصد الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، حيث أن قياس وتقييم الأداء المالي يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المصرف لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وإحصائية.
- 4- التأقلم مع هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، والعمل على خلق منتجات مصرفية خاصة بهذه الظروف، كالقيام بمنح قروض لتمويل شراء السلع المعمرة ووسائل الإنتاج الرأسمالية.
- 5- الاهتمام بالعنصر البشري وذلك لكونه من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، فمهما تنوعت مصادر الكفاءة في العمل يبقى العنصر البشري وراءها، بما يمتلكه من خبرات ومؤهلات

علمية، لذا لا بد من تطوير إمكانيات العاملين في مجال الخدمات المصرفية بما يرفع من قدرتهم على استيعاب التطورات الحاصلة في الخدمات المصرفية، والقدرة على التعامل مع الأزمات التي قد يتعرض لها المصرف.

6- ضرورة التعلم والاستفادة من المشكلات التي يتعرض لها المصرف، وتوثيق وتحليل هذه المشكلات لمعرفة مسبباتها وأساليب التعامل معها، وذلك بهدف زيادة خبرة وكفاءة الإدارة في مواجهة الأزمات، وتطوير الأساليب الاحترازية التي قد تمنع أو تحد من هذه المشكلات.

7- التعاون مع المصارف الأخرى لمواجهة المشكلات والأزمات التي يتعرض لها المصرف، وذلك لوجود ارتباط كبير في العلاقات بين المصارف التجارية السورية الخاصة ظهر في اختبار العلاقات الارتباطية بين الوحدات المقطعية لمتغيرات الدراسة في المصارف المدروسة.

8- ترشيد النفقات بما يتناسب مع إيرادات المصرف وقدراته المالية نظراً لظروف الحرب التي تمر بها المنطقة، مع ضرورة الانتباه إلى أن جزءاً من هذه الإيرادات ليس ناجماً عن عمليات المصرف التشغيلية وإنما جاء نتيجة لإعادة تقييم مركز القطع البنوي.

9- تبني استراتيجية الاندماج بين المؤسسات المصرفية المتعثرة بأخرى ناجحة، وإغلاق فروع المصارف التي لا تحقق عائداً يغطي تكاليفها أو يرتفع احتمال تعرضها للسرقة والتخريب بسبب أوضاع الحرب التي تمر بها المنطقة.

10- ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية بالرقابة على المصارف لدراسة إمكانية الاعتراف بجزء من الأرباح غير المحققة الناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي لدى المصارف، وتحويلها إلى أرباح محققة على اعتبار أن سعر الصرف تجاوز مستويات قياسية مقارنة مع ما تمّ اعتباره تكلفة تاريخية.

11- بهدف تخفيض نسبة التعثر المصرفي لا بد من دراسة الملفات الأساسية للعملاء، والتميز بين ما هو ناجم عن عدم القدرة على السداد، وما هو ناجم عن عدم الرغبة في السداد، وفي ضوء ذلك يمكن إجراء تكامل بين المشاريع المتعثرة.

12- التنويع في توظيف أموال المصارف وعدم الاعتماد على توظيف الأموال في التسهيلات المباشرة فقط، والبحث عن مصارف خارجية لتوظيف الأموال في حسابات جارية لدعم عملية التمويل التجاري في المصارف، كالاتتمادات المستندية والكفالات لاسيما وأن هذه العمليات

النتائج والتوصيات

تكون مغطاة، والمخاطر المترتبة عليها أقل من مخاطر التسهيلات المباشرة، وفي حسابات ودائع لأجل للاستفادة من الفوائد المحققة، وعدم استقبال ودائع لأجل من المصارف الأخرى وذلك للحد من الفوائد المدينة المدفوعة على الحسابات.

قائمة المراجع

الكتب العربية:

1. أحمد سليمان، (2008)، "المصارف الإسلامية مقررات بازل - تحديات العولمة - إستراتيجية مواجهتها"، عالم الكتب، الأردن.
2. أدريوش، دحماني محمد، (2014)، "الاقتصاد القياسي"، جامعة جيلالي ليايس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.
3. بن ساسي، إلياس، قريشي، يوسف، (2006)، "الإدارة المالية"، ط2، دار وائل للنشر، الأردن.
4. حاكم، محمد، راضي، محسن، (2013) "حوكمة البنوك أثرها في الأداء والمخاطرة"، دار اليازوي، الأردن.
5. حداد، فايز سليم، (2008)، "الإدارة المالية"، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. الحسيني، فلاح، حسن، عداي، الفضل، مؤيد (2000)، "إدارة المصارف مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر عمان.
7. حماد، طارق عبد العال، (2012)، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، مصر.
8. حمدي، حسن، (2006)، "دليلك إلى البورصة والأسهم وأسواق المال"، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.
9. حمود، نصر، فهد، مزنان، (2009)، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، ط1 دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. الخلايلة، محمود عبد الحليم، (2014)، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، ط7، دار وائل للنشر، الأردن.
11. رايس، حدة، (2009)، "دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية (في ظل نظام ربوي)"، الدار الهندسية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

12. رمضان، زياد، جودة، محفوظ، (2006)، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
13. الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن.
14. سلطان، محمد سعيد، (2005)، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
15. سويلم، محمد، (1998)، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية _ مدخل مقارنة"، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
16. شاهين، علي، (2014)، "محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية الإسلامية"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
17. عبد الحميد، عبد المطلب (2002)، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
18. عبد الله، غانم، (2014)، "العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية"، دار أسامة، عمان، الأردن.
19. عبد الرحيم، عاطف، (2008)، "تنظيم وإدارة البنوك - منهج وصفي تحليلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
20. عبد الله، خالد أمين، (2002)، "قياس المخاطر الائتمانية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
21. عبد المحسن، توفيق، (2004)، "تقييم الأداء - مدخل جديد لعالم جديد"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
22. فرحان طالب، علاء، شيحان المشهداني، إيمان، (2011)، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء، الأردن، عمان.
23. فهد، نصر حمود، (2009)، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
24. العراف، فائزة، (2013)، "مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة (مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

25. محمد، محمود الخطيب، (2010)، "الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
26. الوادي، محمود حسين وآخرون (2009)، " قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين: التحديات، الفرص والآفاق" ، مكتبة المجتمع العربي، الأردن.

المجلات العلمية:

1. إبراهيم، سحر طلال، (2013)، " تقويم أداء الوحدات الإقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، المجلد 3 ، العراق.
2. الجمال، زكريا يحيى، (2012)، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، جامعة الموصل، العراق، العدد 21 ، ص: 268 .
3. بوجميلة ، عمر.بولحيحة ،الطيب ، (2016) ، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية- دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2013 - 2009)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ،جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف ،الجزائر ،العدد(14).
4. بوحاضرة، رقية، (2010) ،"واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II" ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، م 23، العدد (2) .
5. داود، محمد بدر، (2017)، أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية"،مجلة جامعة البعث، المجلد(23)، العدد (23)، سورية.
6. الطيب، سعود. شحاتيت، محمد، (2011)، " تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية- حالة الأردن"، دراسات العلوم الإدارية، م 38 ، العدد2، جامعة مؤتة، الأردن.
7. عبد السادة، ميثاق، وآخرون ، (2008) " تقييم الأداء المصرفي بالاعتماد على تحليل نسب السيولة والربحية" ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الأول.
8. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، (2014)، "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AED) خلال الفترة -2011 2006"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر م 7، العدد (2).

9. عبد الهادي، صبا، البصيري، عبد الشقيق، (2008)، " مصفوفة CAMELS في تقييم أداء المصارف"، مجلة تنمية الرافدين جامعة الموصل العراق.
10. قريشي، محمد جموعي، (2004)، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"، مجلة الباحث، العدد3، جامعة قاصدي بورباح، ورقلة، الجزائر.
11. قلعاوي، غسان، (1990)، "تقييم أداء النشاط المصرفي الإسلامي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
12. الكروي، سعيد، (2014)، " تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة - دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد(24)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
13. منصور، مصطفى حمد، (2012)، "أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي-دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني"، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد 1، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

رسائل الماجستير:

1. أبو زعيتر، باسل، (2006)، " العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. أبو كمال، ميرفت، (2007)، " الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. باشا، سمية حميد، (2015)، "أثر الهيكل التمويلي في كفاءة الأداء المصرفي - دراسة تطبيقية على المصارف السورية"، رسالة ماجستير، تخصص علوم مالية و مصرفية، جامعة حلب، سورية.
4. بقسماوي، مضر أحمد ماهر، (2016)، "أثر الاعتمادات المستندية في الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة حلب، سورية.

5. ديبك، هاني (2015)، " العلاقة بين معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و ربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين" رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
6. صباح، بهية، (2008)، " العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
7. العزكي، زيد (2010)، "أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية اليمنية للفترة (1999-2008)"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
8. غلامي، محمد، (2010)، " أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل II على أداء البنوك_ دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن.
9. المشهراوي، أحمد حسين، (2007)، "أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
10. نجاه، بلحسيني، (2017)، "تأثير الملاءة المالية على القيمة السوقية لسهم البنك- دراسة لعينة من البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة (2005-2015)"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
11. ويس، قتيبة، (2014)، "أثر خطر السيولة على إدارة الربحية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سورية.

المؤتمرات والملتقيات:

1. بن بوزيان، محمد، وآخرون، (2011)، " البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة - واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل III " ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة قطر.
2. عبد العظيم محمد وآخرون، (2013)، " أثر استخدام الصيغ المالية الإسلامية في تحسين ربحية البنوك التقليدية"، بحث مقدم إلى مؤتمر المحاسبة والتمويل المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة بين 15-17 كانون الأول.

3. الكور، عز الدين مصطفى، (2013)، " أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية "، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، الأردن.
4. مفتاح، صالح. رحال، فاطمة، (2013/9/10) "تأثير مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي الإسلامي"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا.

أوراق العمل:

1. طيبة، عبد العزيز، مرايمي، محمد، (2008) "بازل II وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقلة، الجزائر.

مراجع أخرى:

1. بورقيبة، شوقي، (2009)، " طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، السعودية.
2. التقرير السنوي، (2014)، "البيانات المالية الموحدة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل"، سورية.
3. حشاد، نبيل، (2005)، " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، اتحاد المصارف العربية، لبنان.
4. سلسلة إضاءات، (2013)، " بازل الأولى وبازل الثانية"، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد (4)، الكويت.
5. عبيدات، سامر، (2012)، "محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية"، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
6. عقل، مفلح، (2002)، "وجهات نظر مصرفية - (الجزء الثاني)"، البنك العربي، عمان، الأردن.
7. قائمة المركز المالي الخاصة بمصرف سورية والخليج في الربع الأول لعام 2015، والمفصح عنها بتاريخ 2015/8/11، والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.sy

- المراسيم والتشريعات:
- القانون رقم 28 لعام 2001.
- القانون رقم 23 لعام 2002.
- القانون رقم 3 لعام 2010.
- المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005.
- المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006.
- المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013.
- قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم/13م.و لعام 2015.
- القرار رقم 9/م/ن/ب/4 تاريخ 2004/09/19.
- القرار رقم 253/م/ن/ب/4 تاريخ 2007/1/24.
- القرار رقم 1004 /م.ن/ب/1 تاريخ 2007/3/25
- القرار رقم 362 /م.ن/ب/1 تاريخ 2008/2/4.
- القرار رقم 434 /م.ن/ب/1 تاريخ 2008/10/22.
- القرار رقم 588/م/ن/ب/4 بتاريخ 2009/11/22.
- القرار رقم 501/م/ن/ب/4 تاريخ 2009/5/10.
- القرار رقم 1088/م/ن/ب/4 تاريخ 2014/2/26.
- القرار رقم 1101 /م/ن/ب/4 تاريخ 2014/4/2.
- القرار رقم 1289 /م.ن/ب/4 تاريخ 2015/10/12.
- القرار رقم 1349 /م.ن/ب/4 تاريخ 2016/01/17.
- القرار رقم 172 /م.ن/ب/4 تاريخ 2018/11/22.
- القرار رقم 4 /م.ن/ب/4 بتاريخ 2019/2/14.
- القرار رقم 822 /م/ن/ب/4 تاريخ 2011/06/14 هيئة الأسواق والأوراق المالية.
- القرار رقم 116 /م/ن/ب/4 تاريخ 2015/10/11 هيئة الأسواق والأوراق المالية.
- التعميم رقم 162/1327 تاريخ 2013/05/13 .

• المراجع الإنكليزية:**Books:**

1. Auer, M. & Pfoestl, G., (2012). "*Basel III Handbook* ", Accenture.
2. Bryan J.Balin, (2007), "*Basel 1, Basel 2 and emerging markets*", the Johns Hopkins school of advanced international studies.
3. Chorafas D., (2002) "*Liabilities, liquidity, and cash management*". John Wiley & Sons.Inc., New York .
4. Claeys, Sophie. Vennet, Rudi Vander.(2004), "*Determinants of bank interest margins In Central and Eastern Europe: Convergence to the West?*", Ghent University, Belgium.
5. David Van Hoose.(2010), "*The Industrial Organisation Of Banking*", Springer.
6. Davydenko A , (2010), "*Determinants of Bank Profitability in Ukraine. American University in Bulgaria*", Undergraduate Economic Review.
7. Douglas J. Elliott, (2014). "*Bank Liquidity Requirements: An Introduction and Overview*", The Brooking Institution, Washington.
8. Elliott, D., (2010), "*A Primer on Bank Capital* ", The Brookings Institution.
9. Greene, W., H., 2012, "*Econometrics Analysis*", 7th ed., Pearson Education, Inc., NJ.
10. Hampl, H., (1999). "*Bank Management – Text & Cases*", 4 Edition, New York: John Wiley & Sons, Inc.
11. Harris, M., & et al., (2014). "*Higher Capital Requirements, Safer Banks?* ", University of Chicago, USA .
12. Hennie van Greuning , Sonja Brajovic Bratanovic, (2009), "*Analyzing Banking Risk A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management*", Third edition, THE WORLD BANK, Washington.
13. Howells , Peter , Bain , Keith (2000) , "*Financial Markets & Institutions* " 3th ed. , prentice Hall .
14. Kaplan S.Rebert & Norton P.David, (1992), "*The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance*" ,Harverd Business Review.
15. Kimera N,(2011), "*Commercial Banks Investment In Loan And Treasury Bills And Their Overall Profitability In Uganda*". Makerere university.
16. Morrison, A., & White, L., (2001). "*The Role of Capital Adequacy Requirements in Sound Banking Systems* ", Nuffield College, Oxford.
17. Philippe Jorion, (2009), "*Financial Risk Manager Hand Book*", Willey Finance, Second edition.
18. Rose, P., & Hudgins, S., (2008). "*Bank Management & Financial Services* ", 7th edition, McGraw Hill companies.
19. Svitek, M., (2001). "*Functions of Bank Capital* ", University of Economics, Bratislava, Biatic.

Scientific Magazine:

1. Adeusi S, and et al, (2014). **"Determinants of Commercial Bank's Profitability"**, International Journal of Economics, Commence and Management, U.K, vol.2, Issue.(12).
2. ALTAMIMI, M. K. A.; OBEIDAT, F. S. (2013) Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan. An Empirical Study, **"International Journal of Academic Research in Economics and Management Science"**. (Vol. 2. No. 4, 44-58). Pakistan.
3. Aspachs. O,Nier.E, Tiesset, M (2005). **"Liquidity, Banking RegulationE and the Macaroeconomy"**. Journal of Economic Literature, American Economic Association.
4. BIS, the new Basel capital accord, (2001), **"secretarial & the Basel committee on banking supervision"**, January.
5. Cucinelli, D., (2013). **" The Determinants of Bank Liquidity Risk within the Context of Euro Area "**, Interdisciplinary Journal of Research in Business, Vol. 2, Issue. (10).
6. Dawood, Usman,(2014), **"Factors impacting portability of commercial banks in Pakistan for the period of (2009-2012)"**, international Journal of Scientific and Research Publications, Volume 4, Issue (3).
7. Dietrich, A, Wanzenried ,G, (2011).**" Determinants of Bank profitability and during the crisis: Evidence from Switzirland"**, Journal OF Social Sciences, vol.2,N.1.
8. Ejoh, Ndifon, (2014), **"The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria"**, Research Journal of Finance and Accounting, Nigeria.
9. Kumbirai, M & Webb, R , (2010),**"A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa"**, Journal compilation African Centre for Economics and Finance. Published by Print Services, Rhodes University, P.O.Box 94, Grahamstown, South Africa African Review .
10. Lartey v, Antwi S, Boadi E , (2013),**"The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana"**. International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, No. 3.
11. Pasiouras, F., & et al ,(2009). **" The impact of banking regulations on banks' cost and profit efficiency "**, International Review of Financial Analysis 18.
12. Rasiah, Devinaga, (2010). **"Theoretical Framework of Profitability as Applied to Commercial Banks in Malaysia"**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Volume 19, Issue (19).
13. Swamy.V., (2014),**" Modelling the Impact of New Capital Regulations on Bank Profitability"**. MPRA Paper No.58323, Munich, Germany.
14. Vento, G, Ganga, P (2009) ,**"Bank liquidity risk management and supervision"**, journal of money, investment & banking,issue (10).
15. Willem Yu, **New Capital Accord Basel II**, (2005) ,Vrije Universiteit, Amsterdam.

16. William H. Greene, 2017, *"Fifth Edition Econometric Analysis"*, New York University, Prentice Hall.
17. W. Steve Albrecht, Earl K. Stice, James D. Stice. (2010). *"Financial Accounting- Concepts and Applications-"*. South-western, 11th ed, U.S.A.
18. Yilmaz A.,(2013), *"profitability of banking system: evidence from emerging market"*. working paper, the west east institute international academic conference proceedings, Antalya, turkey.

Scientific letters:

1. Abu Zeiter. (2006). *"Factors Affecting commercial banks profitability in Palestine (1997 – 2004)"*. Unpublished master thesis. Islamic university. Gaza.
2. Aburime U,(2014), *"Determinants of bank profitability: Company-Level Evidence From Nigeria"*, University of Nigeria, Nigeria.
3. Bareikaite, E. & Martinkute, R., (2014). *" Liquidity Risk and its Management in Lithuanian Banking System "* , Vilnius Gediminas Technical University, mokslas – Lietuvos Ateitis Science – Future Of Lithuania.
4. Maaka. Z. A, (2013), *" The Relationship between Liquidity Risk and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya"*. Master Thesis.

Frame Work:

1. Abdullah Haron ,(2011), *" Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB, World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance" , Islamic Financial Services Board.*
2. Ferrouhi, M., Agdal, M., (2014), *"Liquidity and Solvency in the International Banking Regulation"*, the Clute Institute International Academic Conference, Munich, Germany.
3. Fungacova, Z., Turk, R., et al., (2015), *"High Liquidity Creation and Bank Failures"*, Working Paper/ 15/ 103, international Monetary Fund.
4. K.Selvavinayagm, (1995), *"Financial Analysis of Banking Institutions"*, United Nation, FAO Investment Center, Paper Series, No:1.
5. Morris, S., & Shin, S., (2008). *"Financial Regulation in a System Context"*, working papers in economic activity.
6. Murinde V & Yassen H, (2004), *"The impact of the Basel Accord Regulations On Bank Capital and Risk Behavior - Evidence From The MENA Region" , working paper, The third international conference of center for regulation and competition issues, policies and practices, University of Manchester.*
7. Nikolaou, K., (2009). *"Liquidity (Risk) Concepts Definitions and Interactions"* , European Central Bank, Working Paper Series, NO 1008 / FEBRUARY.

Other sources:

1. Basel IV: *finalizing post-crisis reforms*, December 7, 2017 , www.pw.com.
2. Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June (2004), *"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards"*, A Revised Framework. www.bis.com.

3. Basel Committee on Banking Supervision, (2008), "*Liquidity Risk: Management and Supervisory Challenges*", Bank for International Settlement, Switzerland.
4. Comptroller Handbook, (2012), "*Liquidity– Safety and Soundness*", Office of the comptroller of the currency, Washington.
5. Choudhry, M., (2011), "*An Introduction to Banking: Liquidity Risk and Asset-Liability Management*", John Wiley & Sons.
6. Erlend_Nier and others, (2005), "*Liquidity Banking Regulation And The Macro economy*" London School of Economics.
7. Getter, D., (2014). "*U.S. Implementation of the Basel Capital Regulatory Framework*" ,Congressional Research Service, USA.
8. Gomes, T. & Khan, N., (2011). "*Strengthening Bank Management of Liquidity Risk: The Basel III Liquidity Standards*" , Bank of Canada , Financial System Review.
9. Zahres, M., (2012), "*Capital Market Bank Funding: not such a brave new world*", Deutsche Bank AG, DB Research, Frankfurt, Germany.

• المواقع الإلكترونية:

- مجلس النقد والتسليف:

- <http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

- موقع سوق دمشق للأوراق المالية:

- www.dse.sy

- موقع المفوضية الأوروبية:

- http://ec.europa.eu/economy_finance/focuson/inflation/glossary_en.htm

- مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

- www.oecd.org:

- <http://www.investopedia.com/terms/r/repurchaseagreement>

- <http://www.investopedia.com/terms/w/wholesale-money>

- <http://www.investopedia.com/terms/s/sweepaccount.asp>

- http://www.investorwords.com/10449/offered_rate.html

- Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June (2004), "*International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards*", A Revised Framework

- www.bis.com.

• العائد على الموجودات

- تجميعي:

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 09/03/19 Time: 22:20
Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
Periods included: 31
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 341

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	15.32523	0.041233	0.631899	ROA(-1)
0.0000	6.101291	0.003737	0.022798	LIQ
0.0036	-2.933088	0.004931	-0.014464	CAR
0.028164	Mean dependent var		0.599840	R-squared
0.056791	S.D. dependent var		0.597472	Adjusted R-squared
-3.800117	Akaike info criterion		0.036031	S.E. of regression
-3.766405	Schwarz criterion		0.438802	Sum squared resid
-3.786685	Hannan-Quinn criter.		650.9199	Log likelihood
			1.927035	Durbin-Watson stat

- ثابت:

Dependent Variable: ROA
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/03/19 Time: 22:21
Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
Periods included: 31
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 341
Swamy and Arora estimator of component variances

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.167117	0.003729	-0.019269	C
0.0000	15.01692	0.038661	0.580569	ROA(-1)
0.0000	8.117773	0.005827	0.047301	LIQ
0.0000	-5.474486	0.005259	-0.028789	CAR

Effects Specification

Rho	S.D.	
0.0000	0.000000	Cross-section random
1.0000	0.032650	Idiosyncratic random

Weighted Statistics

0.028164	Mean dependent var	0.625795	R-squared
0.056791	S.D. dependent var	0.622463	Adjusted R-squared
0.410341	Sum squared resid	0.034895	S.E. of regression
1.905511	Durbin-Watson stat	187.8583	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics

0.028164	Mean dependent var	0.625795	R-squared
----------	--------------------	----------	-----------

1.905511 Durbin-Watson stat 0.410341 Sum squared resid

عشوائية -

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 09/03/19 Time: 22:21
Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
Periods included: 31
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 341

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1538	1.429479	0.008558	0.012233	C
0.0000	12.85168	0.041163	0.529016	ROA(-1)
0.0000	5.993839	0.007547	0.045238	LIQ
0.0000	-8.179311	0.011300	-0.092427	CAR

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

0.028164	Mean dependent var	0.682118	R-squared
0.056791	S.D. dependent var	0.669480	Adjusted R-squared
-3.965784	Akaike info criterion	0.032650	S.E. of regression
-3.808463	Schwarz criterion	0.348579	Sum squared resid
-3.903105	Hannan-Quinn criter.	690.1661	Log likelihood
2.090478	Durbin-Watson stat	53.97558	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

• العائد على حقوق الملكية

تجميعي -

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 09/04/19 Time: 20:05
Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
Periods included: 31
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 341

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	16.84896	0.040265	0.678421	ROE(-1)
0.0086	2.642402	0.023978	0.063361	LIQ
0.0242	-2.263629	0.023511	-0.053221	CAR
0.6145	-0.504170	0.016141	-0.008138	C

0.087135	Mean dependent var	0.488103	R-squared
0.203343	S.D. dependent var	0.483546	Adjusted R-squared
-0.996953	Akaike info criterion	0.146132	S.E. of regression
-0.952005	Schwarz criterion	7.196477	Sum squared resid
-0.979045	Hannan-Quinn criter.	173.9806	Log likelihood
1.962288	Durbin-Watson stat	107.1117	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

- عشوائي:

Dependent Variable: ROE
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 09/04/19 Time: 20:05
 Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
 Periods included: 31
 Cross-sections included: 11
 Total panel (balanced) observations: 341
 Swamy and Arora estimator of component variances

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	17.01614	0.039869	0.678421	ROE(-1)
0.0080	2.668620	0.023743	0.063361	LIQ
0.0229	-2.286088	0.023280	-0.053221	CAR
0.6110	-0.509172	0.015982	-0.008138	C

Effects Specification	
Rho	S.D.
0.0000	0.000000
1.0000	0.144696

Weighted Statistics		
0.087135	Mean dependent var	0.488103
0.203343	S.D. dependent var	0.483546
7.196477	Sum squared resid	0.146132
1.962288	Durbin-Watson stat	107.1117
		0.000000

Unweighted Statistics		
0.087135	Mean dependent var	0.488103
1.962288	Durbin-Watson stat	7.196477

- ثابت:

Dependent Variable: ROE
 Method: Panel Least Squares
 Date: 09/04/19 Time: 20:06
 Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
 Periods included: 31
 Cross-sections included: 11
 Total panel (balanced) observations: 341

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	15.13585	0.042597	0.644740	ROE(-1)
0.1215	1.552420	0.030102	0.046730	LIQ
0.0006	-3.449192	0.050092	-0.172777	CAR
0.0883	1.709586	0.036926	0.063129	C

Effects Specification		
Cross-section fixed (dummy variables)		
0.087135	Mean dependent var	0.513004
0.203343	S.D. dependent var	0.493644

-0.988171	Akaike info criterion	0.144696	S.E. of regression
-0.830851	Schwarz criterion	6.846398	Sum squared resid
-0.925492	Hannan-Quinn criter.	182.4832	Log likelihood
1.992679	Durbin-Watson stat	26.49723	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

• العائد على الودائع:

- تجميعي:

Dependent Variable: ROD
 Method: Panel Least Squares
 Date: 09/04/19 Time: 20:08
 Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
 Periods included: 31
 Cross-sections included: 11
 Total panel (balanced) observations: 341

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.04791	0.046293	0.511442	ROD(-1)
0.0000	7.519287	0.038783	0.291620	LIQ
0.0000	-4.393579	0.030763	-0.135161	CAR
0.0000	-6.500109	0.024770	-0.161005	C

0.101419	Mean dependent var	0.691556	R-squared
0.326951	S.D. dependent var	0.688810	Adjusted R-squared
-0.553702	Akaike info criterion	0.182388	S.E. of regression
-0.508754	Schwarz criterion	11.21041	Sum squared resid
-0.535794	Hannan-Quinn criter.	98.40627	Log likelihood
1.860715	Durbin-Watson stat	251.8601	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

- ثابت:

Dependent Variable: ROD
 Method: Panel Least Squares
 Date: 09/04/19 Time: 20:08
 Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
 Periods included: 31
 Cross-sections included: 11
 Total panel (balanced) observations: 341

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.131939	0.047390	0.337985	ROD(-1)
0.0000	7.850775	0.042366	0.332606	LIQ
0.0000	-9.322670	0.064347	-0.599890	CAR
0.5750	0.561333	0.042917	0.024091	C

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

0.101419	Mean dependent var	0.748548	R-squared
0.326951	S.D. dependent var	0.738552	Adjusted R-squared
-0.699342	Akaike info criterion	0.167177	S.E. of regression
-0.542021	Schwarz criterion	9.139008	Sum squared resid

-0.636663	Hannan-Quinn criter.	133.2378	Log likelihood
1.775858	Durbin-Watson stat	74.88073	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

- عشوائي:

Dependent Variable: ROD
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/04/19 Time: 20:09
Sample (adjusted): 2011Q2 2018Q4
Periods included: 31
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 341
Swamy and Arora estimator of component variances

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	12.05314	0.042432	0.511442	ROD(-1)
0.0000	8.203454	0.035548	0.291620	LIQ
0.0000	-4.793343	0.028198	-0.135161	CAR
0.0000	-7.091542	0.022704	-0.161005	C

Effects Specification	
Rho	S.D.
0.0000	0.000000
1.0000	0.167177

Cross-section random
Idiosyncratic random

Weighted Statistics		
0.101419	Mean dependent var	0.691556
0.326951	S.D. dependent var	0.688810
11.21041	Sum squared resid	0.182388
1.860715	Durbin-Watson stat	251.8601
		0.000000

R-squared
Adjusted R-squared
S.E. of regression
F-statistic
Prob(F-statistic)

Unweighted Statistics		
0.101419	Mean dependent var	0.691556
1.860715	Durbin-Watson stat	11.21041

R-squared
Sum squared resid

Summary

This study aimed to demonstrate the effect of liquidity and solvency on the financial performance of private commercial banks listed on the Damascus Stock Exchange, and financial performance was measured through profitability indicators represented by return on equity (ROE), return on deposits (ROD), and return On investment (ROA) and by the quarterly data extracted from the financial statements of the studied banks, where a statistical analysis of the data of these banks and their number (11) for the time series (2011-2018) was made using the statistical program (EViews10), by conducting a simple linear regression analysis for each Bank separately and then for the sector A bank as a whole using the DATA methodology (PANEL).

The study showed that the financial performance of the private commercial banks studied was affected by the current conditions and conditions experienced by the region, and that in the long term there is a positive effect of the liquidity ratio on the financial performance, and also showed that in the long term there is a negative impact of the solvency ratio on financial performance, as well as The values of error correction coefficients for each return on equity model, return on deposits and return on investment indicated a time period of no less than three quarters to reach the long-term relationship.

Key words: liquidity, solvency, financial performance, profitability.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Hama
Finance and Banking Department



The Impact of Liquidity and Solvency in The Financial Performance of Private Commercial Banks Listed on The Damascus Stock Exchange

Research Submitted to Complete The Requirements for Obtaining A master's Degree in Finance and Banking

**Prepared by
Mohammad Fadi Abdulmin'im Shokfh**

Supervised by

Dr. Osman Nakkar
Associate Professor at
Department of Economics
Hama University

Dr. Asmahan Khalaf
Associate Professor at
Department of Economics
Hama University

HAMA: $\frac{1440 - 1441 AH}{2019 - 2020 AD}$